الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

# الموضوع

# تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية

## دراسة حالة مؤسسة الكوابل –بسكرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة

إعداد الطالبة:
**حمدي فلة**

الأستاذ المشرف
**أ.د/ تومي ميلود**

**لجنة المناقشة:**

| أعضاء اللجنة | الرتبة العلمية | هيئة الارتباط | الصفة |
|---|---|---|---|
| أ.د/ خنشور جمال | أستاذ | جامعة بسكرة | رئيسا |
| أ.د/ تومي ميلود | أستاذ | جامعة بسكرة | مقررا |
| د/ بن عيشي عمار | أستاذ محاضر أ | جامعة بسكرة | مناقشا |
| د/ شنشونة محمد | أستاذ محاضر أ | جامعة بسكرة | مناقشا |
| أ.د/ برجم محمد خميسي | أستاذ | جامعة سوق أهراس | مناقشا |
| د/ لعبيدي مهاوات | أستاذ محاضر أ | جامعة الوادي | مناقشا |

**الموسم الجامعي: 2017/2016**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**" وقل رب زدني علما"**

**صدق الله العظيم**

**(سورة طه الآية 114)**

# شكر وعرفان

الحمد والشكر للواحد الأحد الذي وفقني لإتمام هذا العمل،

ومصداقا لقول خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم: "من استعاذكم بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه ومن صنع إليكم معروفا فكافؤوه، فان لم تجدوا فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"؛

بأسمى عبارات الشكر والثناء أتقدم الى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور **تومي ميلود**، أشكره جزيلا على قبوله الإشراف على تأطيري وعلى كل الملاحظات والتوجيهات القيمة التي قدمها لي.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكافة **أعضاء لجنة المناقشة**الموقرين لقبولهم تقييم ومناقشة الأطروحة.

وكم يلزمني من عبارات الشكر والامتنان للأستاذ الكريم **قزون محمد العربي**من جامعة ورقلة الذي لطالما أتعبته معي بأسئلتي الدائمة واتصالاتي به المتكررة ولم يبخلني وكان نعم السند لي.

كل الشكر لصديقتي الأستاذة: **نوبلي نجلاء**.....شكرا لوقوفك معي دائما

والشكر الجزيل موصول أيضا إلى زميلي وأخي الكريم: الأستاذ **سعيدي عبد الحليم** لا تكفيه عبارات الشكر والثناء كي أوفيه حقه فقد كان دائما المساند والمشجع لي....فألف شكر

ألف شكر للأستاذة والزميلة الطيبة: **العمري أصيلة** ....شكرا جزيلا على كل تشجيعاتك

إلى كل زملائي وزميلاتي من طلبة الدفعة الأولى LMD وبالأخص طلبة تخصص مالية المؤسسة.

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة تشجيع من أجل إتمام هذا العمل

ألف ألف شكر للجميع.....

# قائمة المصطلحات والرموز

| الدلالة | الرمز | المعنى |
|---|---|---|
| معايير المحاسبة الدولية | **IAS** | International Accounting Standards |
| مجلس معايير المحاسبة المالية | **FASB** | Financial Accounting Standards Board |
| مجلس معايير المحاسبة الدولية | **IASB** | International Accounting Standards Board |
| لجنة معايير المحاسبة الدولية | **IASC** | International Accounting Standards Committe |
| معايير التقارير المالية الدولية | **IFRS** | International Financial Reporting Standards |
| النظام المحاسبي المالي | **SCF** | Système Comptable Financier |

**الملخص:**

تعالج هذه الأطروحة موضوع استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وتأثيرها على المؤشرات المالية التي بها يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، بشكل يغطي مختلف أبعاده ، محاولين إبراز هذا التأثير وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فاستخدام محاسبة القيمة العادلة هو أكثر ملاءمة لمعرفة الأداء المالي للمؤسسة ، والمعلومات التي يستند عليها لحساب المؤشرات المالية تكون أكثر مصداقية ومعبرة عن الواقع إن هي أعدت وفقا للقيمة العادلة، فالمعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية لا بد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية والملاءمة حتى يتمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم، وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي ، فالمؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية، وتتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات المالية التي تستند اليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فان إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة كما أنها تعزز الشفافية وبالتالي تكون مطابقة للواقع وأكثر مصداقية.

**الكلمات المفتاحية:** القياس المحاسبي، القيمة العادلة، محاسبة القيمة العادلة، المؤشرات المالية، الأداء المالي.

**Abstract :**

Our target from this theme is to spotlight: the use of the fair value types as a basis for the accounting measurement –from a side and by the other one- the use of the financial indicators which measure the financial performance inside the economic enterprise. And by answering the following problematic: What is the effect of the fair value accounting use on the financial indicators in the Economic company; through the analytic descriptive method we answer the problematic as following: the fair value accounting is the most suitable method to know the financial performance of the enterprise and to know what are the used data by it for calculating the financial indicator in the company and that could be more credible and more expressing the reality; if it is made according to the fair value, as a conclusion: all the competence and high quality of the indicators depend on the competence of the financial declarations according to the fair value accounting.

**Keywords**: Fair value - accounting measurement - financial indicators - and financial performance.

# مقدمة

# مقدمـــــــة

من مميزات الاقتصاد الناجح انفتاحه في المعلومات و نشره للمعرفة، فالاقتصاد الجديد يرتكز على ثلاث أعمدة رئيسية هي: الدولة، المؤسسة، نظام المعرفة، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت على معايير محاسبية مناسبة لإعدادها لتكون مكتملة ودقيقة، ففاعلية نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المستخدمين هو الأساس الذي يجب أن يبنى عليه مضمون وشكل هذه القوائم المالية أي أن القوائم المالية يجب أن تكون نافعة لمستخدميها، وتعد ذات فائدة بقدر ما تكون قيمها المعطاة لمختلف عناصرها ذات موثوقية وتمثل الواقع بصدق.

ومن الواضح أن فائدة وأهمية هذه القوائم المالية تعتمد على نوع القيم المعطاة للعناصر الواردة فيها، فهناك تأثير كبير في حالة عدم إعطاء قيم واقعية لعناصر هذه القوائم المالية لا يقتصر فقط على الإقلال من فائدة المعلومات المحاسبية للمؤسسة، بل إن ذلك قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى قرارات إدارية غير صحيحة داخل المؤسسة (مثل: توزيع الأرباح أو تسعير الإنتاج، تقييم الأداء...)، وقد يؤدي إلى قرارات خاطئة يتخذها مستخدمو هذه المعلومات من خارج المؤسسة (مساهمون، مقرضون، مستثمرون، دائنون، مؤسسات حكومية...).

ان القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية تكون بالتأكيد مختلفة باختلاف طرق القياس المعتمدة مثل: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، التكلفة الاستبدالية أو القيمة العادلة، وباعتبار أن التكلفة التاريخية معترف بها لدى المحاسبين منذ فترة طويلة باعتبارها نموذج للقياس في الفكر المحاسبي، ولكن بالرغم من مبررات استخدام هذا النموذج، إلا أنه شهد انتقادات عديدة بسبب أن التكلفة التاريخية لا تقيس القيمة الاقتصادية للمؤسسة وتؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، كما أنها تعبر عن الماضي زيادة عن سلبيات عديدة أخرى لهذا النموذج، ولهذا ظهر اتجاه جديد يفرض نفسه كنموذج للقياس المحاسبي وهو نموذج محاسبة القيمة العادلة، فمنذ بداية التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن بدأت المؤسسات والجمعيات المهنية المنوط بها إصدار المعايير المحاسبية الدولية تدعو إلى استخدام نموذج القيمة العادلة واعتماده كأساس للقياس المحاسبي، وبالنسبة للجزائر فقد اعتمد النظام المحاسبي

المالي التكلفة التاريخية مع تعديلها بأسس أخرى عند الضرورة مثل القيمة المحينة أو قيمة الانجاز أو القيمة العادلة أو ما اصطلح بتسميتها بالقيمة الحقيقية.

وانطلاقاً من الحقائق السابقة تنبع أهمية الاطلاع على منهج القيمة العادلة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذا التوجه، واستنباط الآثار التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وتقييم الأداء في المؤسسة المعنية ، فموضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية من الموضوعات التي تستحق الدراسة، وذلك من منطلق أن قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها يساهم في توفير المعلومات المناسبة التي تعكس حقيقة الوضع المالي وكذا الأداء في المؤسسة، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

**كيف يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشّرات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟**

من أجل مناقشة هذا الإشكال نحاول الإجابة عن **التساؤلات الفرعية** التالية:

1. ماهي محاسبة القيمة العادلة وفيما تتمثل أهميتها بالنسبة للقوائم المالية؟.
2. ما مدى ملاءمة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة ؟.
3. هل المؤشرات المالية المعدة بالقيمة العادلة تؤثر على عملية قياس الأداء؟.
4. كيف يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية لمؤسسة الكوابل –بسكرة؟.

ولغرض الإجابة عن هذه الأسئلة **نفترض** أن:

1. استخدام محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد مستخدميها لتحديد الوضع المالي للمؤسسة.
2. إعداد البيانات المالية وفق محاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية مطابقة للواقع وأكثر مصداقية.
3. المؤشرات المالية التي تستند على التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء، بعكس المعلومات التي تعد وفق للقيمة العادلة.
4. تعتمد مؤسسة الكوابل –بسكرة على نموذج التكلفة التاريخية، وتستخدم مؤشرات مالية لقياس وتقييم أدائها.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في حداثة استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية والمالية الجزائرية، كما أن الأهمية نستشفها من أهمية القياس والإفصاح المحاسبي كموضوع محاسبي يكثر حوله النقاش والجدل ومستجد دوما، أما الأداء المالي فهو من المواضيع التي كثرت عليه الدراسات والأبحاث خاصة في مجال قياسه وتقييمه وذلك للاهتمام الكبير الذي يوليه المسيرين حول كيفية تقييم أداء المؤسسة.

**منهج الدراسة:**

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة تم اعتماد أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية من أجل عرض ما هو متوفر من معلومات حول محاسبة القيمة العادلة وكيفية تأثيرها على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد منهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده، ومحاولة تجسيد الجانب النظري على بيانات مؤسسة جنرال كابل– بسكرة من أجل الإجابة على إشكالية الموضوع محل الدراسة.

**دوافع اختيار الموضوع:**

يعود السبب في اختيار موضوع البحث لعدة مبررات، يمكن تلخيصها في:

- النظام المحاسبي المالي جاء لمعالجة أوجه القصور التي كانت تميز المخطط المحاسبي الوطني، ومن بين أوجه القصور هو الاعتماد على نموذج التكلفة التاريخية ومن هنا أردنا الاطلاع على كيفية معالجة هذا القصور من خلال نموذج القيمة العادلة.
- حداثة مفهوم القيمة العادلة على المستوى الدولي ونفس الأمر بالنسبة للبيئة المحاسبية الجزائرية، الأمر الذي يدفعنا كدارسين أن نسلط الضوء على كل ما يستجد في ميدان تخصصنا.
- الاهتمام المتزايد بنموذج القيمة العادلة الذي ظهر في التحول التدريجي لمعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح.
- عدم وضوح تطبيق هذا المفهوم وكثرة الانتقادات الموجهة نحوه (نموذج القيمة العادلة) يدعونا لدراسته قصد تحليله وفهمه.
- والأكيد من المبررات لتناول هذا الموضوع هو أن هذا الموضوع يندرج في تخصص الباحث.

- محاولة إثراء الدراسة حول الموضوع، بعد تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر لمفهوم القيمة العادلة (الحقيقية) كأساس لإعادة التقييم والإفصاح.

**أهداف الدراسة:**

إضافة إلى محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات، فان هذا البحث يهدف إلى:

- تسليط الضوء على مشاكل القياس المتعلقة باستخدام نموذج التكلفة التاريخية، لكونها تمهد الطريق نحو التوجه إلى استخدام نموذج محاسبة القيمة العادلة.
- التعريف بمحاسبة القيمة العادلة كمصطلح حديث في البيئة المحاسبية والمالية الجزائرية.
- محاولة تحليل العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- الوقوف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال فحص فعالية تطبيق القيمة العادلة لنتمكن من استخلاص التوصيات المناسبة لذلك.

**صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي اعترضت دراسة موضوع البحث:

- موضوع محاسبة القيمة العادلة يضم عددا كبيرا من المفاهيم المختلفة والمعقدة في كثير من الأحيان.
- عدم وجود صفة الالزامية لاستخدام القيمة العادلة ولا حتى شروحات تتعلق بهذه الأخيرة في الجزائر.

**هيكل الدراسة:**

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف حيثيات الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول؛ ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي؛

الفصل الأول بعنوان: **إطار محاسبة القيمة العادلة** ويتضمن المفاهيم المرتبطة بالقيمة العادلة من أجل ضبط مدلولها، وأيضا العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المالية والمحاسبية وفيه مختلف المفاهيم المتعلقة بهما، والفصل الثاني بعنوان: **استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح** وفيه مختلف العناصر المتعلقة باعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح وكيفية قياس مختلف عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة، أما الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان:

**مؤشرات تقييم الأداء المالي في إطار استخدام محاسبة القيمة العادلة** ، ففيه الربط بين محاسبة القيمة العادلة ومؤشرات تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، أما الفصل الرابع والذي يمثل الجانب التطبيقي والذي جاء تحت عنوان: **تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية لمؤسسة الكوابل–بسكرة** وهو محاولة لإسقاط كل ما ورد في الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة، وفيه إعادة تقييم لعناصر ميزانية المؤسسة محل الدراسة ومن ثم إعداد الميزانية المعدلة، وبعدها مقارنة المؤشرات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة والأخرى المعدة وفقا للتكلفة التاريخية واستنتاج الفروقات ومن ثم التأثير، وفي الأخير الخاتمة وفيها تم عرض أهم النتائج واختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية الرئيسية وأهم التوصيات والاقتراحات المتوصل إليها.

# الفصل الأول
# محاسبة القيمة العادلة

**تمهيد:**

في إطار سعيها لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، المتمثلة بشكل رئيسي في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، فقد توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، في محاولة لمعالجة عيوب أساس التكلفة التاريخية، وقد أحدث هذا التوجه العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة لهذا المفهوم، كما اعتبره البعض تغيراً محورياً في الفكر المحاسبي، ومن خلال هذا الفصل سنحاول البحث في ماهية محاسبة القيمة العادلة، وخصائصها ومدى مساهمتها في توفير المعلومة المالية والمحاسبية ذات الجودة.

## المبحث الأول: الإطارالمفاهيمي للقيمة العادلة

سيتم التعرض في هذا المبحث إلى تقديم مفاهيم أساسية حول القيمة العادلة، والمعلومة المحاسبية والمالية، بالإضافةإلى واقع القيمة العادلة كمصطلح حديث في النظام المحاسبي المالي.

### المطلب الأول: التحول من نموذج التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة

ينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بالعناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمؤسسة معينة، ويعتبر القياس وفق المعايير المحاسبية الدولية: "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية".[1]

وقد تناول الفكر المحاسبي مدرستين أساسيتين للقياس المحاسبي: مدرسة التكلفة التاريخية ومدرسة محاسبة القيمة العادلة، ولقد ميزهاتين المدرستين عن بعضهما البعض، إذ ارتبطت مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية للعمل المحاسبي في ظل الاستقرار الاقتصادي، بينما ارتبطت محاسبة القيمة العادلة بالإفصاح الإضافي في حالة التضخم الاقتصادي.

وتمثل التكلفة التاريخية النموذج الكلاسيكي للتوثيق والقياس المحاسبي، والذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها، وهي تمثل التكلفة الفعليّة والحقيقية والمتّفق ع رنها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللّحظة ، في حين يتجاهل هذا النموذج مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها المؤسسات، والتي بالتأكيد ستلقي بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي، وقد بدأت الانتقادات لمبدأ التكلفة التاريخية نتيجة للظروف الاقتصادية المتغيرة باستمرار، حيث تصبح القيمة المسجلة من الماضي والذي يختلف قليلا أو كثيرا عن القيمة الحالية، ومن هنا جاء من ينادي باستخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس والإفصاح (وهذا من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي).[2]

ومن مزايا التكلفة التاريخية أنها تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل، كما أنها تستند الى عمليات حدثت فعلا وليست افتراضية، وأنها تتلاءم مع مبادئ محاسبية مقبولة عموما، فالتكلفة التاريخية

[1]- رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري-التطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 157.
[2]- زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية العادلة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي العاشر، بغداد، 24-25 أكتوبر 2009، مجلة المنصور، 2010، الجزء الثاني، العدد 14 خاص، بغداد، ص 153.

ينظر إليها على أنها أكثر موثوقية وموضوعية وخاصة في الحالات التي لا توجد فيها سوق نشطة للأصول أو الخصوم التي يراد قياس قيمتها العادلة، وأيضا استخدامها يتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر.

ومن بين ما يعاب على استخدام التكلفة التاريخية هو أن القيمة المسجلة على أساسها لا تعكس الواقع في ظل اقتصاد تضخمي لمعظم الدول، وبالتالي تعطي صورة غير حقيقية لواقع المؤسسة، فالبيانات المعدة وفق التكلفة التاريخية لا تأخذ بعين الاعتبار تغيرات المستوى الخاص أو العام للأسعار مما يظهر عدم ملاءمتها لعملية القياس المحاسبي.[1]

إذن فعدم مسايرة نموذج التكلفة التاريخية للتغيرات الاقتصادية وخاصة عامل التضخم أدى الى التفكير في بديل يعكس آثار التغيرات السعرية ، فمحاسبة القيمة العادلة أنشئت تصحيحا للخلل في مخرجات تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم، ولأن التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة يستند إلى قاعدة أن: الإبلاغ الماليةيتطلب إعداد بيانات مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية، وهذا مافشل فيه مدخل التكلفة التاريخية ووفرته القيمة العادلة.

وقد اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقاريرالمالية، ولعل أهم الأسباب في إتباع معيار القيمة العادلة وهذا حسب مجمل الإصدارات المتنوعة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد والمعروف أن الاقتصاد العالمي في الحاضر من ميزاته أنه اقتصاد تضخمي ، ولهذا وحسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية فان الهدف طويل المدى يتمثل في **الاعتراف بالأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمتها العادلة** بدلا من التكلفة التاريخية[2]؛

[1]- ماجد عبد المجيد قباجة، **أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائمالمالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، الأردن، 2009، ص138.

[2]- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية، عمان، 2000، ص67.

وهناك سببين هامين لتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية المبنية على أساس القيم العادلة لعناصر القوائم المالية بحيث:[1]

- ✓ القيم العادلة تقدم معلومات حول عناصر القوائم المالية والأكثر ملائمة من القيم المبنية على أساس التكلفة التاريخية؛
- ✓ النموذج للقياس المختلط أين يتم تقييم بعض الأصول المالية على أساس القيمة العادلة، مع أغلب الخصوم المالية، التي تقاس بالتكلفة التاريخية لا تتلاءم مع الأدوات المالية المعقدة المستعملة اليوم واستراتيجيات ادارة الخطر.

**المطلب الثاني: مفهوم القيمة العادلة وأهدافها**

تعرف القيمة العادلة في اللغة العربية من خلال الفعل "قيم" والفعل "عدل"، حيث يقال: "قيم الشيء تقييما أي قدر قيمته وعادل بين الشيئين أي وازن بينهما، وعادل الشيء بالشيء أي سواه وجعله مثله قائما مقامه، والعدل هو الإنصاف وهو اعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه"[2].

وقدتعددت تعاريف القيمة العادلة بتعدد المهتمين والباحثين في المحاسبة وبدائل القياس، لكن كل التعاريف كانت تصب في المعنى ذاته، حيثظهر أول تعريف للقيمة العادلة في 1982 عن طريق IAS 20 و نشر عن طريق IAFRS[3]،ولم يطرأ على هذا التعريف تغيرات كثيرة مع مرور السنين، فهو بالتقريب نفس التعريفوهو: "السعر بين أطراف مطلعة وراغبة في تبادل أصل"[4].

كما تعرف على أنها"المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع وذاك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية."[5]

وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم ( 32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995 والمعدل عام 1996 ونافذ المفعول اعتبارا من بداية عام 1998 ضمن البند الخامس (تعريفات) القيمة

[1]- شنوف شعيب، زاوي أسماء، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**،مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009، ص 13.

[2]- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004، ص 588.

[3]MiroslaySkodapeterbilka, **Fairvalue in financial statements advantages and disadvantagesstudia,** university Economics series, vol22, 2012,P4.

[4] Paul Jaijairam,**Fair Value Accounting Vs Historical Cost Accounting**, Review of Business Information systems, University of New York, 2013,P2.

[5]- طارق عبد العال حماد،**المحاسبة عن القيمة العادلة**، الأردن، 2003، ص 11.

العادلة على أنها: " المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت"[1].

كما حدد مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكية ( FASB) مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار مثل معيار 107 بأنها "القيمة التي يمكن تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات الجبر أو التصفية"، كما حددها في المعيار 157بأنها "السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع أصل أو الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس"[2].

وقد استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المصطلح المرادف للقيمة العادلة وهو "القيمة السوقية" Market Value، وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح Market– to– Market كمرادف لـ Fair Value، أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق نشطة وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة للفهم من قبل مستخدميها.

وهناكمصطلحات مرادفة للقيمة العادلة:

- القيمة السوقية، أو
- القيمة البديلة، أو
- القيمة الحالية.

وعندما يبحث في مفهوم القيمة العادلة يوجد أنها تقسم الى قسمين هما:[3]

**أولهما: قيم تستند الى السوق وهي:**

- القيمة السوقية،أي الأسعار المعلنة في سوق نشط.
- القيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات او تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

**ثانيهما: قيم لا تستند بالضرورة الى السوق وهي:**

–القيمة من الاستعمال.

–القيمة القابلة للاسترداد.

–القيمة الاستبدالية.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **المحاسبة عن القيمة العادلة**، مرجع سابق، ص 12.

[2]- رضا ابراهيم صالح، **أثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية**،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،جامعة الاسكندرية،العدد02،المجلد رقم 46 يوليو2009،ص23.

[3]– نعيم سابا خوري،**القيمة العادلة والابلاغ المالي**، محاضرة غير منشورة مقدمة في المركز الثقافي العربي، سوريا، 2009، ص 05.

-قيمة المنشأة المستمرة.

-قيمة التصفية.

كما يرى بعض الباحثين أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين:[1]

1. **المحور الأول:** الأطراف الداخلة في الصفقةويفترض في هذا المحور مايلي:

أ. أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة، لأنها أحد الجوانب المهمة التي تفسر بها القوائم المالية بحيث أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن حيث أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين يفاوض كل منهما على أحسن الشروط؛

ب. أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة، ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، وذلك بعدم وجود معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

2. **المحور الثاني:** الظروف التي تتم فيها الصفقة؛ويشترط في الظروف التي تتم فيها الصفقة بأن تتم عملية التبادل بصورة طبيعية (عادية) وليس في عملية اجبارية، أو ظروف تصفية لأنها لا تعبر عن القيمة العادلة للصفقة.

ويعتبر المحور الأول والثاني شرح للأركان التي يقوم عليها مفهوم القيمة العادلة، التي تؤكد على استقلالية الأطراف وتماثل المعلومات لديهما، والظروف العادية لدى طرفي الصفقة، وأن تتم الصفقة في ظروف عادية وليست اجبارية.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن القيمة العادلة هي قيمة الأصل محل البيع والتي يتفق عليها كل من البائع والمشتري بشرط توافر المعلومات والحقائق الكاملة لطرفي البيع، وبشرط ألا تتوافر في عملية البيع أي عمليات جبرية أو ظروف غير طبيعية.

كما يمكن القول أن القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن توافرها في السوق الكفء فقط، حيث توافر المعلومات الكاملة لجميع الأفراد بأقل تكلفة، وفي نفس الوقت ومن هنا فان كفاءة السوق تعتبر عامل أساسي، ويكون السوق كفء اذا كانت المعلومات المتاحة على نطاق واسع وبتكلفة قليلة وبالتالي تعكس الأسعار كل المعلومات (التاريخية، الحالية)، ويركز مفهوم كفاءة السوق على مجموعة من المقومات تتمثل في:[2]

---

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص-ص 13-14.

[2]-حياة محمود على دحروج، **القيمةالعادلةكنموذجللقياسفيالفكرالمحاسبي**،مجلةالاقتصادوالمحاسبة،العدد632،مصر،أفريل2010،ص08.

- توافر المعلومات لجميع المتعاملين مع السوق في نفس الوقت وبأقل تكلفة.
- توافر قدر كبير من كفاءة وسلامة التشغيل بالإضافة الى قدر كاف من كفاءة التسعير.
- يجب أن يتمتع السوق بالعدالة النسبية لأن العدالة المطلقة أمر صعب التحقق.

وقد اقترحت المعايير المحاسبية الدولية بعض الأساليب التي يمكن استخدامها في حالة عدم توفر سوق كفء وتتمثل في:[1]

- استخدام القيمة السوقية في سوق كفء لأصول أو التزامات ذات خصائص مشابهة.
- استخدام طريقة من طرق التقدير مثل: نماذج تسعير الخدمات أو نماذج مصفوفة التسعير (تقنية رياضية تستعمل أساسا بالنسبة للسندات –الالتزامات– والتي لا تأخذ سعر محدد لسند ولكن تستعمل أسعار سندات مسعرة أخرى تستند عليها).
- تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

ويجب الإشارة إلى المعيار المحاسبي الدولي (IFRS13) الصادر في 12 ماي 2011 والمتعلق بـ"**تقييم القيمة العادلة**"Evaluation de la juste valeur"وساري المفعول ابتداء من 01 جانفي 2013، وهذا المعيار جاء بعد الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها القيمة العادلة على اثر الأزمة العالمية 2008، وفيه محاولة للتحديد الدقيق لمفهوم القيمة العادلة وضبطه، وأيضا هذا المعيار قدم إرشادات حول "كيفية" التقييم بالقيمة العادلة وليس "متى" فقط نقوم بالتقييم كباقي المعايير السابقة التي تناولت القيمة العادلة بشيء من الغموض، وانطلاقا من ذلك صدر تعريف جديد للقيمة العادلة وهو أنها تمثل: "السعر المتحصل عليه من خلال عملية بيع أصل أو المدفوع مقابل تحويل التزام في معاملة عادية بين متدخلين في السوق بتاريخ التقييم".[2]

وتظهر العناصر الأربع التي شملها هذا المعيار فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة في الشكل التالي:

[1]- حياة محمود علي دحروج، **القيمة العادلة كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي**، مرجع سابق، ص 09.

[2]- Watchman. A, **IFRS 13 :Evaluation de la juste valeur**, Bulletin de nouvelles sur les IFRS, Numéro spécial, Février 2012, P04.

**الشكل 1: العناصر التي شملها IFRS 13 فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة**

**المصدر**:منإعداد الباحثة، بالاعتماد على ما جاء من تعريف للقيمة العادلة في المعيار IFRS13.

ويتضح من خلال هذه العناصر الموضحة في الشكل أن المعيار IFRS13:

- حصر القيمة العادلة في السعر بدل القيمة، ومن هنا يتضح جليا دون أي لبس أن السوق هو المرجع الرئيسي لتحديد القيمة العادلة، ومن ثم فهو يعتمد القيمة البيعية الصافية ( أسعار الخروج الجارية).
- واستعمل مصطلح "بيع أصل" بدل "تبادل أصل" ومن ثم يتضح جليا أنه يعتمد أسعار الخروج الجارية (قيمة البيع الصافية) أولا بدل ما كانت أسعار الدخول (التكلفة الاستبدالية) معبر عنها بعبارة تبادل أصل، ومن هنا تظهر أسعار البيع المعلنة في السوق، وهي التي تمثل القيمة العادلة في المقام الأول.
- استعمل مصطلح "السعر المدفوع نظير تحويل خصم" بدل "تسوية خصم"، وهنا المفهوم وسع دائرة العمليات الخاصة بالدفع المترتب عن الخصم كقيمة عادلة له، ذلك أن التحويل أشمل من التسوية، حيث أن التسوية يفهم منها إنهاء الالتزام بدفع المقابل النقدي، لكن التحويل قد يتم إنهاء التزام مقابل تغييره بالتزام آخر.

- يلاحظ على المفهوم الجديد إدراج أن هذا السعر يتحدد بين " متدخلي السوق" بدل "بين أطراف مطلعة وراغبة"، وهنا يعزز هذا الأمر أن السعر يتحدد في السوق بين المتدخلين وفق قانون العرض والطلب، وليس بين أطراف محتملة تتصف بأنها راغبة ومطلعة، فهذين الصفتين سوف لن تؤثر داخل السوق نظرا لكثرة عدد البائعين والمشترين والتي تعتبر من شروط سوق المنافسة (سوق نشط)، وبالتالي يعزز دور السوق في تحديد القيمة العادلة.
- أدرج هذا المفهوم عبارة "في معاملة عادية" بدل " إرادة حرة" والتي تعني أن العملية لا تتم في ظروف تصفية مما لا يجعل السعر حقيقي، أو في ظروف احتكار مما يجعل السعر أكبر أو أقل من السعر العادي، وعموما لا يجب أن تكون العملية في ظروف استثنائية، وهذا يؤكد أن هذا السعر ينبغي أن ينتج عن آلية العرض والطلب في سوق نشط، وهو الوحيد المتصف بالظروف العادية.
- ويلاحظ أيضا أن التعريف الجديد بين أن هذا السعر المأخوذ من السوق يكون " بتاريخ التقييم"، وعليه يتضح أن القيمة العادلة يمثلها السعر عند اللحظة التي نود فيها تقييم أصل أو خصم، وعليه سوف لن يترك مجال وتأويل أي سعر يؤخذ.

**من كل ما سبق نقول أن:** القيمة العادلة هي أن تكون قيمة عادلة لكل من المشتري والبائع، وكذلك بالنسبة للسعر يكون معادلا للمنافع التي ستتحقق لكلا الطرفين، كما أن المصطلح المرادف للقيمة العادلة قد يكون: القيمة السوقية، أو القيمة البديلة، أو القيمة الحالية .

وجب أن ننوه إلى كثرة الإصدارات بخصوص مفهوم القيمة العادلة وكذلك التعديلات التي تتم على هذهالإصدارات، مما يدل على عدم استقرار مفهوم القيمة العادلة، وأيضا وجب الإشارةإلى أن القيمة العادلة وحسب نظر الباحثة هي نموذج مكمل للقياس المحاسبي وليس بديل لنموذج التكلفة التاريخية باعتباره أهم نموذج قياس محاسبي.

أما عن المقومات الأساسية التي يجب أن تتوفر للتمكن من قياس القيمة العادلة، يمكن جمعها في:[1]

- وجود موضوع للتبادل؛
- وجود طرفي عملية التبادل ( العرض والطلب )؛
- تمتع طرفي عملية التبادل بالإرادة الحرة في إجراء التبادل؛
- إلمام طرفي عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية؛
- وجود سوق نشط لتتلاقى من خلاله الإرادة الحرة لطرفي عملية التبادل؛

[1]- وليد زكريا صيام، **أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها**بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع (القيمة العادلة والابلاغ المالي)،الجامعة الهاشمية،الأردن، 2009، ص04.

• استمرار طرفي عملية التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود أي اتجاه للتصفية أو لتقليص النشاط بصورة جوهرية؛

• تمتع البيئة الاقتصادية المحيطة بطرفي عملية التبادل بالاستقرار النسبي.

أما بالنسبة لتعريف **محاسبة القيمة العادلة:** فهي "العمل المحاسبي الذي يعتمد على حساب القيمة العادلة للأصول أو الخصوم، ابتداءا من إثبات مختلف العمليات الاقتصادية ذات الصفة المالية، فالتسويات القيدية ثم إعداد الحسابات الختامية وانتهاء بالإفصاح في القوائم المالية".[1]

**وتغطي محاسبة القيمة العادلة** مواضيع عديدة منها:

- الأدوات المالية
- الاستثمارات العقارية
- المطلوبات التأمينية(التزامات عقود التأمين)
- الموجودات الزراعية (محاصيل وموجودات بيولوجية)

أما بالنسبة **لأهداف تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس،** فيمكن تلخيصها في:[2]

- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية.
- تمكين المؤسسة من قياس أدولاها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:
  - صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.
  - إدارة وقياس المخاطر.
  - تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.
  - حساب التعويضات.
- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات.
- التوجه الى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.
- توفير معلومات مالية مفيدة لصناع القرار، سواء أكانوا داخل الشركة أو خارجها.

[1]- بالاطلاع على مجموعة من الكتب والمقالات المتعلقة بالمحاسبة على أساس القيمة العادلة.

[2]- أحمد عزت أبو شملة، **دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية في سوق عمان المالي)**،رسالة ماجستير، جامعة جدرا، الأردن، 2010، ص36.

**المطلب الثالث: تقييم نموذج القيمة العادلة**

إن التعرف على خصائص وطبيعة الطرق المتبعة في القياس المحاسبي ومناقشتها وعرض مختلف النقاط المتعلقة بها سواء الايجابية أو السلبية، هو السبيل الذي يرشدنا فيما اذا كانت طريقة ما ملائمة في القياس أم لا، وسنستعرض أهم الخصائص التي تميزت بها القيمة العادلة وكذا ما يؤخذ عليها.

**الفرع الأول:مزايا القيمة العادلة**

من المزايا التي تتمتع بها القيمة العادلة نذكر:[1]

1. منذ بداية الاستعمال في طريقة القيمة العادلة أصبحت المعلومات معنية بالوقت الحاضر وحالة الأسواق في الوقت الحالي،فهي تزودنا بمعلومات حاليةوتزود المؤسسة بحد ذاتها بمعلومات جيدة و حالية عنها حيث تشجعها و تساعدها في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
2. يحسن نموذج القيمة العادلة من قوة معلومات القوائم المالية عكس النماذج الأخرى(التكلفة التاريخية).
3. تزود القيمة العادلة ا لمؤسسة بمعلومات شاملة حول المنهج الذي تتبعه المؤسسة،الفرضيات الموضوعة من قبل المؤسسة ، والقضايا الأخرى التي تؤدي الى بيان مالي شامل للمؤسسة، وإدراج معلومات جديدة متى كانت متوفرة.
4. تعكس القيمة العادلة التغيرات في حالة الأسواق الحالية ، والتغير في القيمة العادلة يعكس التغيرات في الأسواق الحالية.
5. تساهم القيمة العادلة نتيجة الإفصاح الشامل في قدرة المستثمرين على الاطلاع على القوائم المالية ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة ال مؤسسة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها.
6. عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة ستساهم بجعل السوق المالي كفؤا،وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل اكبر وخصوصا أن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان.[2]

[1]-Thierry Gorroz,**Justevaleur-valeurjuste,**Académie des Sciences et Technique comptables et financiers, Lexposia, 18 novembre 2010, P4.

[2]-AnisMilad,"**Analyzing the fair value market value ok Assets and stake holders Investment decision,** (thesis of doctora,arizona,july2008),P42.

7. لقد كانت المؤسسة بـلسابق وقبل ظهور القيمة العادلة تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدوات التحوط مثل (عقود الخيار وعقود المقايضة) برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجيا دون شعور أصحاب المصالح بذلك،ولكن الآن ووفقا للإفصاح حسب المعيار ( 39) وجب على المؤسسة إظهارها ومعالجتها وفقا للقيمة العادلة ، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلك الأدوات ، مما ساهم بإظهار القوائم المالية بشفافية عالية جدا.[1]

**ونقول أنه:** ومن خلال الاطلاع على العديد من المواضيع المتعلقة بتقييم القيمة العادلة سواء في العالم العربي أو الغربي، نجد أن هناك اتفاق كبير على كون القيمة العادلة قادرة على توفير معلومات محاسبية ذات جودة، إلا أن هذا مرهون بشرط توفر جميع المقومات والظروف المناسبة لتطبيق القيمة العادلة وأهمها: توفر السوق الكفء.

**الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة**

على الرغم من التأييد الكبير الذي تلقاه محاسبة القيمة العادلة وتصدرها للمعايير المحاسبية، الا أن قياس القيمة العادلة يكتنفه العديد من الصعوبات والمتمثلة في اعتماد هذا النموذج على فرضية **السوق الكفء** وهو أمر يصعب الوصول إليه في الواقع العملي بصفة عامة وفي واقع السوق الجزائري بصفة خاصة –سنتعرض إلى واقع القيمة العادلة في البيئة الجزائرية بمزيد من التفصيل لاحقا–، حتى إذا أمكن وجود السوق الكفء فان معلومات القيمة العادلة تفتقر إلى الثقة والاعتماد عليها لأنها لا تملك **الدليل الموضوعي** الذي يدعمها وهذا أيضا يشكل عائق كبير أمام اعتماد هذا النموذج كأساس للقياس المحاسبي، ومن ناحية أخرى إن استخدام القيمة العادلة يعطي فرصة للإدارة للتلاعب في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من خلال الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الحقيقية.

وسيتم تلخيص أهم النقاط المتعلقة بما يؤخذ على تطبيق القيمة العادلة من وجهة نظر مختلف الكتاب والباحثين والمحاسبين المهتمين بهذا الموضوع:[2]

- من الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة هو الغموض في قياس الأصول والأدوات المالية مما يخلق الكثير من المنافذ في انحرافات الأسعار.

[1]- حازم الخطيب، ظاهر القشي، مرجع سابق، ص22.

[2]- ساهر محمد عقل، أيمن هشام عزريل، **استخدام محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة معلومات بيانات الدخل**، عن الموقع:aymanuzrail.blogspot.com ، تاريخ الاطلاع: 26أكتوبر 2015.

- إن القيمة العادلة هي قيمة افتراضية تحدد على أساس الأسعار السوقية، والأسعار السوقية تخضع لكثير من العوامل التي تتحكم فيها كعوامل العرض والطلب، وأيضا مدى توفر المعلومات التي يمكن أن تتحدد الأسعار على أساسها بشفافية، وبذلك فان **كل ما سيؤثر في السوق سيؤثر في القيمة العادلة.**
- يمكن في بعض الأحيان أن يكون سعر الأصل في السوق لا يعكس القيمة المالية الحقيقية للأصل،فالسوق يمكن أن يكون غير كفء أي لا يعكس القيمة الحقيقية.
- التلاعب في الأسعار من طرف المؤسسة في حد ذاتها قد يخلق مخاطر في الحصول على قيمة عادلة في الأسواق التي يصعب فيها تحويل الأصل إلى سيولة.
- تعدد طرق القياس بالقيمة العادلة ، وهذا يؤدي إلى نتائج مختلفة وفق كل طريقة قياس.
- يكتنف تقدير القيمة العادلة الكثير من التعقيد.
- إن الاعتراف بالقيمة العادلة و تحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصيواتباع أسس متباينة.

**المبحث الثاني: محاسبة القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغالمالي IAS/IFRS**

اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية، ولعل أهم الأسباب في أتباع معيار القيمة العادلة هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد والمعروف أن الاقتصاد العالمي في الحاضر من ميزاته أنه اقتصاد تضخمي.

**المطلب الأول: المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة**

تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة في العديد من معاييره وسنعرض أهمها:

- **معيار المحاسبة الدولي رقم IAS16: والمتعلق بالأصول الثابتة الملموسة** [1](الممتلكات، التجهيزات، المعدات)، وطبقا لهذا المعيار فانه يحق للمؤسسة أن تختار ما بين أسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الأصول الثابتة (الممتلكات والآلات والمعدات)، وتعكس قيمة إعادة التقييم القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادةالتقييم مطروحا منها مجمع الإهتلاك اللاحق وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الانخفاض في القيمة، على أن يتم

[1]- أبو نصار محمد، حميدات جمعة، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي-الجوانب النظرية والعلمية** دار المكتبة الوطنية، الأردن، 2008، ص24.

إعادة التقييم على فترات منتظمة وكافية للتأكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية، وأنه يجب إضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الى حقوق المساهمين تحت تسمية فائض إعادة التقييم.

- **المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS32:والمتعلق بعرض الأدوات المالية** يقدم المعيار وصفا للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها، كما جاء بتعريف للقيمة العادلة بالإضافةإلى ماتقدم، ويشير هذا المعيار إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.[1]
- **المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS38:والمتعلق بالأصول الثابتة غير الملموسة** وقد هدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة أي التثبيتات المعنوية والتي لم يتم تناولها في معيار محاسبة دولي آخر، ووفقا لهذا المعيار فانه للمؤسسة أن تختار إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة) كسياسة محاسبية للقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة، وأن القيمة العادلة إماأن تحدد بناءا على سوق نشط والذي قد يتوفر لبعض الأصول غير الملموسة كتراخيص سيارة الأجرة أو تراخيص الصيد أو حصص الإنتاج، أو تحدد بناءا على نموذج إعادة التقييم لعناصر الأصول غير الملموسة التي قد لا يتوافر لها سوق نشط مثل العلامات التجارية، أسماء المجلات والصحف، حقوق نشر الأفلام والموسيقى، براءات الاختراع، واضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن اعادة التقييم الى حقوق المساهمين تحت تسمية فائض اعادة التقييم، والاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في الأرباح والخسائر في حدود رد مبلغ النقص الناتج عن اعادة التقييم لذات الأصل الذي تم الاعتراف به في الأرباح والخسائر.[2]
- **المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS39:المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس** يعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة

[1]- أبو نصار محمد، حميدات جمعة، مرجع سابق، ص227.
[2]- غانم شطاط، **المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، دار نوميديا، الجزائر، 2009،ص315.

كأساس للقياس والإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية.[1]

وقد قسم هذا المعيار الأدوات المالية الى عدة مجموعات:[2]

- ✓ المجموعة الأولى: وتتعلق بالأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، والتي تقوم الشركة بشرائها ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، ويتم قياس هذه الموجودات عند اعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية التقييم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث بها.
- ✓ المجموعة الثانية: الأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وتمثل الأدوات المالية التي يكون لدى الشركة النية والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها واظهارها بالتكلفة المطفأة مطروحا منها أية مخصصات معدة ازاء التدني في قيمتها.
- ✓ المجموعة الثالثة:القروض والمدينون الذين أنشأتهم المؤسسة، وتمثل الأدوات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة، ويجب قياس الأدوات المالية في هذه المجموعة بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة من أجل تدني قيمتها.
- ✓ المجموعة الرابعة: وتضم الأدوات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع، وهي التي ليست محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، ولا للمتاجرة بها ولا هي قروض أو مدينون، ويجب أن يتم قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها.

➢ **معيار الإبلاغالمالي الدولي رقم IFRS07 المتعلق بالأدوات المالية:الإفصاح،** يهدف هذا المعيارالى الطلب من الشركات توفير الافصاحات في قوائمها المالية وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم:

- ✓ أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها.
- ✓ طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها.
- ✓ يكمل هذا المعيار كلا من المعيارين 32 و39.[3]

[1]- هيثم السعافين، **القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية: الايجابيات، السلبيات ،التحديات والأثر على مستخدمي القوائم المالية** المؤتمر العلمي المهني السادس "المحاسبة في خدمة الاقتصاد" جمعية المحاسبين القانونين الأردنين،الأردن 2004، ص06.

[2]- غانم شطاط، مرجع سابق، ص343.

[3]- نفس المرجع، ص347.

- **معيار الابلاغ المالي رقم IFRS 09: المتعلق بتصنيف وتقييم الأدوات المالية،** حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية لهذا المعيار في 28 أكتوبر 2010، والذي يختص بتصنيف وتقييم الأصول والخصوم المالية ومن المزمع أن يحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS39، حسب هذا المعيار فان الفئة التي يصنف ضمنها الأصل المالي هي التي تحدد طريقة تقييمه بصفة مستمرة إما على أساس التكلفة المهتلكة أو القيمة العادلة، كما يجب تقييم كل أدوات الأموال الخاصة بالقيمة العادلة، ولقد تم تأجيل تاريخ تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS09 من 01جانفي2013 إلى 01جانفي2015.[1]

وتجدر الإشارةإلى أن القياس وفق القيمة العادلة تم التطرق إليه في عشرين معيار محاسبي دولي، الأمر الذي يبين مدى أهمية هذا النوع من المفاهيم المحاسبية، والجدول الموالي يوضح المعايير التي أشارت للقيمة العادلة (بالإضافةإلى المعايير التي عرضناها سابقا):

**جدول 1: المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة**

| رقم المعيار | موضوعه | تاريخ صدوره |
|---|---|---|
| **02** | المخزون | 75/10/01 |
| **16** | الممتلكات، المنشات والمعدات | 83/01/01 |
| **17** | الإيجارات | 84/01/01 |
| **18** | الإيراد | 84/01/01 |
| **19** | منافع الموظفين | 85/01/01 |
| **20** | المحاسبة عن المنح الحكومية | 84/01/01 |
| **21** | أثار التغيرات في أسعار الصرف | 85/01/01 |
| **22** | اندماج الأعمال | 85/01/01 |
| **26** | المحاسبة والإبلاغ | 87/01/01 |
| **30** | الافصاح في القوائم المالية للبنوك | 91/01/01 |
| **32** | الأدوات المالية: الافصاح والعرض | 96/01/01 |
| **36** | انخفاض قيمة الأصول | 99/07/01 |
| **38** | الأصول غير الملموسة | 80/01/01 |
| **39** | الأدوات المالية: الاعتراف والقياس | 80/01/01 |

[1]- أحمودة وفاء، **دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي-حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية محاسبة التسويق في المؤسسة ،عنابة، 2013-2014، ص30.

| | | |
|---|---|---|
| **40** | الممتلكات المستثمرة | 2001/01/01 |
| **41** | الزراعة | 2003/01/01 |
| **IFRS 01** | تبني معايير التقارير المالية للمرة الأولى | 2004/01/01 |
| **IFRS 02** | الدفعة المرتكزة على الأسهم | 2005/01/01 |
| **IFRS 03** | اندماج الأعمال | 2004/03/31 |
| **IFRS 05** | الأصول غير المتداولة المقتناة للبيع والعمليات غير المستمرة | 2005/01/01 |

**المصدر**: من اعداد الباحثة، بالاعتماد على مختلف معايير القيمة العادلة المنبثقة عن IAS/IFRS.

**المطلب الثاني: اجراءات تحديد القيمة العادلة**

في 12 ماي 2011 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار ابلاغ مالي دولي IFRS13 المتعلق بقياس القيمة العادلة (وهو أحدث معيار يتعلق بالقيمة العادلة)، والذي يمثل إطار موحد لقياس القيمة العادلة، وتبعا لهذا المعيار ومن أجل تحديد القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات يجب إتباعالإجراءات التالية[1]:

- ✓ تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس
- ✓ بالنسبة للأصول: تحديد مقياس القيمة الملائم للقياس
- ✓ تحديد السوق الأكثر ايجابية
- ✓ تحديد مدخلات القياس تبعا لمستويات قياس القيمة العادلة.

1. **تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس:** ان قياس القيمة العادلة يستوجب أولا تحديد الأصول والخصوم محل القياس، وبالرجوع الى المعايير المحاسبية الدولية يمكن تلخيص تطبيقات القيمة العادلة فيمايلي:

- الأدوات والمشتقات المالية
- الاستثمارات العقارية
- الأصول الزراعية (محاصيل وأصول بيولوجية)
- الالتزامات التأمينية (التزامات عقود التأمين)

[1]-عمرو حسن ابراهيم، **نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية (دراسة نظرية)**، المجلة العلمية للدراسات التجارية، الجزء الثاني، العدد الثاني، 2011، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، ص93.

- الاندماج والاستحواذ
- تدني الأصول طويلة الأجل
- تدني الشهرة

2. **تحديد المقياس الملائم لقياس القيمة العادلة:** وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ونظيره الدولي مقياس أو افتراض أساسي لقياس القيمة العادلة والذي يرتكز على مفهوم الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل من قبل المتعاملين في السوق، وهو نفس الشيء الذي عرضه المعيار IFRS13.

ويفترض الاستعمال الأعلى والأفضل استعمال الأصل الممكن ماديا والمسموح به قانونيا والمجدي من الناحية المالية، اذ يتمثل هذا المقياس في الاستعمال الذي يعظم قيمة الأصل أو مجموعة الأصول التي ينتمي اليها الأصل الذي سيستعمل من طرف المتعامل في السوق عوضا عن المؤسسة المعدة للتقارير. فقد يكون الافتراض الأساسي لقياس القيمة العادلة اما الاستعمال الأعلى والأفضل لجزء من مجموعة أصول والموسوم بالاستعمال، أو قد يكون الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل بمفرده والموسوم بالتبادل.

3. **تحديد السوق الأكثر ايجابية:** في حالة غياب سوق نشطة للأصل أو الالتزام الخاضع للقياس فانه يجب تحديد السوق الأكثر ايجابية وهي التي يكون فيها المتعامل حريص على الحصول على أعلى سعر للأصول وأفضل فائدة لتسوية التزام.
4. **تحديد مدخلات القياس تبعا لمستويات قياس القيمة العادلة:**قد تكون مدخلات قياس القيمة العادلة اما ملاحظة أو غير ملاحظة:

**1.4: مدخلات القياس الملاحظة:** هي تلك التي يمكن للمتعاملين في السوق استعمالها لتحديد سعر الأصل والمستمدة من معلومات السوق.

**2.4: مدخلات القياس غير الملاحظة:** هي تلك التي تضعها المؤسسة في حد ذاتها، فهي غير ملاحظة عن طريق المعلومات المستقلة القائمة على السوق.

ويمكن استعمال كلا من المدخلات الملاحظة وغير الملاحظة لقياس القيمة العادلة، وبهذا الصدد أوصى واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية بتفضيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة على تلك غير الملاحظة قدر الإمكان.[1]

[1]- عمرو حسن ابراهيم، مرجع سابق، ص 94.

كما وقد وضع المعيار IFRS 13 **تسلسل هرمي** لمدخلات القياس حسب درجة موثوقيتها وحدد بذلك ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة، حيث يتعلق المستوى الأول بالتقديرات الأكثر موثوقية والمستوى الثالث بتلك الأقل موثوقية، يهدف هذا التسلسل الى تحقيق الترابط وقابلية المقارنة في قياس القيمة العادلة والافصاحات المتعلقة بها، وتتمثل المستويات الثلاثة فيما يلي:[1]

- **المستوى الأول:** ويتم بموجبه أخذ الأسعار المحددة في الأسواق النشطة للأصول والخصوم المماثلة لتلك المراد تقييمها، أي أن قياس القيمة العادلة يعتمد على سعر السوق المباشر، والأسعار في هذا المستوى هي المفضلة في حالة التوصل اليها.
- **المستوى الثاني:** وهي فئة واسعة النطاق عن الأولى حيث تدمج أسعار نقلت عن الأصول والخصوم المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة، وذلك بالاعتماد على مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، هذه الأسعار يجري تعديلها بشكل مناسب حسب الضرورة لتعكس الاختلافات في الأصول والخصوم ومستوى النشاط في السوق، اذن يشمل هذا المستوى مجموعات مترابطة للأسعار المستمدة من الأصول والالتزامات المشابهة والمماثلة.
- **المستوى الثالث:** حيث لا توجد أسواق للأصول قابلة للمقارنة ويجب أن تستند عمليات التقييم الى حد كبير على التقديرات والأحكام الصادرة عن الشركة نفسها، اذن يشمل هذا المستوى المدخلات غير المرئية للأصول أو الالتزامات، ويطبق هذا المستوى في حالة عدم وجود أسواق لأصول مماثلة أو مقارنة ويعتمد هذا المستوى في التقييم على الحكم الشخصي، وتبعا لذلك غالبا ما تستعمل نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة، وهذا ما يفسر لجوء واضعي المعايير لاختيار مصطلح القيمة العادلة عوضا عن القيمة السوقية، وذلك نظرا لعدم توفر أسواق نشطة في بعض الأحيان، وبالتالي اللجوء الى نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة.

وتظهر مستويات تقييم القيمة العادلة في الجدول التالي:

[1]- سيد عبد الفتاح صالح حسن، مرجع سابق، ص 511.

**جدول 2: مستويات قياس القيمة العادلة**

| | المستوى | مصدر المعلومات |
|---|---|---|
| **درجة الموثوقية** | **عالية 1** | سعر غير معدل في سوق نشطة لأصول أو خصوم متطابقة. |
| | **2** ↑ | سعر غير معدل لأصول أو خصوم مماثلة (مقارنة)، في سوق نشطة أو سوق أقل سيولة. |
| | **منخفضة 3** | المعطيات الملاحظة في السوق غير متاحة، القيمة العادلة تحدد على أساس مصادر معلومات غير ملاحظة والتي من الضروري أن تعكس فرضيات المشاركين في السوق وليس فرضيات المؤسسة. |

**Source :** T .Jeanjean (2009) :Articles 76 :juste valeur, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, sous la direction de Bernard Collasse, Ed. Economica : Paris, France, p1028.

**مما سبق،** يمكن تلخيص كيفية تحديد القيمة كمايلي:

1. يتم تحديد القيمة العادلة من خلال الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة.
2. ان لم يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة.
3. في حالة ان لم يتم الحصول عليها لا في الحالة الأولى ولا الحالة الثانية، فسيتم تحديد القيمة العادلة باستخدام نماذج التقييم الداخلية بواسطة خبير معين.

***ان غياب سوق نشط لا يغير من هدف القياس كما هو الحال بالنسبة للجزائر، ولكنه يجعل هذا الهدف صعب التحقيق، ويبقى على المحاسب أن يضع تقديرا معقولا للقيمة العادلة وهنا تظهر إشكالية مصداقية وموثوقية تقييم الخبير لهذه القيمة.***

**ولحل مشكلة الأصول والخصوم في القوائم المالية التي لا يوجد لها سوق،** بادر واضعي المعايير باستخدام حساب رياضي لحساب سعر سوق افتراضي.

كما أن هناك عدد من النماذج الفنية استخدمت للتقييم والتسعير في السوق وهي النماذج التالية:[1]

1. نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم
2. نماذج تسعير الخيار
3. أسعار المصفوفة
4. التحليل الأساسي

وتعتبر حالة عدم وجود سوق نشطة –مع الأساليب البديلة التي قدمت– من المعوقات التي تشكك في تقدير القيمة العادلة، خصوصا في ظل غياب دليل بشأن التوقعات المختلفة حول التدفقات النقدية، فالنتيجة هي التوصل الى أفضل تقدير متاح للقيمة العادلة، حيث اعترف مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه مع غياب صفقات ملحوظة في السوق فان التقدير يحتاج الى حكم شخصي هام وستكون النتيجة غير دقيقة.

كما وبين المجمع العربي للمحاسبين أن هناك حالات تكون فيها القيمة العادلة للأدوات المالية قابلة للقياس بشكل موثوق وهي:

1. الأداة المالية التي يوجد لها عرض سعر معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة؛
2. أداة الدين تم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة، ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية بشكل معقول؛
3. أداة مالية لها نموذج تقييم قياس والتي يمكن بشكل موثق اعتماده في القياس من خلال البيانات لذلك النموذج، لأن البيانات من أسواق نشطة.

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 15-16.

**المطلب الثالث: بدائل عرض وتمثيل القيمة العادلة**

تظهر أهم بدائل عرض وتمثيل القيمة العادلة في:

1. **تكلفة الاستبدال:**تستند محاسبة تكلفة الاستبدال الى الفرض الأساسي وهو: "استمرارية المؤسسة"، ويمثل هذا الفرض امكانية استمرارية استبدال أصول المؤسسة.

وتشير تكلفة الاستبدال الى مقدار النقدية المعادلة التي يمكن أن تتكبدها المؤسسة، لو أنها قامت بشراء موجودات مماثلة لما تمتلكه منها في الوقت الحالي من حيث المواصفات والعمر الانتاجي المتبقي للأصل، وتحتسب تكلفة الاستبدال لبند من بنود الموجودات من خلال التعرف على تكلفة اقتناء الأصل المماثل للأصل الذي بحوزة المؤسسة عند اعادة التقييم، فتكلفة الاستبدال هي عبارة عن افتراض السعر المعادل الذي يمكن به شراء أصل مماثل، وتعتبر تكلفة الاستبدال في وقتها الحالي المحور الأساسي لاختلافها عن تكلفة المستوى العام للأسعار، لأن تكلفة الاستبدال تركز على الطريقة التي تؤثر بها على مستوى الأسعار الخاص.[1]

وهناك صعوبات تكتنف تطبيق تكلفة الاستبدال، حيث لم تتمكن من إظهار كيف يمكن أن يتم تقييم الأصول غير المادية في الشركة (المعنوية)، والأرباح المعترف بها في محاسبة التكلفة الاستبدالية هي أرباح وهمية لا يجب الاعتراف بها ما لم تتحقق طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، ومضمون القياس وفق تكلفة الاستبدال يظهر من خلال التمييز بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني.[2]

2. **القيمة السوقية:** وتسمى بالقيمة الخارجة، وهي: "سعر البيع الذي يشير الى حد مقدار النقدية المعادلة التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي"، ويكون البيع في حالة اختيارية وليس في حالة ضرورة كالتصفية.

ويتضح من خلال تعريف القيمة السوقية أنها تبنى على أنه لو تم البيع الآن، فان مقدار النقد سيكون كذا (محدد)، والافتراض الذي تقوم عليه القيمة السوقية هو عكس ظروف السوق السائدة وقت التغيير، والذي يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة.[3]

---

[1]- رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 196.

[2]- يامن خليل الزعبي، **القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة وأهمية الشركات المساهمة الصناعية الأردنية**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص ص 58-63.

[3]- محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص ص 196-197.

3. **صافي القيمة القابلة للتحقق:**وهي الوجه الآخر من القيمة السوقية، وصافي القيمة القابلة للتحقق تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات الى نقدية، وهي تمثل بصفة عامة صافي سعر البيع الجاري للأصل، وهي تعني مقدار النقد الصافي الممكن الحصول عليه بواسطة تحويل أصل أو سداد التزام.[1]
4. **القيمة الحالية المخصومة:**وتعني هذه الطريقة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفترات قادمة، باستخدام معدل الخصم المناسب، والفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية الفترة وفي بدايتها يمثل دخل المؤسسة.

وهذه الطريقة هي الأساس في اثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، وذلك باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير اليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو مجموعة الموجودات المخصومة بشكل مناسب لكن من الصعوبة عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية مما يؤدي الى صعوبة التوصل للقيمة الحالية للمؤسسة.[2]

ويتجلى الفرق بين القيمة السوقية والقيمة العادلة في:[3]

1. القيمة السوقية هي السعر المعلن في السوق، سواء كان السوق نشط أو غير نشط، بينما القيمة العادلة هي السعر المعلن في السوق النشط.
2. تتأثر القيمة السوقية بعوامل العرض والطلب في السوق أي أنها تتوقف على حركة البيع والشراء في سوق الأوراق المالية، بينما تحدد القيمة العادلة على أساس دراسة العناصر المؤثرة في سوق الأوراق المالية.
3. اختلاف العوامل المؤثرة على القيمة السوقية عن تلك التي تؤثر على القيمة العادلة، فالقيمة السوقية قد تتأثر بمتغيرات كثيرة قد تؤدي الى المبالغة في هذه القيمة أو تخفيضها بصورة غير صحيحة، بينما تحدد القيمة العادلة على أساس الافتراضات التي يمكن المشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام.
4. قد لا تعبر القيمة السوقية عن القيمة الحقيقية للأصل نظرا لتأثرها ببعض العوامل السلوكية، فالقيمة السوقية تمثل الرأي الجماعي لجميع المشاركين في السوق بخصوص منفعة أصل ما أو

[1]- أحمد عزت أبو شملة، مرجع سابق، ص34.
[2]- نفس المرجع، ص.ص 34-35.
[3]- عمرو حسن ابراهيم، مرجع سابق، ص.ص 101-102.

التزام ما، والتدفقات النقدية المستقبلية، والظروف غير المؤكدة المحيطة بتلك التدفقات النقدية، والمبلغ الذي يطلبه المشاركون في السوق مقابل تحمل تلك الظروف غير المؤكدة.

**ونخلص مما سبقأن:** القيمة العادلة هي بحث عن السعر الممكن الذي يمكن أن تتم عنده مختلف المعاملات:

- **تكلفة الاستبدال:** وهي السعر الممكن دفعه في حالة شراء أصل مماثل لما لدى المؤسسة في الوقت الحالي؛
- **القيمة السوقية:** وهي السعر الممكن الحصول عليه في حالة بيع أصل موجود لدى المؤسسة في الوقت الحالي؛
- **صافي القيمة القابلة للتحقق:** وهي مقدار النقد الصافي المنتظر الحصول عليه بواسطة تحويل أصل أو سداد التزام؛
- **القيمة الحالية المخصومة:** تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب.

## المبحث الثالث: محاسبة القيمة العادلة والمعلومة المالية والمحاسبية

تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية وسيلة تعمل من خلالها المؤسسة إل ى تقديم وضعيتها المالية وتقييم أدائها، ولهذا فهي تعد ذات أهمية بالغة لمجموعة المستفيدين منها ، وسنتناول في هذا المبحث جودة المعلومة المالية والمحاسبية وكيف أن لمحاسبة القيمة العادلة تأثير على هذه الجودة.

### المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية

تعرف المعلومة المالية والمحاسبية أنها: " ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة".[1]

ويوضح الشكل التالي تكوين المعلومة المالية والمحاسبية في الكيان الاقتصادي:

[1]-عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي**:ج1، الاطار التاريخي للمحاسبة، دار الحامد، عمان، 2002، ص03.

**الشكل 02: تكوين المعلومة المالية والمحاسبة**

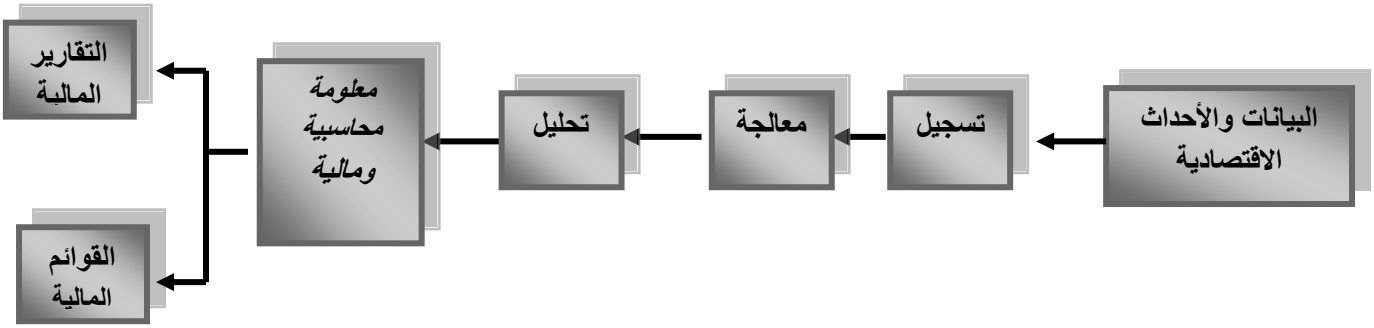


**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: زياد هاشم يحي السقا، إبراهيم الحبيطي ، **نظام المعلومات المحاسبية** ، وحدة الحرباء، العراق، 2003، وناصر نور الدين، **أساسيات المحاسبية المالية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2006.

ويشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ والأساليب التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المؤسسة بصورة تمكن من تحقيق الأهداف، ويتيح النظام التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المؤسسة ولكي يكون أكثر فعالية يجب أن يكون:[1]

- مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات كافية عن نتائج تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط المعدة سابقا وعرضها في تقارير واضحة.
- يوفر قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المؤسسة وإجراء مواءمة بين نظام المعلومات والبيئة المحيطة حتى يتم توفير المعلومات وفقا لظروف مستخدمي المعلومات.
- مرتبطابالهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة حيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير الدورية التي تفيد في تحقيق الأهداف.
- فيه تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.
- يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة لها، هذا نتيجة لوجود البيانات المحفوظة إلى حين الحاجة إليها.

[1]- حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار حامد، عمان، الأردن، 2007، ص96.

تحددمفاهيمجودةالمعلوماتالخصائصالتيتتسم بها المعلومات المالية والمحاسبية، والخصائص هي الصفات التي تجعل المعلومة المقدمة في الكشوف المالية مفيدة للمستعملين، وتمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من اجل رفع أهمية استخدامها.

وقد أوصى مجلس معاييرالمحاسبة الدولية IASBبأن**اعتماد القيمة العادلة** كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها وهي:

- خاصية الملاءمة؛
- خاصية الموثوقية (الاعتمادية)؛
- القابلية للفهم؛
- القابلية للمقارنة.

1. **خاصية الملاءمة**: توصف المعلومات بالملا ءمة عندما تؤثر على رأي متخذي القرارات، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الاقتصادية أو تمكنهم من تعزيز وتعديل التقييمات السابقة.[1]

وتتدرج تحت هذه الصفة النوعية الأساسية الخصائص الثلاث الآتية:[2]

- أن يكون لها قدرة تنبؤية؛
- أن تمكن من التحقق من صحة التوقعات الماضية؛
- أن يحصل عليه متخذ القرار في الوقت المناسب (الملائم).

ويشار هنا الى ضرورة توافر صفة الملاءمة في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات، وأيضا الى أن من أهم الخصائص التي يجب توافرها في هذه المعلومات هو مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها.

2. **خاصية الموثوقية**: ويقصد بهذه الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة و مدىإمكانيةخلقحالةالاطمئنانلديهلكي يعتمدعليهافياتخاذقراراتهالمختلفة، وتتوفر هذه الخاصية في

[1]- ياسين أحمد العيسي، **أصول المحاسبة الحديثة**، ج1، دار الشروق، عمان،2003، ص25.
[2]- حيدر محمد علي بن عطاء، مرجع سابق، ص100.

المعلومات عندما تخلو من الأخطاء المادية أو التحيز، وبالتالي يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها كونها تعبر بصدق عما تعنيه أو ما يتوقع منها أن تعنيه بدرجة معقولة[1].

وحتى تكون المعلومة المحاسبية موثوق بها لا بد وأن تتمتع بالخصائص الآتية:

- إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات؛
- الصدق في التمثيل؛
- حيادية المعلومات.

**إذن:** تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، فدرجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية يعتبر انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات.

3. **القابلية للفهم:** تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، لذا يفترض أن يتوفر مستخدمي المعلومات المالية على درجة من المعرفة و الوعي تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوى منفعتها،كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وفي الأخير يجب التنويه على أن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بضرورة عرض المعلومات السهلة فقط بل تقضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة.[2]

ويستنتج هنا أن: خاصية القابلية للفهم تعتبر كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها، أي أنها تعتمد على خصائص تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية، مثل: مستوى التعليم والادراك المتوفرة لديهم، **فالمعلوماتاذا لم تكن مفهومة فانه لا يمكن الاستفادة من البيانات التي تحتويها القوائم المالية.**

4. **القابلية للمقارنة:** تكون المعلومة قابلة للمقارنة إذا تم إعدادها وتقديمها بصفة متناسقة تسمح لمستعمليها القيام بمقارنات مهمة في الزمن وبين المؤسسات.[3]

***تكتسي كل خاصية من هذه الخصائص أهمية كبيرة في زيادة مستوى جودة المعلومات المالية،وتتأثر مستوى جودة المعلومات المالية بمدى توفرها على هذه الخصائص.***

---

[1]-عقبة عبد اللاوي، حمدي فلة، **اعتماد القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي و تأثيره على جودة المعلومة المالية والمحاسبية-مع الاشارة إلى النظام المحاسبي المالي الجزائري**،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، جامعة الوادي، نوفمبر 2012.

[2]-هواري سويسي،بدر الزمان خمقاني،**نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي** مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، نوفمبر 2011.

[3]-philippetouron,**comptabiltè en IFRS,**Edition d'organisation,paris2004,p9.

في الجدول سنعرض ملخص للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور واضعي المعايير المحاسبية:

**الجدول رقم6: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور واضعي المعايير المحاسبية**

| مجلس معايير المحاسبة المالية | مجلس معايير المحاسبة الدولية | مشروع الاطارالمفاهيمي المشترك |
|---|---|---|
| خاصيتين رئيسيتين:<br>**1. الملاءمة:**<br>✓ التوقيت الملائم<br>✓ القيمة التنبؤية<br>✓ قيمة التغذية العكسية<br>**2. الموثوقية:**<br>✓ التمثيل الصادق<br>✓ قابلية التحقق<br>✓ الحياد<br>قابلية المقارنة خاصية متداخلة بين الخاصيتين السابقتين. | أربعة خصائص نوعية رئيسية:<br>**1. قابلية الفهم**<br>**2. الملاءمة:**<br>✓ التوقيت الملائم<br>✓ القيمة التنبؤية<br>✓ قيمة التغذية العكسية<br>✓ الأهمية النسبية<br>**3. الموثوقية:**<br>✓ التمثيل الصادق<br>✓ الجوهر فوق الشكل<br>✓ الحياد<br>✓ الحيطة والحذر<br>✓ الاكتمال<br>**4. قابلية المقارنة** | خاصيتين رئيسيتين:<br>**1. الملاءمة**<br>**2. التمثيل الصادق**<br>أربعة خصائص نوعية داعمة:<br>1. القابلية للمقارنة.<br>2. القابلية للتحقق.<br>3. التوقيت المناسب.<br>4. القابلية للفهم. |

**المصدر**: احمودة وفاء، **دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الابلاغ المالي –حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية محاسبة التسويق في المؤسسة، جامعة باجي مختار،2013-2014،ص 108.

ويتضح من الجدول أعلاه أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB وجدت على عدة مراحل، فنجد خاصية القابلية للفهم في أعلى الهرم مصنفة كخاصية متعلقة بالمستخدم في حين تظهر كلا من خاصية الملائمة والموثوقية كخصائص أساسية تتفرع بدورها الى خصائص فرعية، كما تظهر خاصية القابلية للمقارنة كخاصية ناتجة عن تفاعل خاصيتي الملائمة والموثوقية.

**المطلب الثاني: تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والمحاسبية**

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية ( FASB) المتعلق بالملا ءمة والموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية ، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تُسهل بشكل أفضل تقييم أداءها الماضي والتوقعات المستقبلية.[1]

إن **تبني القيمة العادلة** كأساس للقياس المحاسبي يسمح **بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي** لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي(الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على **توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية** ، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية التي تطرقنا إليها سابقا، ومتى كان هناك توافر بالقدر الكافي للخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية والمالية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عاليا، وبالشكل الذي ينعكس على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي.

فاعتماد القيمة العادلة يساهم في الارتقاء بالإبلاغ المالي ومنه توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، من خلال جعل المعلومات أكثر ملائمة لمتخذي القرارات، وتكمن أهمية خاصية الملاءمة في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية والمالية اتخاذه له أهميته وخطورته.

إن المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة تمكن مستخدميها من:[2]

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛

[1]- حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008/2007، ص16.

[2]- قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات** مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص280.

- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

وأما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية أوضح بعض الباحثين أن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملائمة ولكن بأقل موثوقية، وذلك كما يتضح من المقارنة الآتية بين استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وكذا المعلومات الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية[1]:

**جدول 04:**

**تأثيراستخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية**

| بيان | القيمة العادلة | التكلفة التاريخية |
|---|---|---|
| **الملائمة** | تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها. | تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات. |
| **الموثوقية** | تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية. | تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلي البيانات السوقية الحالية. |

**المصدر**: أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى**، المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين، عمان، 2006، ص 11.

[1]-احمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة:دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى**،المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين، عمان 2006، ص11.

ويرى الكثيرون من مؤيدي القيمة العادلة أنه آن الوقت لبدء التحول الى قياس القيمة العادلة، وذلك لأن النموذج القديم بمقاييسه المرتكزة على السعر التاريخي يوفر معلومات ذات موثوقيةاقل من حاجةالأسواق الرأسمالية الديناميكية اليوم، ولا يمكنه مسايرة الأدوات المالية المعقدة واستراتيجيات ادارة المخاطر الموجودة اليوم.

بالإضافة إلى ما تقدم يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فقرة 87 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى الآتي:[1]

- تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات؛
- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك؛
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

**إذن:** استخدام محاسبة القيمة العادلة يضفي على المعلومات المحاسبية والمالية صبغة الموثوقية والملاءمة لأصحاب القرارات، وبما أن مبدأ الملائمة يمثل أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية والمالية، ولجعل هذه الأخيرة مفيدة في اتخاذ القرارات فانه يتم تدعيم الملائمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الأفراد بالاستعانة بالسعر السوقي عند قياس قيمة الأصول الذي يعتبر طرف محايد لا يحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى ويعطينا صورة حقيقية عن عدالة وواقعية المركز المالي للشركة.

ورغم ما يؤخذ على منهج القيمةالعادلة بأنه أقل حيادية من منهج التكلفة التاريخية، إلا أن هذا المنهج يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المنشأة، ويمتاز باعتماده أساسا على أسعار السوق الجارية كمقياس عادل وملائم للقيمة، بشرط توافر سوق نشطة ومنظمة، وأن تعتمد الأسعار الدارجة فيها على معلومات صحيحة وموثوقة في ظل فرضيات كفاءة السوق ، لذلك فإنه من الطبيعي

[1]- روحي وجدي، عبد الفتاح عواد،**محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية** رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص46.

تقدير القيمة الاقتصادية للم ؤسسة، بالربط بين قيمتها الحقيقية الكلية وإجمالي القيمة العادلة لصافي موجوداتها، وعكس ذلك فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها دون مراعاة ذلك قد تكون مضللة، وتكون الاحتمالات مفتوحة لتفسيرات متعددة ومتناقضة، كما تتأثر دقة استخدام التكلفة التاريخية بمعدلات التضخم السارية، التي كلما ارتفعت، تزيد أخطاء القياس عند استخدام التكلفة التاريخية مقارنةً مع استخدام القيمة العادلة، بينما تكون القيمة العادلة أكثر دقة عندما تكون معدلات التضخم السائدة إيجابية.

ويعكس منهج القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة، تماما كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة التغيرات الاقتصادية عند حدوثها، ذلك لأن منهج القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن الكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغيرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها، ويمكن تحديد الجوانب الاقتصادية التالية التي تأثرت بشكل أو بآخر من اتباع محاسبة القيمة العادلة، والاعتراف بالمخاطر الاقتصادية، وتعزيز الأسواق المالية، وتدعيم الشفافية في الاقتصاد.[1]

من كل هذا نقول أن **العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية** هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملا ءمة و موثوقية المعلومة المحاسبية والمالية؛ أي القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومة المحاسبية والمالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضفاء الجودة عليها، و كل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية.

هذا بالنسبة لخاصيتي الملاءمة والموثوقية والسبب في أننا ركزنا عليهما هو أنهما يشكلان معا المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة أو الإفادة التي يحققها مستخدم المعلومات المحاسبية، أما بالنسبة لخاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة، سنحاول تلخيصهما مع الخاصيتين السابقتين في الجدول التالي:

[1]- روحي وجدي، عبد الفتاح عواد، مرجع سابق، ص48.

**جدول 05: العلاقة بين القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية**

| النموذج / الخصائص | القيمة العادلة |
|---|---|
| **الملاءمة** | 1. يقصد بها ملاءمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل، أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات.<br>2. تطبيق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع، وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية، فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات.<br>3. عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم اذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه الى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس اثار التضخم، وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار. |
| **الموثوقية** | 1. يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتوافر فيها ثلاث سمات وهي: القابلية للتحقق والصدق والحياد.<br>2. وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية.<br>3. وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها، وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاث لاعتمادها على التقدير الشخصي. |
| **الثبات** | 1. يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة الى أخرى، وهذا اذا ثبت أفضليتها وملائمتها بشرط الافصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية.<br>2. وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات، فمن تكلفة الاحلال الى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية، وصافي التدفقات النقدية المستقبلية الى غير ذلك، مما يجعل طرق القياس متنوعة، كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يحقق خاصية الثبات. |
| **القابلية للمقارنة** | 1. يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة الى نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية.<br>2. ترتبط خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة مع بعضهما، فهما وجهان لعملة واحدة، وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد الثبات فهي بذلك تفقد القابلية للمقارنة، وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والخصوم، نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة. |

**المصدر**: سيد عبد الفتاح صالح حسن،**تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)**، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني،2009، كلية التجارة، عين شمس، مصر، ص517.

من خلال كل ما سبق، تظهر أهمية الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وخصوصا خاصيتي الملاءمة والموثوقية باعتبارهما من أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث توفر خاصية الموثوقية قابلية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أما خاصية الملائمة بعكسها للواقع الحالي للمؤسسة ومسايرة التغيرات الاقتصادية مثل: التضخم، وهذا ما يحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرار.

**المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية والمحاسبية**

تعتبر المعلومة المالية والمحاسبية أساس المصداقية في القوائم المالية، بل وركيزة محورية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، فهي وسيلة تعمل من خلالها المؤسسة إلى تقديم وضعيتها المالية وتقييم أدائها، ولهذا وكما ذكرنا سابقا يجب أن تكون ملائمة وموثوق فيها حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة، ولهذا نجد أن المعايير الدولية للمحاسبة أعطت أهمية بالغة للمعلومات المالية، حيث أصبحت المرجع الذي اعتمدته الكثير من الدول في إصدار معاييرها المحاسبية أو التطبيق المباشر لها.

والجزائر لم تعتمد تطبيق المعايير الدولية، **ولكن النظام المحاسبي المالي** استمد روحه من هاته المعايير فهو يحتوي على عدة قواعد ومبادئ محاسبية مبنية على أسس المعايير الدولية للمحاسبة، لهذا فقد كان اعداده خطوة هامة في عملية تطبيقها في الجزائر، وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية الى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، وللاستجابة لاحتياجات أطراف عديدة من مستخدمي المعلومات المحاسبية، والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون الدوليون من خلال **توفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية.**

إنمن أهداف النظام المحاسبيالمالي **توفير معلومة مالية مفهومة وموثوق** بها دوليا، وإعطاء **صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية** ، وكذا نشر معلومات وافية، صحيحة وتتمتع **بشفافية** أكبر تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

**إذن:** فالنظام المحاسبي المالي ومن خلال ما جاء فيه يقدم شفافية وثقة أكبر للحسابات وللمعلومات المالية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة.

ويجب الإشارة إلى أنه هناك اختلاف بين المعلومات المالية المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني والمعلومات المعدة حسب النظام المحاسبي المالي، إذ تتميز هذه الأخيرة بالجودة نظرا لاستعمالها بعض

قواعد التقييم والمبادئ المبنية على أسس اقتصادية تقترب من الواقع(مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني) مقارنة مع المعلومات المقدمة من طرف النظام المحاسبي الوطني.

كما وتجدر الاشارة الى أن الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية من خلال القوائم المالية بالنسبة للنظام المحاسبي المالي للمؤسسات هم:

- ✓ المستثمرون،
- ✓ مسيرون، هيئات ادارية،
- ✓ المقرضون (بنوك، مساهمون)،
- ✓ ادارة الضرائب،
- ✓ شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء،
- ✓ آخرون.

**المبحث الرابع: النظام المحاسبي المالي والقيمة العادلة**

اعتمد النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية مع تعديلها بأسس أخرى عند الضرورة مثل: قيمة الانجاز أو القيمة المحينة أو القيمة العادلة أو ما اصطلح على تسميتها ب"القيمة الحقيقية"، وقد ألزم النظام المحاسبي المالي باستخدام القيمة العادلة في اعادة التقييم لبعض الأصناف المحاسبية وتقديم المعلومات في الكشوف المالية وفق القيمة الحقيقية في حالة استخدام سياسة اعادة التقييم بالقيمة العادلة.

**المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي**

كان تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم والالتزام بتطبيق هذه المعايير، وفي هذا الاطار تفاعلت البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا ايجابيا ومضطردا مع البيئة الدولية في المجال المحاسبي، ولتطوير هذا التفاعل وزيادته وتعميق مجالاته في جوانب أخرى مكملة، وبما أن المهنة المحاسبية هي مجال آخر يترادف مع المجال الاقتصادي فان الأمر تطلب حتمية تبني الجزائر نظريا للمعايير المحاسبية الدولية.

وصدر النظام المحاسبي المالي بمقتضى القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والذي يهدف حسب المادة الأولى منه الى تحديد النظام المحاسبي المالي والذي يدعى في صلب النص: بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه.[1]

**ويعرف النظام المحاسبي المالي:** أو كما يعرف بالمحاسبة المالية بأنه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[2]

**ونوجز فيما يلي مميزات النظام المحاسبي المالي:**[3]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري مع التطبيق العالمي، والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد، وانتاج معلومة مفصلة.
- ايضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات وتقييمها وإعداد الكشوف المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإراديواللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد، وكذا تسهيل فحص الحسابات.
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة، واتخاذ القرار.
- امكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

**ومن خصائص النظام المحاسبي المالي:**

- أولوية الواقع الاقتصادي عن الطبيعة القانونية.
- طرق جديدة لتقييم الأصول والخصوم مثل القيمة العادلة.
- مفاهيم جديدة للأعباء والنواتج أو الإيرادات تغير طرق الاستهلاك والمؤونات مثلا:
  - ✓ اضفاء الصبغة المالية على المحاسبة وهذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام بشكل تقديم القوائم المالية.

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/07 المتضمن المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد74،25 نوفمبر2007، المادة الأولى، ص03.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/07 المتضمن المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد74، 25 نوفمبر2007، المادة الثانية، ص03.

[3]- بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، ج01، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 23-24.

- ✓ ادراج الاستثمارات المالية ضمن المثبتات بين ماكانت في المخطط المحاسبي الوطني ضمن الحقوق.
- ✓ التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

كما أن هناك بعض **المزايا الأخرى للنظام المحاسبي المالي** منها:[1]

- ✓ تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية،
- ✓ العمل على ترسيخ الحكم الراشد في المؤسسات،
- ✓ التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي،
- ✓ المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير،
- ✓ نشر معلومات كافية وصحيحة، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم،
- ✓ المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق المالي،
- ✓ المساعدة في اعداد الاحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.

أما بالنسبة **للنقاط المستحدثة بالنسبة لمحتويات النظام المحاسبي المالي الجزائري فهي:**[2]

- ✓ الكيانات الصغيرة يمكن لها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وتحديد المعايير التي تصنف هذه الكيانات من رأسمال وعدد المستخدمين من هذا بالنسبة للتعريف ومجال التطبيق.
- ✓ تحديد الاطار التصوري للمبادئ المحاسبية بدقة، وفقا للمادة 06 من القانون 11/07 وهذا يعتبر جديد مقارنة بالمخطط الوطني المحاسبي، ويمثل دليل

[1]-قويدر الحاج قويدر وآخرون، **تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول: التنافسية و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 08و09 نوفمبر 2010، ص09.

[2]- مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل** مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد04، ديسمبر2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص ص210-211.

لاعدادمعايير المحاسبة وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما لا تعالج المعايير تلك الحالة، وتحديد عمل المعايير بدقة وفقا للمادة 08 من القانون 11/07.

- ✓ تعتبر الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة من المحاور الجديدة التي نص عليها القانون 11/07 في المادة 34 منه، وهذا استجابة للوضعيات الاقتصادية الجديدة المرغوب فيها والمتمثلة في الشراكة الأجنبية.
- ✓ يقر النظام المحاسبي المالي منح استثناء لقاعدة "ثبات الطرق" في حالتين:

**1.** تغيير مفروض في اطار نص قانوني جديد مثل القانون 11/07.

**2.** عندما يهدف الى تحسين عرض القوائم المالية مثل: حالة اعادة التقييم.

**المطلب الثاني:خصائص البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر**

وجدت الكثير من الصعوبات المتعلقة بتبني النظام المحاسبي المالي الصيغة التي تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذه الصعوبات ناتجة عن خصائص **البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر** والمتمثلة في الجوانب التالية:[1]

**1.** عدم وجود أسواق مالية تتميز بالكفاءة والفعالية لتطوير العمل المحاسبي الدولي لتسهيل عملية تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطرق التقييم الحديثة، مما يستوجب الاعتماد على النظام المحاسبي المالي القيام بإصلاحات معمقة على النظام المالي الجزائري.

**2.** نقص في الإمكانيات خاصة البشرية منها وتأهيلها العلمي والعملي، وعدم استعداد نسبة كبيرة من المؤسسات للعمل بالنظام المحاسبي المالي المستمدة نصوصها من معايير المحاسبة الدولية، نتيجة للنقائص الملحوظة في الجانب التكويني ودراسة هذا النظام قبل العمل به.

**3.** عدم وجود إجراءات صريحة وواضحة للقيام بتغيرات على محتويات القانون التجاري والقانون الضريبي تساير كل منهما ما هو معمول بهفي النظام المحاسبي المالي المستمد مضامينه من معايير المحاسبة الدولية، كتسجيل قروض الإيجار التمويلي في التثبيتاتوإدراج مبلغ قسط الاهتلاكات المتعلقة بالأصل التي تم استئجاره ضمن أعباء الدورة، كما هو معمول به في مضامين النظام المحاسبي المالي.

[1]- سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية** بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية ومخبر التمويل مالية المؤسسة مالية الأسواق، جامعة ورقلة، يومي 29و30 نوفمبر 2011، ص ص8-9.

**4.** عدم الإسراع في تطوير مضامين التعليم المحاسبي وتوحيده في مختلف أنماط مستويات التكوين والتعليم.

**5.** عوائق كثيرة تواجه القائمين بعملية التقييم خاصة في حالة **تحديد القيمة العادلة** للتثبيتات المادية، لأن تحديدها يتطلب توافر سوق تنافسي تتوفر فيه حظوظ متساوية لكل من البائع والمشتري في التمكن من الحصول على المعلومات الكافية، وهذا الأمر غير متوفر على مستوى أسواق التثبيتات المادية كسوق العقارات في الجزائر الذي تتحكم فيه المنافسة الاحتكارية بحيث يكون البائع فيه هو الذي يحدد القيمة السوقية دون غيره.

**6.** عدم وجود نظام معلوماتي يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، ويتميز بشفافية إحصاء المعلومات وشموليتها.

وهناك بعض **العقبات** الأخرى المتعلقة بالجانب الضريبي والقانون التجاري متمثلة في:[1]

1. تحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة لكونها "حسب رأيهم" تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، خاصة أن الاقتصاد الجزائري يشهد حالة تضخم، وعليه فان مصالح الضرائب لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها (حساب الاهتلاكات انطلاقا من القيمة الأصلية التاريخية وبمعدلات اهتلاك مقننة)، أضف إلى ذلك لا تعترف بحساب الاهتلاكات التي لا تعود ملكيتها الى المؤسسة وإنما تم اقتناؤها في إطارقرض الإيجار.
2. القانون التجاري الجزائري مازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاثة أرباع من رأسمالها أنها في حالة إفلاس ويجب تصفيتها، في حين أن معايير المحاسبة الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية ناتجة عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم، وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم ألا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس المال الاجتماعي.

ويتضح مدى تأثير البيئة المحاسبية في الجزائر على النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال:[2]

---

[1]- مزياني نور الدين، فروم محمد الصالح، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئية الجزائرية: مقومات و متطلبات التطبيق** مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية: تجارب-تطبيقات-آفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بالواد،18/17 جانفي 2010، ص11.

[2]- مسعود بوخالفي، **أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، غير منشورة، جامعة الأغواط،،2013، ص ص96-97.

1. عدم وجود سوق مالي فعال يسهل عملية تطوير العمل المحاسبي الدولي وهذا راجع الى اعتماد المؤسسات في تمويلها من طرف البنوك والمؤسسات المالية أكثر من السوق المالي.
2. جمود القانون الضريبي والتجاري حيال بعض المتغيرات في النظام المحاسبي المالي، مثل: تسجيل عملية التأجير التمويلي، وتقييم الأصول بالقيمة العادلة.
3. صعوبة التحكم في النظام المحاسبي المالي نظرا للسرعة التي ألزمت تطبيقه وادراجه ضمن نظم التعليم والعمل به.
4. عدم توافر شروط عملية التقييم بالنسبة لبعض الأصول من التثبيتات المادية خصوصا، في حالة تحديد القيمة العادلة التي تتطلب وجود بائع ومشتري لديهما الدراية الكافية بمحتوى الصفقة وهذا من الصعب تحققه في ظل غياب مقيم مستقل.

**المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي ومفهوم القيمة العادلة**

بالنظر إلى ماجاءبه النظام المحاسبي المالي نلحظ إعطائه أهمية كبيرة للتمثيل الصادق للمعلومات المالية وهذا من خلال تشريعه لمجموعة من **بدائل القياس المحاسبي** لإعطاء تمثيل صادق لقيم مختلف الحسابات الواردة في القوائم المالية، وبالنظر إلى علاقة هذه الطرق مع الخصائص النوعية نلاحظ تناقضها، فمثلا التقييم وفق التكلفة التاريخية يعطي معلومات مالية جد موثوق فيها بالنظر إلى قيمة الأصل أثناء اقتنائه مع توفر جميع المستندات المثبتة لذلك، أما **القيمة العادلة** والقيم الأخرى فتعطي معلومات مالية ملائمة من خلال تقييم مختلف الأصول والخصوم بقيمتها أثناء الدورة المالية مما يسمح بإعطاء معلومات تتناسب مع الأحداث الاقتصادية الحالية، وعليه فان الجمع بين هذه الطرق من خلال تقييم الأصول والخصوم كل حسب الطريقة التي تناسبه، يسمح بتوفير معلومات مالية تتصف بالموثوقية والملاءمة مما ينعكس إيجابا على القيمة الإعلامية لهذه المعلومات.

إذنفلقد تبنى النظام المحاسبي المالي نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح عل تسميتها با **لقيمة الحقيقية**، وأشار لها ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وادراجها في الحسابات"، وأعطى لها تعريفا لا يختلف جوهريا عن المعنى الوارد في المعايير المحاسبية الدولية، وعرف النظام المحاسبي المالي القيمة الحقيقية بأنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل

الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".[1]

والملاحظ من هذا التعريف أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة تعريف لم يختلف كثيرا عن التعريف المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية، فأشار هذا التعريف الى أن القيمة العادلة هي: الثمن أو المبلغ الذي تتم به عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية.

كما عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 08/09 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها: المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على اطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية.

ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن المشرع الجزائري وضع نفس المفهوم للقيمة العادلة من طرف المعايير المحاسبية الدولية قبل التعديل IFRS13.

كما أشار النظام المحاسبي المالي الى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم القيمة الحقيقية (القيمة العادلة) والتي ألزم توافر الشروط الآتية فيها:

1. تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذه السوق.
2. يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون وباعة متفقون.
3. تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور.

⬅ يجب مراعاة المادة 16 من النصوص التطبيقية لقانون 07-11، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008 : "تقيد في المحاسبة عناصر القوائم المالية وتعرض بالتكلفة التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بعين الاعتبار آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

إن طريقة التقييم العامة في النظام المحاسبي المالي للأصول والخصوم، النواتج والأعباء مبنية على قاعدة عامة وهي مبدأ التكلفة التاريخية، غير أنه يمكن التقييم في بعض الشروط وبعض العناصر بـ:

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **القرار المؤرخ في 23 رجب1429 الموافق لـ26 يوليو2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها** الجريدة الرسمية، العدد 19،25 مارس 2009، ص87.

- ✓ القيمة العادلةLa juste valeur
- ✓ القيمة المستحدثة La valeur actualisé
- ✓ قيمة الانجاز La valeur de réalisation

**المطلب الرابع: الأصناف المقيمة بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي**

اعتبر النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية القاعدة العامة للقياس المحاسبي، وجعل من القيمة العادلة مجرد مراجعة وتصحيح لها متى توفرت شروط ذلك.

ولقدرخص النظام المحاسبي المالي لبعض الأصناف المحاسبية بأن يتم معالجتها وفق إعادة التقييم بالقيمة العادلة ندرجها وفق الآتي:[1]

1. **التثبيتات العينية والمعنوية:** ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للتثبيتات العينية والمعنوية في النقاط الآتية:

**1.1:** من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي فانه يرخص للمؤسسة أن تدرج في حسابات التثبيتات العينية المنتسبة الى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا (الأصول الثابتة المادية التي تنتمي إلى نفس المجموعة) على أساس مبلغها المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية (القيمة العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

**2.1:** تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعنية اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون قد حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال.

**3.1:** القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادلة قيمتها في السوق، وتحدد استنادا الى تقدير يجريه مقومون محترفون والمؤهلون.

**4.1:** تمثل القيمة الحقيقية سعر السوق الحالي للسلع المتماثلة إذا توفر شرط تواجد السوق وعند غياب مؤشرات تدل على القيمة السوقية.

**5.1:** بعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك على المبالغ المعاد تقييمها.

**6.1:** إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه فان الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد19، 25مارس2009، المادة02، ص ص09-15.

**7.1:** يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس تكلفته، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية، غير أن المعالجة هذه لا يرخص بها إلاإذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد الى السوق النشطة.

**8.1:** تقدم التثبيتات المادية من خلال الكشوفات المالية بترتيبها على أساس أصنافها، وفي حالة اختيار المؤسسة نموذج إعادة التقييم في تقييم تثبيتاتها يوجب **إظهار فارق إعادة التقييم** في خط مخصص من حسابات رؤوس الأموال.

**9.1:** بما أن التثبيتات المادية مدرجة في حسابات المؤسسة بقيمتها المعاد تقييمها يوجب تقديم المعلومات التالية:[1]

- ✓ الطرق والفرضيات المعتمدة في تحديد القيمة العادلة للأصول المعاد تقييمها.
- ✓ تاريخ اعادة التقييم.
- ✓ استشارة أو عدم استشارة المختص في اعادة التقييم.
- ✓ طبيعة المؤشرات المعتمدة في تحديد التكلفة التعويضية.
- ✓ القيمة المحاسبية لكل صنف من التثبيتات المادية المدرجة في القوائم المالية اذا كانت هذه التثبيتات المدرجة في حسابات المؤسسة على حساب الطريقة المرجعية (طريقة الكلفة).
- ✓ تقديم تقييم شامل حول فارق اعادة التقييم فيما يخص توزيع الفارق على مجموع المساهمين في رأسمال المؤسسة.

**10.1:** تقييم عقارات التوظيف بعد إدراجها الأولي في الحسابات إما بطريقة التكلفة وإما على أساس القيمة العادلة، وتطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة الى حين خروجها من التثبيتات، أو إلى حين تغيير وجهة تخصيصها.

**11.1:** في حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة العادلة تحديدا ذا مصداقية لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة اختارت طريقة إعادة تقييم "التقييم على أساس القيمة العادلة" فان هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة وتقدم المعلومات عن ذلك في الملحق أي يخص وصف العقار.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص87.

**12.1:** تهتلك عقارات التوظيف المقيمة حسب طريقة التكلفة خلال مدة نفعيتها وتقيم عند ذلك بتكلفتها مطروحا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة إن وجدت، ويشترط في حالة اعتماد طريقة التكلفة،والإشارة في ملحق الكشوف المالية الى الأسباب التي جعلت طريقة القيمة العادلة غير مطبقة، ويقدم من خلال ذلك فاصل لتقدير وإظهار هاته القيمة أي القيمة العادلة للأصل المعني.

**13.1:** اذا اعتمدت المؤسسة في تقييم عقاراتها الموظفة طريقة القيمة العادلة فانه يشترط أن تظهر هذه الأصول بقيمتها العادلة في نهاية الدورة المالية، حيث تصبح غير قابلة للاهتلاك.

**14.1:** تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغير القيمة العادلة للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها (حسابي الأعباء والمنتجات الاستثنائية عن عملية التسيير الجاري)، وليس ضمن حساب رؤوس الأموال الخاصة.

**15.1:** يجب أن تعكس القيمة العادلة الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ اقفال السنة المالية.

**16.1:** في حالة عدم وجود سوق مماثلة للأصل المعني بالتقييم فان المؤسسة تتخذ:[1]

- ✓ الأسعار الحالية للأصول المختلفة.
- ✓ آخر أسعار الأسواق الأقل نشاطا وتعديلا.
- ✓ تحديث تدفقات الخزينة المستقبلية المحتملة.

**17.1:** ان تطبيق طريقة القيمة العادلة في تقييم العقارات يلزم المؤسسة مراجعتها سنويا.

**18.1:** تقدم المؤسسة من خلال ملاحق كشوفها المالية كيفية محاسبة العقارات الموظفة وطرق تقييمها، بالإضافة الى طرق التحويل من والى أصناف عقارات التوظيف وكل المعلومات التي من شأنها أن تقدم الصورة الصادقة عن مختلف أملاكها المدرجة في هذا الصنف من التوظيفات.

**19.1:** يتم تقييم الأصل البيولوجي لدى ادراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية (خاصيته النمو وبالتالي أسعاره دائما في تغير)، ويطرح منها المصاريف المقدرة عند نقطة البيع، الا اذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة وفي مثل هذه الحالة يتم تقييم الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة.

**20.1:** الخسارة أو الربح الناتجين عن تغير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص ص 98-99.

**21.1:** المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية:

- ✓ تبرير النتيجة الإجمالية للفترة الجارية المدرجة في المحاسبة الأولية للأصول البيولوجية وتغيرات القيمة العادلة لهاته الأصول، مع طرح التكاليف المقدرة في نقطة البيع.
- ✓ يجب على المؤسسة تقديم معلومات إضافية توضيحية تبرر عدم قدرتها أو أسباب عدم قدرتها على تقدير القيمة العادلة للأصول البيولوجية بصورة صادقة.

**2. الأصول المالية:**جاء في اعادة التقييم بالنسبة للأصول المالية أنه:[1]

**1.2:** تدرج في الحسابات الأصول المالية (مرتبطة بالأسعار اما بارتفاع أو بانخفاض)، عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.

**2.2:** تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبة والتي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لوكانت أدوات مالي متاحة للبيع، بحيث يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص:

- ✓ السندات التي تم تسعيرها بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية،
- ✓ السندات التي لم يتم تسعيرها بقيمته التفاوضية المحتملة فيمكن تحديد قيمتها انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

**3.2:** يدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.

**4.2:** تذكر في الملحق المعلومات التي تخص طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات وكذلك طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة للتوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.

**3. المخزونات:**ندرج ما جاء في اعادة التقييم بالنسبة للمخزونات في النقاط الآتية:

1.3: عملا بمبدأ الحيطة والحذر، وعند إغفال المؤسسة لحساباتها فان المخزونات تقيم بأقل تكلفة (تكلفة الحصول عليها) وقيمة انجازها الصافية (والتي هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الاتمام والتسويق المقدرتين).

[1]- الجمهورية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، المادة 02، ص22.

2.3: المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية:

- ✓ الطريقة المنتهجة في تقييم المدخلات والمخرجات من مخزوناتها.
- ✓ القيمة المحاسبية للمخزونات التي قيمت حسب قييمة انجازها الصافية.
- ✓ مبلغ نقص قيمة تدهور المخزونات ومبلغ استرجاع نقص القيمة المسجل في الدورة المالية مع تقديم تبريرات توضح أسبابه.
- ✓ مبلغ المخزونات المسجل ضمن أعباء الدورة المالية.

3.3: يتم تقييم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولي في الحسابات ولدى تاريخ كل إقفالبقيمتها العادلة منقوصا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع.

4.3: تثبت أي خسارة أو ربح متأتيتين في تغير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل في أي منها.

5.3: المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية:

- ✓ تبرير النتيجة الاجمالية للفترة الجارية المدرجة في المحاسبة الأولية للمنتجات الفلاحية وتغيرات القيمة العادلة لهذه المنتجات، مع طرح التكاليف المقدرة في نقطة البيع.
- ✓ اظهار المنهج والفرضية المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل نوع من المنتجات الفلاحية في تاريخ تحصيل الغلة حسب أنواع الأصول البيولوجية.

**4. الإعانات العمومية:** ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للإعانات العمومية فيما يلي:

**1.4:** لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب نتائج أو في شكل خاص إلاإذا توافر ضمان معقول:

- ✓ أن المؤسسة تمتثل للشروط الملحقة في الإعانات.
- ✓ أن الإعانات سوف تستلم.

**5. القروض والخصوم المالية الأخرى:** ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للقروض والخصوم المالية الأخرى في النقاط الآتية:

**1.5:** يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

**2.5:** بعد الاقتناء تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة المهتلكة باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها العادلة.

**6.تقييم الأعباء والمنتجات المالية:** ندرج ما جاء في اعادة التقييم بالنسبة لتقييم الأعباء والمنتجات المالية الأخرى في النقاط الآتية:

1.6: العمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق، تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

2.6: الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح، يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتجات مالية في حسابات البائع.

**7. عقود الإيجار التمويلي:** ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي في النقاط الآتية:

**1**.7: يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته العادلة أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار، إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا.

**2**.7: خلال مدة استغلال المنافع الاقتصادية للأصل تتحمل المؤسسة (المستأجر) التغيرات التي قد تطرأ القيمة العادلة للأصل، من خلال إثبات مؤشرات تدني قيمته.

**3**.7: تظهر مبالغ الأملاك الموضوعة لدى المؤجر في الأصول ضمن الحسابات الدائنة وليس في حسابات التثبيتات العينية حتى ولو احتفظ المؤجر بملكية الملك على الصعيد القانوني ويساوي مبلغ الحسابات الدائنة مبلغ الاستثمار المبين في عقد الإيجار الموافق من الناحية العملية للقيمة العادلة للملك الممنوح كإيجار تمويل.

**4**.7: بالنسبة للمستأجر يوضح في ملحقه طريقة الحساب ومبلغ التوافق بين المدفوعات الدنيا والقيمة الحقيقية للأصل.[1]

**مما سبق يلاحظ** أن المشرع المحاسبي الجزائري لم يخرج عن دائرة المفاهيم التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية لا سيما المعايير 39،40،41 ، لكن يؤخذ عليه عدم تفصيله لهذه المفاهيم، كما يسجل له أيضا دعوته للرجوع للتكلفة التاريخية كلما كان القياس وفق القيمة العادلة متعذرا، وهو ما يفسر ضمنيا على أنه اقرار بصعوبة تطبيق القيمة العادلة ميدانيا.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص23.

هذا و**يهدف المشرع الجزائري من خلال سياسة إعادة التقييم** الى تصحيح الصورة المالية للمؤسسة، ويتضح هذا من خلال الأصناف التي خير فيها المشرع المؤسسة إتباع سياسة إعادة التقييم بالقيمة العادلة التي كانت إجبارية قبل سنة 2007، هذا مع تحديد القيمة العادلة من طرف خبير مؤهل في سوق نشطة تطرق النظام المحاسبي المالي الى عناصرها.

**ملخص الفصل:**

في هذا الفصل تم التطرق الى محاسبة القيمة العادلة التي أنشئت تصحيحا للخلل في مخرجات تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم ، فبتبنيها كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي(الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، و المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية ، ولقد خلصنا في هذا الفصل الى أن العلاقة بين القيمة العادلة و المعلومة المحاسبية والمالية هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملاءمةوموثوقية المعلومة المحاسبية والمالية؛ أي القيمة العادلة تقوم ب التكامل مع المعلومة المحاسبية والمالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضفاء الجودة عليها، وكل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية.

# الفصل الثاني
# استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي

**تمهيد:**

تهدف المحاسبة إلىإيصال المعلومة المالية والمحاسبية إلى مستخدميها باختلاف أنواعهم، والتوصيل الناجح يتم من خلال الإفصاح المحاسبي المناسب والهادف إلى تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات وهذه المعلومات من وجهة نظر مستخدميها تنتج عن عمليات القياس المحاسبي للعمليات والأحداث الاقتصادية والمالية، والقياس السليم والمنطقي هو الذي يعطي نتائج مفيدة في مجالات اتخاذ القرارات وترشيدها، فالمحاسبة تؤدي وظيفتها من خلال القياس والإفصاح المحاسبي، وفي هذا الفصل سنحاول البحث في القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة وهذا بدراسة محددات الإطار المفاهيمي للقياس والإفصاح باعتبارهما يمثلان ثنائية فطرية في مجال إعداد القوائم المالية، وإظهار ما يتميز به القياس والإفصاح عن معلومات القيمة العادلة من متطلبات قياس وإفصاح مختلفة ومعقدة على عكس القياس والإفصاح وفقا للتكلفة التاريخية التي اعتادها المحاسبون.

**المبحث الأول:مفهوم القياس والإفصاح المحاسبي**

يعتبر القياس عنصرا أساسيا من عناصر البحث العلمي، فبدونه لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج، كما تعتبر وظيفة القياس بمثابة العمل الأساسي في مجال التطبيق المحاسبي.

**المطلب الأول: القياس في المحاسبة**

وجب في البداية أن نعرف القياس بصفة عامة، ثم نتطرق الى القياس المحاسبي بكل تفاصيله والمفاهيم المتعلقة به.

**<u>الفرع الأول</u>:تعريف القياس**

القياس بشكل عام هو "تعبير عن أشياء أو ظواهر والعلاقات بينها، عن طريق تعيين أعداد أو رموز للأشياء والظواهر يمكن معها التعرف على العلاقة بين الأشياء والظواهر عن طريق معرفة العلاقة بين الأعداد والرموز".[1]

ويرى بعض رجال المنطق أن القياس "قول مؤلف من قضايا، فإذا كانت هذه القضايا سليمة وصحيحة بذاتها وبمقلباتها ببعضها البعض، نتج عن ذلك نتائج صحيحة".[2]

كما يعرف بأنه: "تعيين أعداد الأشياء أو الأحداث طبقا لقواعد محددة".[3]

ويتضح من خلال دراسة مفهوم القياس في اللغة ( القياس في اللغة يعني التقدير)، أنه وبالرغم من وجود اتفاق بين جميع المعاجم حول تحديد معنى مفهوم القياس، إلا أن هذا المفهوم لا يعتبر كافيا لوضع صورة محددة ودقيقة لمفهوم القياس الذي يمكن أن يخدم أغراض المحاسبة حيث يقتصر المفهوم اللغوي للقياس على تحديد مقدار أي شيئ باستخدام وحدات ثابتة متفق عليها، فهو ينحصر في وجود شيء مطلوب قياسه أو تقديره أو تحديده ومقياس متفق عليه، يمكن أن يستخدم كمعيار لقياس أو تقدير أو تحديد هذا الشيء في ضوء نظام معين بمقتضاه تتم عملية القياس.

---

[1]-بالرقي تيجاني،**القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف،العدد08لسنة208، ص 58-59.

[2]- المرجع السابق، ص59.

[3]-محمد فخري مكي، **إطار تجريبي لنظرية عامة في القياس المحاسبي**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد04، 199، ص135.

لذا فان مفهوم القياس، يجب أن يتحدد بتفسير مضمون أساليب القياس المستخدمة، مع ضرورة استبعاد الأساليب الوصفية عند تحديد مفهوم القياس، لأن تلك الأساليب تعتبر من أكثر الأساليب تباينا بسبب ماتوحي به من تصورات مخالفة للخصائص والظواهر التي يتم قياسها.

أما بالنسبة لعملية التقييم، فمن البديهي جدا أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم، ذلك أن القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء المدروس في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية، أما التقييم فهو اصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها أو التي ينبغي الوصول إليها استنادا الى مبادئ وفرضيات النظرية المالية أو مقارنة بالسلوك السابق أو مقارنة بالنظير المماثل. [1](أشرنا هنا الى عملية التقييم باعتبارها مرحلة تلي عملية القياس، لذا كان من اللزوم الاشارةإليها).

**الفرع الثاني: أساليب القياس**

تنقسم أساليب القياس بصفة عامة إلى ثلاث فئات رئيسية هي: أساليب القياس الوصفية وأساليب القياس الترتيبية وأساليب القياس العددية، بالإضافةإلى أسلوب رابع أضافه Stevens ويسمى أسلوب القياس النسبي:[2]

1. **أساليب القياس الوصفية :** تعتمد على الوصف الإنشائي لخصائص أو مظاهر شيء أو حدث معين بشكل يمكن القارئ من تخيل هذه الخاصية أو الظاهرة موضوع القياس من التعبير اللغوي عنها بالقياس، وعادة ما يترتب على القياس الوصفي مفارقات كبيرة تنعكس على الشيء أو الحدث الموصوف نظرا للتباين الشديد في قدرات الأفراد على التخيل، وبذلك فان القياس الوصفي يعتبر أكثر القياس تشتتا، مثالا لذلك وصف المادة بالصلابة أو بالسيولة أو بالغازية.
2. **أساليب القياس الترتيبية:** يعتبر القياس الترتيبي قياسا أساسيا فيه يتم التعبير بالقياس عن خاصية معينة أو علاقة معينة في الأشياء المرغوب قياسها عن طريق الترتيب من حيث مدى توافر هذه الخاصية، ويعتمد على ترتيب خصائص أو ظواهر الأشياء أو الأحداث طبقا لدوال تفضيل تتعلق بخصائص معينة طبقا لأفضلية كل عنصر من عناصر موضوع القياس بالنسبة للعناصر الأخرى، وبذلك

[1] -Agné Bicard, **L'évaluation ne se résume pas des formules de calcul,** en la revue du financier, N°155, sep-oct, 2005, P05.

[2]- عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان ومحمد الفيومي، **أصول القياس والاتصال المحاسبي**، دار النهضة، بيروت، 1998، ص71.

تقوم تلك الأساليب بترتيب الحالة الوصفية وفقا لمعيار محدد مثل درجة السيولة لعناصر الميزانية، حيث يمكن أن توصف المادة بأنها صلبة جدا أو صلبة أو لينة، وبهذا نكون تبك الأساليب أكثر دلالة من الأساليب الوصفية.

3. **أساليب القياس العددية:** يؤدي استخدام القياس العددي الى تعيين أعداد للأشياء المرغوب قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة لعلاقة بين الأعداد، ويتطلب استخدام القياس توافر شروط معينة ومن هذه الشروط:

- أن تكون الخواص موضوع القياس متجانسة؛
- أن لا تتأثر هذه الخواص بالظروف البيئية المحيطة؛
- أن يكون أساس القياس واحدا؛
- أن تكون نتائج القياس قابلة للتجميع والمقارنة.

4. **أساليب القياس النسبية:** [1]يعتمد القياس النسبي على استخدام النسب والعلاقات الكمية، حيث تعتبر تطورا للمقاييس العددية، لأنها تمتاز بقدرتها على تصوير العلاقة بين المقادير الكمية وهو ما يطلق عليه التحليل الكمي، وتفيد تلك الأساليب في القياس المحاسبي لأغراض خاصة، كمثال على ذلك: قد تستخدم الأساليب النسبية في التعبير عن التكلفة والقيمة في أوقات معينة في صورة وحدات نقدية منسوبة الى وقت معين يتخذ أساسا للتعبير عن القوة الشرائية للنقود، ويتمثل ذلك في استخدام الأرقام القياسية لتعديل البيانات والمعلومات المحاسبية من أجل قبول نتائج القياس المحاسبي في فترات التضخم.

[1]– عبد الحي مرعي،محمد سمير الصبان ومحمد الفيومي، مرجع سابق، ص 72.

**المطلب الثاني: القياس في المحاسبة**

**الفرع الأول: تعريف القياس**

يعرف القياس بأنه: "تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالمنشأة على أن يشمل القياس عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث".[1]

كما يعرف على أنه : "القياس المحاسبي هو تقييم الأحداث الناتجة عن أداء نشاط معين والمرتبطة به داخل الوحدة المحاسبية مع بيان أثر تلك الأحداث على قائمتي الدخل والمركز المالي".[2]

بينماعرفته جمعية المحاسبة الأمريكية أنه:

"قرن الأعداد بأحداث الوحدة الماضية والحالية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو حالية واستنادا الى قواعد محددة."[3]

وبشكل أكثر بساطة، يمكن القول بأن القياس المحاسبي هو "التعبير عن الأحداث الاقتصادية واثارها على المؤسسة، ببيانات رقمية متمثلة بوحدات، وهذه الوحدات قد تكون كمية أو زمنية أو نقدية، والوحدات النقدية هي أساس التعبير عن القيم التي يتم قياسها محاسبيا".[4]

وهذا الشرح لمعنى القياس المحاسبي يعده الكثيرون على أنه الهدف الأساسي الذي قام عليه علم المحاسبة، في كون غايته هو تقديم المعلومات المفيدة للأطراف ذات العلاقة بالشركة، وهذه المعلومات لا يمكن أن تكون مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات ما لم يتم ترجمتها إلى قيم نقدية، كما أن الاتجاهات الحديثة في الأدبيات المحاسبية تميل إلى ترسيخ الاتجاه الذي تبلور منذ مطلع الستينات، بأن المحاسبة هي في نهاية المطاف وسيلة لإيصال المعلومات الاقتصادية القابلة للاستخدام في مواقف محددة داخل أو خارج الوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن القياس هو الوسيلة الأولى والأساسية في المجال المحاسبي.

---

[1]- يامن خليل الزعبي، مرجع سابق،ص30.

[2]–رولا كاسرلايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا2008، ص41.

[3]– رولا كاسر لايقة، مرجع سابق، ص42.

[4]–يامن خليل الزعبي، مرجع سابق، ص 30.

ومن أجل تحقيق الغاية من عملية القياس المحاسبي تتطلب هذهالأخيرة وجود ثلاثة عناصر :موضوع القياس OBJECT، خاصية معينة أو صفة من صفات موضوع القياس ATTRIBUTES OR PROPERTIES، وحدة القياس المستخدمةMEASURING UNIT،توقيت الاعتراف:[1]

1. **موضوع القياس:** يمثل الحدث الاقتصادي واقعة معينة تؤثر على الوحدة المحاسبية، لذلك تكون آثاره موضوع القياس والإفصاح في القوائم المالية، فموضوع القياس هو الأحداث الاقتصادية بكافة أنواعها: الخارجية والداخلية.

وتظهر الأحداث الاقتصادية المؤثرة على الوحدة المحاسبية في الشكل التالي:

**الشكلرقم 01: الأحداث الاقتصادية المؤثرة على الوحدة المحاسبية**

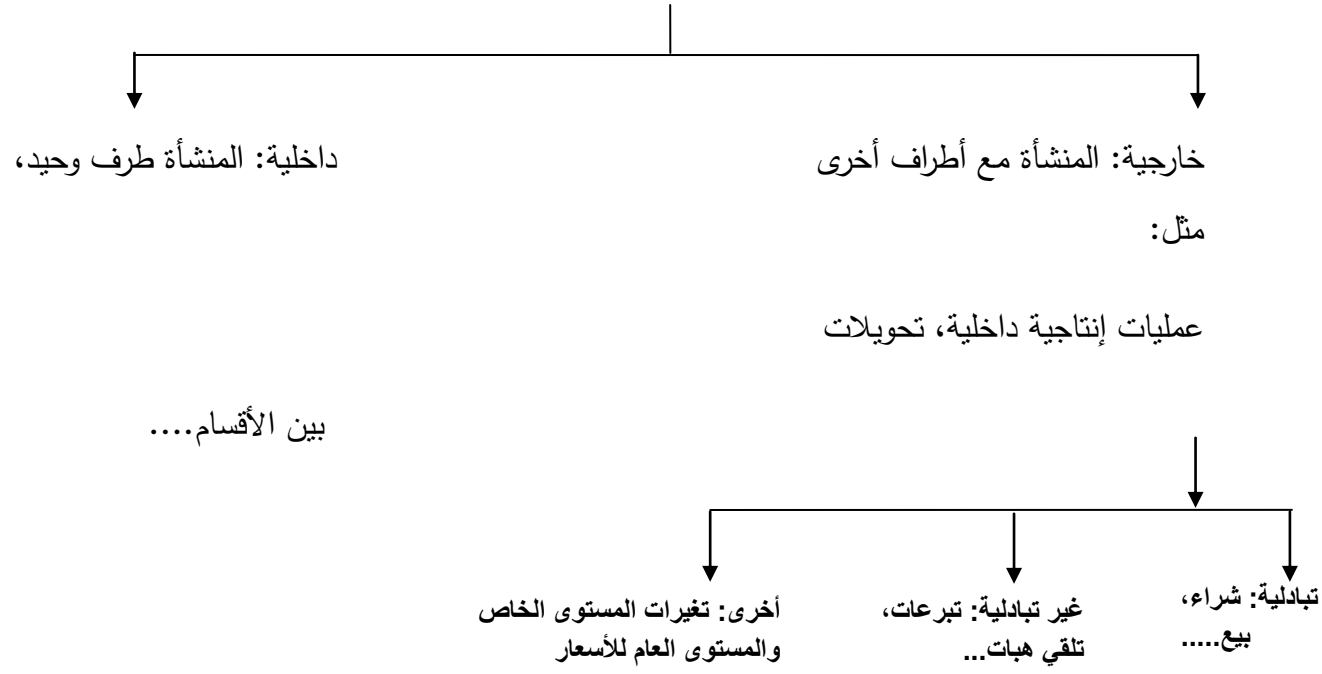


**المصدر**: رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 160.

[1]–رضوان حلوة حنان، مرجع سابق،ص159.

وكتلخيص لهذا الشكل، نقول أن هناك أحداث اقتصادية تؤثر على الوحدة المحاسبية (المؤسسة): خارجية وداخلية، الخارجية تتمثل في علاقة المؤسسة مع المتعاملين معها (أطراف خارجية) من: عمليات تبادلية كشراء أو بيع أو عمليات غير تبادلية كتلقيها لهبات أو منحها لتبرعات أو حالات أخرى كتغيرات المستوى العام للأسعار، وهناك أيضا أحداث اقتصادية داخلية تكون فيها المؤسسة الطرف الوحيد كقيامها بعمليات الإنتاج أو بتحويلات بين الأقسام، ومن هنا يظهر لنا موضوع القياس فهو جل هذه الأحداث الاقتصادية.

2. **خصائص موضوع القياس:**[1]لموضوع القياس عدة خصائص أو صفات مالية أو غير مالية (وزن، حجم، عدد، طاقة إنتاجية...) تصلح الخصائص المالية لأن يقدم المحاسب عنها مقاييس محاسبية، ويعتمد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB الخصائص الخمس التالية: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة السوقية الجارية، صافي القيمة التحصيلية، القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا.
3. **وحدة القياس:** تستخدم المحاسبة الوحدات النقدية (الدينار مثلا) كأداة لتحديد مقياس الخصائص المالية السابق ذكرها. وعادة ما يستخدم المحاسب وحدة القياس النقدي الوطنية، كما يمكن أن يستخدم وحدات قياس نقدية أخرى (اليورو مثلا).
4. **توقيت الاعتراف بالقياس:** إضافة إلى العناصر الثلاثة السابقة اللازمة لعملية القياس المحاسبي، فان تحديد أثر الأحداث الاقتصادية على عناصر القوائم المالية يتطلب تحديد النقطة الزمنية التي ينعكس عندها أثر هذه الأحداث، ويسمى هذا النشاط المحاسبي باسم الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية على عناصر القوائم المالية.

ويظهر هذا النشاط المحاسبي في الشكل التالي:

**الشكل رقم 04: عمليات القياس المحاسبي**

[1]–رضوان حلوة حنان، مرجع سابق،ص159.

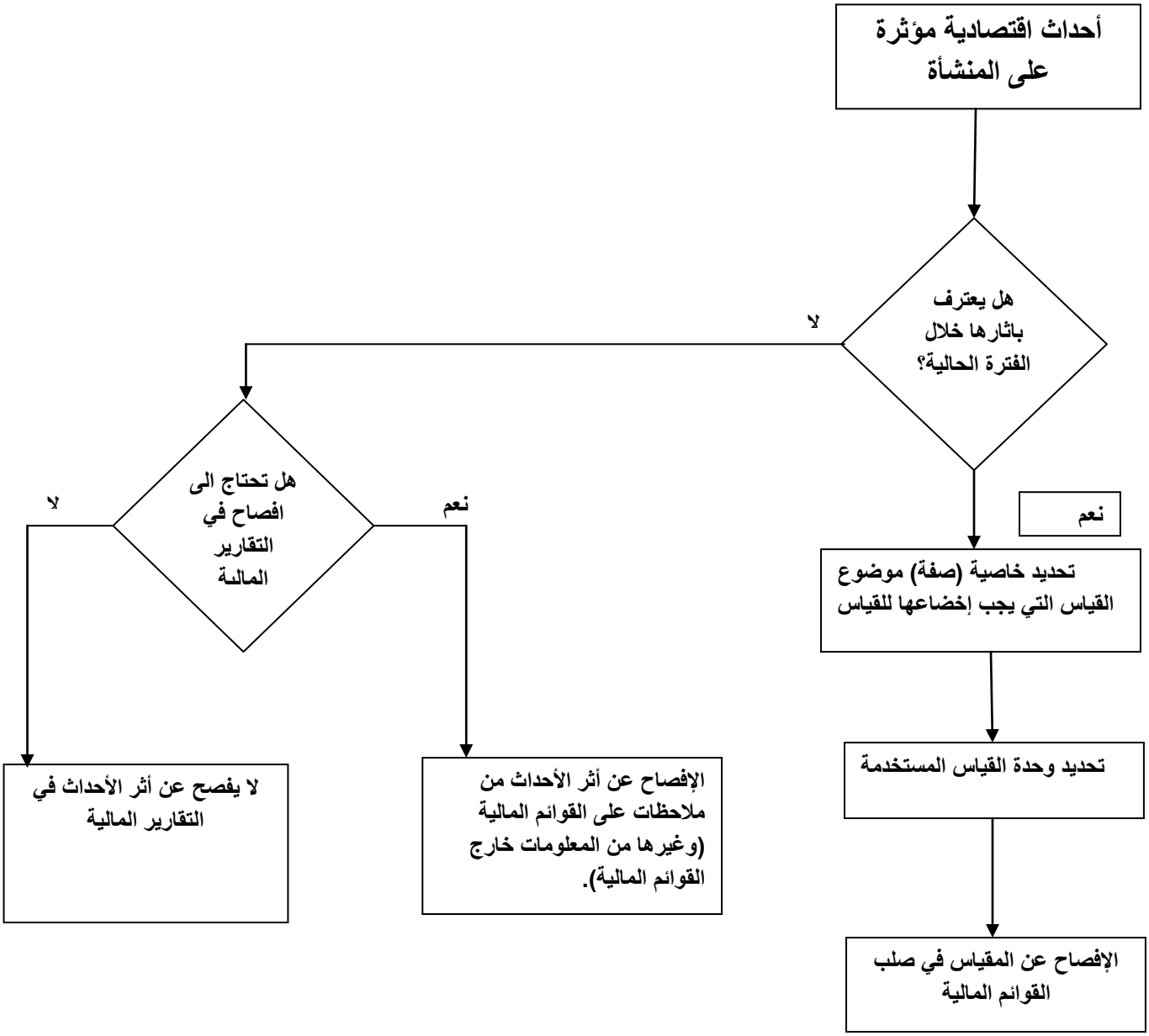


**المصدر**: رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 162.

## الفرع الثالث: أهمية القياس المحاسبي

عندما يتم تجريد الأمور والأحداث من صفاتها الحقيقية إلى لغة الأرقام، فان هذا الأمر يقود مستخدمي معلومات النظام المحاسبي (الذي هو عبارة عن أداة المحاسبة في ترجمة الأنشطة والعمليات التي تتم في المؤسسة إلى معلومات رقمية) والذين يختلفون في فهمهم وتفسيرهم للوقائع بشكلها الحالي، إلى توحيد رؤيتهم للأعمال التي قامت بها الشركة، وبالتالي يكون حكم المستخدمين على أدائها أكثر وضوحا، وبالتالي يكون حكم المستخدمين على أدائها أكثر وضوحا، وبالتالي تتحقق الاستفادة المرجوة من المحاسبة

في مساعدتهم على اتخاذ القرارات المستقبلية، وتصبح المعلومات أكثر ملاءمة في الحكم على أداء الشركة وإدارتها، وبالتالي قدرة أكبر على إصدار أحكام متطابقة من قبل جميع الأطراف، على اختلاف درجة المعرفة والثقافة لكل منهم لمعنى الأهداف والعمليات التي تتم في الشركة.

كما أن ضرورة القياس المحاسبي في مظهره النقدي، يظهر بوضوح عندما تكون هنا رغبة في إجراء مقارنة بين البدائل الاستثمارية، والتي تكون عادة مختلفة حسب طبيعة النشاط، ولكن عندما تكون جميعها معبرا عنها بالصورة العددية، تصبح إمكانية المقارنة أكثر وضوحا وسهولة، كما أن المقارنة تصبح ممكنة (إلى حد ما) لنفس الشركة ولكن في أوقات مختلفة، وذلك لأنه على الرغم من اختلاف الأنشطة التي تتم فيها من زمن لآخر، إلا أن إمكانية المقارنة موجودة لكون جميع هذه العمليات على تعددها يعبر عنها بنفس أداة القياس الكمي ألا وهي الوحدة النقدية، وبالتالي فان أهمية القياس المحاسبي تنبع من أنها لغة التخاطب المشتركة التي يتم التعامل بها من قبل جميع المستخدمين للمعلومات.[1]

***ما نستطيع قياسه نستطيع تعديله وتطويره والتحكم فيه وهنا تكمن فائدة القياس.***

**<u>الفرع الرابع</u>: أنواع وأدوات القياس المحاسبي**

تتعدد أنواع القياس المحاسبي بتعدد أدوات القياس المستخدمة، والمحاسبة تستخدم أدوات مختلفة منها:[2] وحدات القياس الطبيعية: كالمتر، طن، كغم، بالاضافة الى وحدات القياس الزمني كالساعة، اليوم، الشهر، ويبقى دائما القياس النقدي( المالي) هو الأكثر أهمية بين كافة أدوات القياس الأخرى، فالنقد يستخدم للتعبير عن الظواهر والأحداث الاقتصادية، فيكون القياس في شكل مالي، وهذه الأداة تدخل في جميع فروع المحاسبة المستخدمة (المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية...).

ومن هنا فان القياس المحاسبي يتفرع إلى عدة أنواع:[1]

[1]–يامن خليل الزعبي، مرجع سابق، ص32

[2]–إبراهيم خليل حيدر السعدي، **مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخيم وأثرها على استثمار الأصول** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد21، 2009، (ص غير مرقمة).

1. **القياس الكمي:** وهو الذي تستخدم فيه وحدات القياس الطبيعية كالمتر والطن والكغ للتعبير عن بعض الأحداث، يستخدم هذا القياس بالأخص في محاسبة التكاليف كأن تقاس كمية المواد المشتراة بالكيلوغرام وعدد الوحدات المنتجة، ومحاسبة الموارد البشرية بعدد الأفراد المتدربين في مؤسسة ما.
2. **القياس الزمني:** يتم استخدام وحدات القياس الزمني مثل: يوم، شهر، ساعة، كأداة للقياس المحاسبي وتستخدم بالأخص في محاسبة التكاليف كأن تحتسب الزمن الفعلي الضائع الذي يتم قياسه بالأيام، وأيضا يستخدم القياس الزمني في المحاسبة التحليلية التي تقوم باستخراج النسب المالية مثل: نسب معدل فترة الائتمان، ومعدل فترة التخزين والتي تقاس أيضا بالأيام.
3. **القياس النقدي:** حيث يتم قياس الأحداث الاقتصادية بالنقد حيث يعتبر النقد الوسيلة الأساسية لقياس قيمة الممتلكات والعلاقات الاقتصادية الأخرى.
4. **المؤشرات والنسب المالية:** ويتم استخدام المؤشرات كأداة لقياس الأحداث الاقتصادية وتستخدم بالأخص في المحاسبة التحليلية كأن تستخرج نسب معدل دوران الأصول ومعدل دوران رأس المال العامل، أو نسبة التداول إلى آخره من النسب...

**الفرع الخامس:خطوات وأسس عملية القياس المحاسبي**

من أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك أربع خطوات رئيسية يجب إتباعها تتمثل في:[2]

1. تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المشروع وتعبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة، مثل الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم، وتنتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه.
2. تسجيل العمليات المادية السابقة طبقا للنظام قيد المزدوج، وبناءا على دليل موضوعي قابل للتحقيق.
3. بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.
4. تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة في مجموعات، ومن الضروري تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين

[1]- ابراهيم خليل حيدر السعدي، **مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21، جامعة بغداد، 2009، ص13.

[2]–جعفر عبد الإله، **المحاسبة المالية: مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين،عمان، 2003، ص310.

بالمنشأة، أو المهتمين بأحوالها المالية، وتهدف هذه الخطوة إلىإيضاح الأمور والأحداث المالية الهامة التي وقعت والتي أمكن تبويبها.

**الفرع السادس: أسس القياس المحاسبي المعتمدة من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية**

يتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية للجنة معايير المحاسبة الدولية أسس قياس مختلفة، بدرجات متباينة وبتوليفات مختلفة في القوائم المالية، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

**الجدول رقم 05: أسس قياس الأصول والالتزامات حسب لجنة IASC**

| أسس القياس | الأصول | الالتزامات |
|---|---|---|
| **التكلفة التاريخية** | تسجل الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة، أو بالقيمة العادلة لما دفع مقابلها في تاريخ اقتنائها. | تسجل الالتزامات بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو مايعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية. |
| **التكلفة الجارية** | تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها التي كان سيتم دفعها اذا تم اقتناء مشابه أو معادل حاليا. | تسجل الالتزامات بالقيمة غير المخصومة، أو ما يعادلها التي تكون مطلوبة لسداد التعهد حاليا. |
| **القيمة القابلة للتحقق** | تسجل الأصول بقيمة النقدية، أو ما يعادلها، الذي يمكن حاليا الحصول عليها عن طريق بيع الأصل في ظل التخلص منه بشكل منظم. | تسجل الالتزامات بقيمة تسويتها بمعنى القيم غير المخصومة للنقدية، أو مايعادلها المتوقع دفعها للوفاء بالالتزامات في دورة النشاط العادية. |
| **القيمة الحالية** | تسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المتوقع أن تتولد من الأصل في دورة النشاط العادية. | كما تسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تكون مطلوبة لتسوية الالتزامات في دورة النشاط العادية. |

**المصدر:** فريد زعرات، **معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009، ص 102.

وورد في الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية للجنة IASC أن أساس التكلفة التاريخية هو الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المؤسسات لغرض اعداد البيانات المالية، وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى، فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، كما يمكن اظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية، وتقييم الالتزامات المرتبطة بخطط تساعد المستخدمين بقيمتها الحالية، يضاف الى ذلك أن بعض المؤسسات تقوم باستخدام التكلفة الجارية استجابة لعدم قدرة نموذج التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار تغير أسعار الأصول غير المالية.

ويلاحظ مما سبق( ماورد في الجدول) أن القيمة العادلة لم يتضمنها الجدول، وهذا بالرغم من التوسع الكبير في استخدامها في معايير التقارير المالية، ولهذا ممكن أن مفهوم القيمة العادلة قد يعني أحد أسس القياس السابقة، وهي قيمة اجتهادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد أنه يمثل بعدالة قياسا لقيمة بند معين(سنفصل أكثر في الفصل الثاني من الرسالة).

**الفرع السابع:تحيز القياس المحاسبي**

تعد ظاهرة تحيز القياس Measurement Biasمن الظواهر العامة المرافقة لأية عملية قياس، وأيا كان مجالها في العلوم البحتة أو في العلوم الاجتماعية على حد السواء، وبيمنا يكون تحيز القياس ضئيلا ويمكن تحديده بقدر كبير من الدقة في العلوم البحتة، فانه غالبا ما يكون كبيرا و يصعب قياسه في العلوم الاجتماعية عامة وفي المحاسبة خاصة، ونجد أن عملية القياس في المحاسبة تبقى محكومة بقواعد ومبادئ ينقصها التحديد مما يجعلها عرضة للاجتهادات والتقديرات الشخصية للمحاسب والإدارة، مما قد ينتج عنه تحيز محاسبي، وسنتناول تحيز القياس المحاسبي بكل أنواعه:

**1.1: تحيز قواعد القياس المحاسبي:**

يطلق هذا المصطلح على تحيز القياس المحاسبي الذي ترتبط أسبابه بنظام القياس المحاسبي في حد ذاته، مما يتضمنه من مبادئ و فروض، فعلى سبيل المثال نجد أن مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الاعتراف وفرض ثبات وحدة النقد، فهنا يكون نشوء التحيز حياديا ولو من الناحية النظرية فقط على الأقل. [1]

[1]- محمد قوادري، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، جويلية 2010، ص30.

ومن أوضح مظاهر هذا التحيز، هو القياس الذي تحتويه القوائم المالية المعدة في فترات التضخم أو في فترات الانكماش طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية،وذلك عندما لا يراعى تعديل القوائم المالية حسب الظروف أما في حالة التضخم أو الانكماش.

**2.2: تحيز القائم بعملية القياس**

ويقصد بهذا النوع من التحيز الذي ترتبط أسبابه بالقائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي، أي أن النظام المحاسبي لا يكون لديه في نشوء التحيز في القياس، وبافتراض تمتع النظام المحاسبي بدرجة كاملة من الموضوعية وأن المحاسب يستخدمه بطريقة خاطئة في عملية القياس، فهذا يؤدي إلى نشوء تحيز قياس مرتبط بالمحاسب وليس النظام.

**3.3: التحيز المشترك**

وهو تحيز القياس المحاسبي الذي يكون نشوءه نتيجة القائم بعملية القياس من جهة والقواعد المستخدمة في القياس من جهة أخرى، وبمعنى أخر يكون هناك تحيز في قواعد القياس وتحيز للقائم بعملية القياس، كأن تكون كلتاهما ناقصتين،ويحدث هذا النوع من القياس بقيام محاسب غير موضوعي بقياس حدث اقتصادي باستعمال قواعد قياس هي الأخرى لا تتصف بالموضوعية، وفي هته الحالة يكون هناك تحيز في القياس نتيجة لعدم موضوعية القائم بعملية القياس وتتضاعف نتيجة لاستعماله قواعد قياس غير موضوعية.[1]

و يجدر في الأخير الإشارة إلى انه من الصعب في الواقع العملي تمييز مصدر واحد أو المصدر الرئيسي لتحيز القياس، لأنه في حالة وجود تحيز في القياس فهو راجع إلىعدة أسباب عادة ما تكون متداخلة، أي تحيز القائم بعملية القياس وتحيز قواعد القياس المحاسبي.

أما بالنسبة لأشكال تحيز القياس المحاسبي:فهناك عدة أشكال للتحيز المحاسبي الذي قد يصيب القياس المحاسبي نذكر منها:[2]

**1.2 تحيز الموضوعية:** يأخذ تحيز القياس شكل تحيز الموضوعية ، متى كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية القياس ، وعليه يكون هناك اختلاف بين نتيجة القياس و القيمة الفعلية للحدث محل

[1]- محمد قوادري، المرجع السابق، ص ص 30-33.
[2]- محمد قوادري، مرجع سابق، ص33.

القياس، وينشأ هذا النوع من التحيز نتيجة نقض الموضوعية لدى المحاسب أو نقص الموضوعية في قاعدة القياس، أو يكون التحيز ناتج عنهما معا.

**2.2تحيز الموثوقية القياس:** يعد تحيزالموثوقية على القياس المحاسبي بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة، وفي مجالها التاريخي و المستقبلي، وينشئ التحيز عندما يعجز النظام المحاسبي في توفير القياسات المحاسبية الموثوق بها أو المعول عليها للتنبؤ بالمستقبل وهي :

a. تشتق القياسات المحاسبية الأساسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وإذا توفرت الدقة التامة في مخرجات عملية القياس ينتفي وجود تحيز الموضوعية.
b. تحليل القياسات المحاسبية الأساسية لتنشأ عنها المعلومات المناسبة للقائم بعملية التنبؤ، وإذا نجح المحلل في تحليل القياسات الأساسية بكيفية توفر للقائم بعملية التنبؤ بالمعلومات المناسبة له تماما، ولذلك ينتفي وجود تحيز المواءمة.
c. استخدام القائم لعملية التنبؤ المعلومات المحاسبية الموفرة له من قبل النظام المحاسبي للمعلومات مع معلومات محاسبية أخرى يوفرها له النظام الإداري في بناء نموذج التنبؤ، وتتوقف صحة النموذج على:

- معلومات محاسبية ملائمة تماما موفرة من قبل النظام المحاسبي.
- معلومات إدارية ملائمة تماما موفرة له من قبل النظام الإداري للمعلومات.
- نجاحه في استخدام هته المعلومات بطريقة سليمة، تقوده إلى بناء نموذج رياضي صحيح.

**1. تحيز المواءمة:**عندما لا تفي القياسات المحاسبية باحتياجات مستخدم هذه القياسات عند استخدامها في غرض معين، هذا وإذا كان تحيز موضوعية القياس على صلة باعتبار دقة مخرجات القياس، فان تحيز مواءمة القياس بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية من مخرجات عملية القياس ويقاس تحيز مواءمة القياس بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية من مخرجات عملية القياس وكلما زادت استفادته من هذه البيانات كلما نقص تحيز المواءمة والعكس بالعكس.

ومن الناحية النظرية البحتة، فانه ينتفي تحيز المواءمة تماما، في حالة واحدة فقط، وهي عندما ينجح المحاسب في توفير مخرجات القياس التي يطلبها مستخدم البيانات بالضبط بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب.

**المطلب الثالث: ماهية الإفصاح المحاسبي**

الإفصاح المحاسبي وبشكل عام هو من المصطلحات التي تلقى اهتمام كبير في المجال المحاسبي، وسنحاول تفصيله في العناصر التالية.

**الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي**

- يعرف الإفصاح بشكل عام أنه: "نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها".[1]
- ويعرف بأنه: "عبارة عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية الخاصة بالوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية".[2]
- أما الإفصاح المحاسبي فيعني:"الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".[3]
- الإفصاح المحاسبي هو: " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية."[4]

**إذن:** فالإفصاح هو تقديم المعلومات في شكل قوائم تختلف باختلاف الهدف المرجو منها، وبشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم.

ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، ويجب الإشارةإلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن أيضا من خلال التقارير المالية بكاملها.

والمستفيدون من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي، يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات، لذلك كان لا بد من التمييز بين المستخدمين، ففي حالة وجود مستخدمين داخليين هذا يقود الى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة المؤسسة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات الى مستخدميها بدون أي صعوبة، حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين

---

[1]- الصبان محمد سمير، **دراسات في الأصول المالية: أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي**،الدار الجامعية، لبنان، 1996، ص24.

[2]- محمدالمبروكأبوزيد،**المحاسبةالدوليةوانعكاساتهاعلىالدولالعربية**دارايتراك،القاهرة، 2005 ،ص57 .

[3]- لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد، **دور الافصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص 179.

[4]- الشيرازي، مهدي عباس، **نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل**، الكويت، 1995، ص322.

الإدارة والمحاسب، كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلىالإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية.

**الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي**

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في اثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، ويمكننا أن نلخص أنواع الإفصاح كمايلي: [1]

1. **الإفصاح الكامل (الشامل):** وهو أن يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلق بها، أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم، كما أنه لا يقتصر على حقائق متعلق بفترات محاسبية منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة، وهذا النوع من الإفصاح قد لا يفيد مستخدم المعلومات حتى لو تحقق، حيث أن كثرة التفاصيل التى تكون غير مهمة قد تربك مستخدم المعلومات ولا تساعده على اتخاذ القرار السليم فى التوقيت المناسب.
2. **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، اذ يتوجب اخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن، أي أن تقدم المعلومات بشكل يحترم الإنصاف بين احتياجات جميع الأطراف.
3. **الإفصاح الكافي:** ويشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق اذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
4. **الإفصاح الملائم:** وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، اذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

[1]- لطيف زيود وآخرون، مرجع سابق، ص 180.

5 **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء الى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6 **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على الفهم والإدراك للمعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

**ويمكن القول:** أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، اذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف الى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

**الفرع الثالث:المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية**

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية وهي:[1]

**1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:** بسبب تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها لها، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للافصاح من أجل تحديد الاطار المناسب للافصاح وهذا للاجابة على احتياجاتهم المتباينة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الايضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية نجد: الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، وغيرهم....

[1]- وليدناجيالحيالي،**نظريةالمحاسبة**، منشوراتالأكاديميةالعربية،الدنمارك، 2007 ، ص371.

2. **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** فتحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن المعلومات أكثر ملائمة، اذن من أجل الحكم على المعلومات بأنها ملائمة أو غير ملائمة وجب تحديد الغرض من استخدامها أولا.
3. **تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة الواجب الإفصاح عنها، ويتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية الأساسية.
4. **تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع، كما ويتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية [1]، ورغم تطور وتعدد أساليب العرض الا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.
5. **تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات:** وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية.

[1]- السيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 163.

**الفرع الرابع: متطلبات الإفصاح المحاسبي**

وقبل التطرقإلىمتطلباتالإفصاحالمحاسبيسنبينبعض من طرق الإفصاح وما يقابلها من متطلبات الإفصاح من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 06: طرق الإفصاح العامة**

| طرق الإفصاح | متطلبات الإفصاح | الأهمية النسبية |
|---|---|---|
| 1 القوائم المالية | وتشملقوائمأساسية وهي:<br>–قائمةالدخلأوالحساباتالختامية.<br>–قائمةالمركزالمالي.<br>وكذلكقوائمإضافيةوهي:<br>–قائمةالتغيرفيالمركزالمالي<br>–قائمةالأرباحالموزعة.<br>–قائمةالتدفقالنقدي. | تعتبرالقوائمالماليةالأساسيةالعمودالفقري للإفصاح ويراعيفيإعدادهاالمبادئ المحاسبيةالمقبولةوأيضامايتعلقبالتبويب، التوحيدوالأرقامالمقارنةعنسنتينماليتين. |
| 2 مذكرات | وتكون أسفلالقوائمالماليةوتشتملعلى:<br>– طرقتقويمالمخزون.<br>– طريقةالاهتلاكالمطبقة.<br>– التزاماتمحتلمة.<br>–أحداثوقعتبعدأعدادالميزانية.<br>– أثرالتحويلاتللعملاتالأجنبية.<br>–التغير في السياسات المحاسبية. | وهذهالمذكراتتعتبرجزءامكملاللقوائم المالية،وتشتملعلىبياناتماليةغيرواردة فيها. |
| 3 تقرير مراجع الحسابات الخارجي | أهمماستتضمنه:<br>–مدىتطبيقالمبادئالمحاسبية.<br>–مدىكفايةنظامالرقابةالداخلية.<br>–أحداثمهمةوقعتبعدإعدادالقوائمالمالية.<br>–نتيجةالفحصالمستندي والفنيللعملياتالمالية. | –<br>يزيدمنثقةالمستفيدينفيالمعلوماتالواردةبالقوائم المالية.<br>–علىضوءالتقريرتتحددمسؤوليةالمراجع اتجاه الغير. |

| | | |
|---|---|---|
| **4 الإيضاحات** | توضحمايلي:<br>-أيضمانا تعلىأحدالأصول.<br>-سعرالسوقوسعرالشراءللأوراقالماليةو التكلفةللأوراقالمالية.<br>-سعرالسوق وسعرالتكلفةللبضاعةالباقية. | تحتويعلىمعلوماتغيرواردةبالقوائمالماليةأوالمذ كراتالمكملةلهاوالأوراقالماليةبقصدالمتاجرةأو بغرضالاحتفاظ بهاأو الجاهزة للبيع. |
| **5 جداول احصائية** | أهمهذهالجداول:<br>-تحليلالأصول،الاهتلاك.<br>-تحليلالمصروفاتإلىثابتومتغير.<br>-بياناتالمبيعات،تكلفةالمبيعات. | توضحللمستخدمنتيجةنشاطالمؤسسةبصورة مختصرة. |
| **6 تقرير الادارة** | -معلوماتعنأهدافالمشروع.<br>-النشاطالحاليوالمستقبليله.<br>-أحداثغيرماليةتؤثرعلىالمشروعفيالمستقبل.<br>-الطاقةالإنتاجية.<br>-مشاكلخاصةبالإنتاجأوالتوزيع. | يتضمنكلالمعلوماتغيرالمالية التي قدتؤثرعلى المشروع مستقبلا، وتفيد في التنبؤ. |
| **7 هيئة الأوراق المالية** | -الإفصاحعنالأمورالجوهريةوالأحداثالهامة.<br>-الإفصاحعنإدراجاسمالمؤسساتالمساهمة العامة.<br>-الإفصاحالمتعلقبشركاتالوساطةالمالية.<br>-تعاملالأشخاصالمطلعينبالأوراقالمالية.<br>-المعاييرالمحاسبية.<br>-<br>معاييرالتدقيقوالشروطالواجبتوافرهافيمدققيحساباتالج هاتالخاضعةلرقابةاللجنة. | يتضمنكلالمعلوماتالماليةالتي قدتؤثرعلىالشركةوعلىمستخدميالتقاريرالمالية حالياوفيالمستقبلوتفيدفيالتنبؤلاتخاذقرارات اقتصادية رشيدة. |

**المصدر**: ناصر دادي عدون، معراج هواري، دراسة حول **دور الافصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، بدون سنة.

يتضحمنالجدولأنطرقالإفصاحومتطلباتهالعامةمنمعلوماتماليةأوغيرماليةتعتبركنموذجللإفصاحيمكنالاسترشادبهلل حكمعلىمدىكفاءةالمعلوماتالواردةبالتقاريرالمالية،كماأنهاستخداماًيطريقةمناسبةمنالطرقالسابقةيتوقفعلىدرجةالإفصا حالمرغوبفيهاوأهميتها.

وسنتطرق الى **متطلبات الافصاح المحاسبي** في النقاط التالية:[1]

1. **السياسات**

**المحاسبية:**تقاسبنودالقوائمالماليةبتطبيقسياساتمحاسبيةقدتختلفمنمنشأةإلىأخرى،فالمبادئالمحاسبيةالم تعارفعليهاتتضمنسياساتوطرقمحاسبيةمختلفة،وقدأوضحتالمعاييرالمحاسبيةالدوليةهذهالحقيقةبالقولبأ نهيعتبراستخدامسياساتمحاسبيةمختلفةفيمجالاتمتعددةمنالعواملالتيتؤديإلىصعوبةتفسيرالقوائمالمالية، وليستهناكمجموعةمعينةبالذاتللسياساتالمحاسبيةالمقبولةيمكنالرجوعإليها،ومنثمفإناستخداممامهومتاح منالسياساتالمحاسبيةالمختلفةقديسفرعنقوائممماليةمختلفةعنبعضهاالبعض

لمجموعةواحدةمنالأحداثوالظروف،لذلكيكونالإفصاحعنالسياساتالمحاسبيةوثيقةهامةللمعلوماتتمكنمنت فسيرالأرقامالواردةفيالقوائمالماليةوفقاًللسياساتالمحاسبيةالتيأدتإليها.

2. **الأطراف والصفقات**

**الهامة:**يجبأنتشتملالإيضاحاتالمتممةللقوائمالماليةعلىوصفللصفقاتالمبرمةبينالمنشأةوأطرافأخرى،وك ذلكالعلاقاتالهامةبينالمنشاةوأطرافخارجيةأخرىمثلالعلاقاتبينالشركةالقابضةوالشركةالتابعة.

3. **الأحداث اللاحقة:** تغطيالقوائمالماليةفترةمحددةمنالوقت،ولكنهالاتكونمتاحةللنشرمباشرةفي نهايةالفترةالمالية،وغالباماتنشربعدانتهاءالفترةالماليةبعدةشهور.

وأثناءالفترةاللاحقةقدتحدثأحداثهامةأوتتاحمعلوماتجديدةمتصلةبالقوائمالماليةالتيتمإعدادها،فإذاالمتكنمنعكسةعلىا لقوائمالماليةفإنالأمريتطلبتعديلالقوائمأوعرضهافيصورةالملاحظاتالمرفقةبالقوائمالمالية.

4. **الشكوك حول استمرار المؤسسة:**

يتمإعدادالقوائمالماليةعلىأساساستمرارالمنشأة،وأنهفيظلغيابأيمعلوماتوتوقعاتبفشلالمشروعأوعدماستمر اريته،

فإنهيفترضأنالمشروعمستمرإلىمالانهاية،وفيحالتوفرلدىمعديالقوائمالماليةمعلوماتتفيدبعدماستمراريةالم

[1]- حمادطارقعبدالعال،**التقاريرالمالية:أسسالإعدادوالعرضوالتحليل**،جامعةعينالشمس،مصر،2000، ص54.

شروع،أو

أنهناكشكوكاحولاستمرارالمشروع،عندئذيجبالإفصاحعنتلكالمعلوماتفيصورةملاحظاتمرفقةللقوائمالمالية.

5. **الالتزامات المحتملة:** تتمثلعادةبالتزاماتيحيط بهاالكثيرمنعدمالتأكدفيمايخصحدوثهاأومبالغها،وتظهرعادةنتيجةللقضاياالمرفوعةضدالمنشأةأوالمنازعاتمعالأطرافالأخرى،والتيتتطلبتحويلبعضالمبالغمستقبلاعندتسويةالنزاع،وفيبعضالحالاتالتييتأكدفيها بعضهذهالالتزاماتفانهاتدخلضمنالدفاترالمحاسبيةلتصبحجزءامنالقوائمالماليةبينمايتمالإفصاحعنالالتزاماتالمحتملةالأقلتأكيدافيملاحظاتالقوائمالمالية،والإفصاحفيالحالةيخبرالقارئبالنتائجالسلبيةالمحتملةلأحداثالتيوقعتولكنهالمتصلإلىالدرجةالموضوعيةاللازمةلإدخالهاإلىالقوائمالمالية .

**الفرع الرابع: أساليب وطرق الافصاح المحاسبي**

إن أهمية عرض معلومات ملائمة من جهة، وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى، جعل المؤسسات تنافس في استخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك، ويمكن ابراز أهم الطرق والأساليب للإفصاح وهي:[1]

- ✓ الإفصاح في صلب القوائم المالية الأساسية؛
- ✓ استخدام المصطلحات والعرض المفصل؛
- ✓ استخدام الملاحظات والهوامش والإيضاحات؛
- ✓ استخدام الجداول والملاحق الإضافية

1. **الافصاح في صلب القوائم المالية الأساسية:** يعتبر من أوائل الأساليب استخداما، وتكمن أهمية الافصاح فيها الى أهمية شكل العرض في القوائم المالية،وأغلب الافصاحات المقدمة في القوائم هيعبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.
2. **استخدام المصطلحات والعرض المفصل:** ان أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفصيلات تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم وتقليل الغموض في المعلومات، كما أن للاختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل، وتبقى ضرورة الاختصار أو التفصيل في البنود تعود الى الاختيار الأنسب للعرض.
3. **الافصاح عن الملاحظات والهوامش (الايضاحات):** لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية، نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح البنود الغامضة وضرورتها لضمان أفضل

[1]- صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الافصاح في الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص.ص 5-6.

عرض لتلك المعلومات، ويجب تجنب التكرار في الشروحات وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات والهوامش، وتمتاز هذه الأساليب بكونها تستخدم في عرض المعلومات غير كمية بأكثر تفاصيل، ويعاب عليها أنها تمثل معلومات يصعب فهمها وتفسيرها، كما أن الإفراط في استخدامها يجعل تلك الملاحظات مهملة من طرف المستخدمين.

4. **استخدام الجداول والملاحق الإضافية:** ان تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية، كما أن استخدام الملاحق الاضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.
5. **أساليب مختلفة أخرى:** هناك أساليب أخرى اضافية ومهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي، حيث تهدف هذه التقارير الى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية، وأيضا خطاب رئيس مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالادارة في توضيح الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة هي كذلك من أهم أساليب الإفصاح.

**الفرع الخامس: العوامل المؤثرة على عملية الافصاح المحاسبي**

منأهم العوامل المؤثرة على عملية الافصاح المحاسبيهايلي:[1]

**أ .نوعيةالمستخدمينوطبيعةاحتياجاتهم**:

لابدأنتعطيالمؤسسة

اهتماماخاصافيقوائمهاالمالية،لتلبيةاحتياجاتالمستخدمينالرئيسيين،والذينلهممصالحمباشرةأوغيرمباشرة،فمنالطبي عيأنتختلفطبيعةالمعلوماتالمفصحعنهابالقوائمالماليةباختلافنوعيةالمستخدمينالرئيسيينفيكلدولة .

**ب .الجهاتالمسؤولةعنوضعمعاييرالإفصاح:**

تختلفالجهاتالمنظمةوالمسؤولةعنتطويروتنظيموإصدارمعاييرالإفصاح،باختلافمداخلالتنظيمالمحاسبيالمعتمدةبكل دولة،كماسبقوأنأشرنافيالفصلالأول،إذنجدفيالعديدمنالدولوخاصةالناميةمنهاأنالأطرافالمؤثرةعلىعمليةالإفصاح، غ الباماتكونمزيجامنالمؤسساتالمهنيةوالحكوميةمنخلالالقوانين واللوائح.

**ج .المنظماتوالمؤسساتالدولية:**

بالإضافةإلىالمؤسساتوالقوانينالمحلية،تعتبرالمنظماتوالمؤسساتالدوليةمنالأطرافالمؤثرةعلىعملياتالإفصاح،حيثتؤثر هذهالمؤسساتبدرجاتمتفاوتةعلىالإفصاح،ومنأهمهذهالمؤسساتلجنةمعاييرالمحاسبة الدولية IASC

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص.ص 586-592.

التيقامتبإصدارالعديدمنالمعاييرالمحاسبيةالدوليةالتيتتعلقبالإفصاح، وذلك بغرض تحسينجودةالمعلوماتالمفصحعنهاعلىالمستوىالعالمي.

**الفرع السادس: معوقات الافصاح المحاسبي**

إنالسلبياتالتيسنذكرهالاتنقصمنأهميةالإفصاح،وعلىالأخصتلكالشركاتالمدرجةفيسوقالمال،ويعودذلكلعدةأسبابمنها علىسبيلالمثالأنجهودهيئةسوقالمالفيالرقابةعلىتلكالشركاترفعتمنالأنظمةالمحاسبيةوخاصةالتوقيتوالنوعيةبالإضافةإلىتوافرحدأدنىمنالإفصاحالمحاسب،وزيادةالوعيالمحاسبيوضغطالملاكوالمواطنينكافةعلىالإدارةلزيادةمستوىالإفصاحومنأهممعوقاترفعمستوىالإفصاحالمحاسبيمايلي:[1]

- تركيزاهتماماالإفصاحبالشركةالمدرجةلسوقالمالفقطعلىالرغممنأنها لاتمثلإلاجزءمنالنشاطالاقتصادي.
- تشابكالصلاحياتبينعدةجهاتلتحديدالجهةالمسؤولةعنكافةالإفصاحالمحاسبي.
- استغلالبعضالأشخاصوالمؤسساتللمعلوماتالداخليةوالتداولبناءعليها.
- تحديدمستوىالإفصاحيأتيانعكاساللبيئةوليسالجهاتالرقابية.
- اختلاطالمعلومةمعالإشاعاتوالتداولالفرديبدلامنالمؤسساتي.
- إصرارالشركاتعلىسريةجميعالمعلوماتماعدامايفصحعنهفيالقوائمالماليةالتيلاتساعدالمحللينالماليينللتنبؤات المستقبلية.

**الفرع السابع: القوائم المالية الواجب الافصاح عنها**

تعرف القوائم المالية بأنها: "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح باعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند اقفال الحسابات"، وتشكلالقوائمالماليةفيمجملهامخرجاتنظامالمعلوماتالمحاسبية،وتنقسمهذهالمخرجاتإلىقسمين: الأولقوائمماليةأساسية،

والثانيقوائممكملةللقوائمالأساسية،أماالأساسيةفهيالقوائمالتييتعينعلىالوحداتأنتقومبإعدادهاوالإفصاحعنهابشكلدوري حتىتخدم مستخدميهاوهي:[2]

- قائمة المركز المالي

[1]- جعفر عبد الإله، مرجع سابق، ص312.

[2] -Jean-François des Robert, François Méchain, Hervé Puteaux **,Normes IFRS et PME**, Dunod, paris, 2004, P12.

- قائمة الدخل
- قائمة الأرباح المحتجزة
- قائمة التدفقات النقدية

1. **قائمة المركز المالي(الميزانية):** وهيقائمةتتضمنأصولالمؤسسةوالتزاماتهاوحقوقملكيتهافيتاريخ اعداد القوائم المالية، أي هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ اعداد القائمة).[1]
2. **قائمة الدخل (حساب النتائج):**تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي، فهي عبارة عن كشف بايرادات المؤسسة خلال فترة زمنية، والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الايرادات وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها.[2]
3. **قائمة التدفقات النقدية (قائمة تدفقات الخزينة):** الغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي:
   - ✓ الاثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة؛
   - ✓ صفقاتها الاستثمارية؛
   - ✓ صفقاتها التمويلية؛
   - ✓ صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.
4. **قائمة الأرباح المحتجزة:** ويقصد بالأرباح المحتجزة الأرباح التي لم توزع في الأعوام الماضية من قبل مؤسسات المساهمة، وتوضح هذه القائمة التغيرات الحادثة في هذه الأرباح، وتعرض المعلومات بطرق مختلفة، فأحيانا تعرض بقائمة مستقلة وأحيانا أخرى تعرض بقائمة ملحقة بقائمة الدخل أو بقائمة التغير في حقوق الملكية.

أما القوائم المكملة للقوائم الأساسية فهي تضم قوائم مثل: قوائم القيمة المضافة، القوائم التفصيلية لبنود اجمالية وردت في القوائم الأساسية، وتحتوي هذه القوائم المكملة للقوائم الأساسية على معلومات تتضمن النقاط التالية:[3]

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد القوائم المالية؛

[1]- وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 61.
[2]- محمودأحمدابراهيم،**المحاسبةالمالية**،مكتبةدارالثقافة،عمان،الأردن، 1998،ص45.

[3]– مؤيدراضيخنفر،غسانفلاحالمطارنة،**تحليلالقوائمالمالية**، دارالمسيرة،ط2،عمان،الأردن، 2009، ص29.

- ✓ مكملات الاعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة، وقائمة تغيرات الأموال الخاصة؛
- ✓ المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

وتجدرالإشارةهنا أنهناكاختلافيطرقالإعدادوالإفصاحعنالمعلومات،فهناكمنيعتمدالنموذجالتقليديلعرضالمعلومات (الحساب)،وهناكمنيتبعالنموذجالحديثفيالعرضوالإفصاحعنالمعلومات(القائمة).

ويعتبرالنموذجالثانيأينموذجالقائمةالأكثرانتشارالمايوفرهمنتقسيمواضحللإيراداتوالمصروفاتعلىأساس الأنشطة،إضافةإلىمايوفرهمنارتباطاتبينالمكوناتوالمجموعاتمنخلالالتبوياتالمتبعة.

أماالتقاريرالماليةفهيتتضمنالقوائمالمالية،وتمتدلتشملالوسائلالأخرىلتوصيلالمعلوماتذاتالصلةالمباشرةوغيرالمباشرة،والتييتماستخراجهامنالنظامالمحاسبي،لأنالإدارةتعتبرهامفيدةبالنسبةللأطرافالخارجية، والمعلوماتالتييتمتوصيلهاعنطريقالتقاريرالمالية،وليسمنخلالالقوائمالماليةفإنهاقدتتخذأشكالمختلفة، وتتعلقبموضوعاتعديدة،فقدتكونمعلوماتماليةومعلوماتغيرمالية،نشراتأوتقاريرمجلسالإدارةوالمدققالخارجيللحساباتوال تنبؤاتالماليةوالأخبارذاتالصلةبالمؤسسةووصفللخططوالتوقعاتوكذلكالتأثيرالبيئيأوالاجتماعيلأعمالالمؤسسة .

## المطلب الرابع: محددات الافصاح المحاسبي في الجزائر

أعطىالنظامالمحاسبيالماليأهميةكبيرةللإفصاحالمحاسبي،منخلالإعطاءالأولويةللمعاييرالمتعلقةبإعدادوعرضالقوائمالمالية،وهذابغيةاكتسابالقوائمالماليةالمعدةتوفقهالمصداقيةوالشفافية،وتقليصالفروقوالنقائصالموجودةبينهاوبينال قوائمالمعروضةحسبمعاييرالمحاسبةالدولية؛

فمن خلال النظام المحاسبي المالي فان كل مؤسسة مجبرة على اعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، وهي تضم الكشوف المحاسبية التالية[1]:

- ✓ الميزانية؛
- ✓ جدول حسابات النتائج؛

[1]- قانون 07-11، 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 28 ماي 2008.

- ✓ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ✓ الجداول الملحقة والاضاحات.

وللاشارة أنه تم اضافة جدول تدفقات الخزينة وكذا جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق في النظام المحاسبي المالي، في حين أن الميزانية وجدول حسابات النتائج كانا موجودان في المخطط المحاسبي الوطني ولكن تم احداث عليهما بعض التعديلات.

ولقد تم اعتماد القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS01 والذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، بالاضافة الى المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS07 والذي يتناول تدفقات الخزينة.

انعرضالبياناتالماليةللمؤسساتونشرهايعدضرورةأساسيةللمستثمرينمنأجلترشيدقراراتهم،

والثباتفيالعرضهوأحدالمزاياالجديدةالتيأقرهامعاييرالمحاسبةالدوليةومنثمالنظامالمحاسبيالمالي،

فكلماكانتالمعلوماتالمنشورةتتمتعبإفصاحكافيومعروضةبشكلمناسبكلماسهلتعمليةالمقارنةبينالمؤسساتالأخربالمشا بهةفيالنشاطوإمكانيةالمقارنةلفتراتسابقةلنفسالمؤسسة .

والجدول الموالي نعرض فيه مختلف أوجه المقارنة بين القوائم المالية المعدة وفقا لـ SCF، PCN، IAS/IFRS:

**الجدول رقم 07: مقارنة بين القوائم المعدة وفقا لـSCF، PCN، IAS/IFRS**

| البيان | IAS/IFRS | SCF | PCN |
|---|---|---|---|
| **القوائم المالية** | – قائمةالمركزالمالي.<br>–قائمةالدخل،صافيالربحأو الخسارة.<br>–قائمةالتدفقالنقدي.<br>–قائمةالتغيرفيحقوقالملكية.<br>–الإيضاحات والجداولالإضافية. | –الميزانية.<br>–حساباالنتائج.<br>–جدولسيولةالخزينة.<br>–جدولتغيرالأموالالخاصة<br>–الملحق. | –الميزانية.<br>–حساباالنتائج.<br>–ملحق. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **أهم الأطراف المستعملة للقوائم المالية** | - المستثمرون، المقرضون، الموردون، العملاء.<br>-أطرافأخرىكالدولةوالجمهور. | - القوائمالماليةموجهةإلىالمستثمرينوالمقرضون بالدرجةالأولى. | - المحاسبةالوطنية.<br>- مصالحالضرائب.<br>- البنوك، أطرافداخلية.<br>-الجمهور. |

**المصدر**: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

من خلال الجدول

يلاحظأنالنظامالمحاسبيالماليتبنىنفسالقوائمالماليةالواردةفيالمعاييرالمحاسبةالدوليةمعوجودفروقفيالتسميةفقط،كما نلاحظوجودقائمتينجديدتينأتىبهماالنظامالمحاسبيالماليبالنسبةللمخططالمحاسبيالوطنيهم :جدولسيولةالخزينةوجد ولتغيراتالأموالالخاصة،وذلكمنأجلتفعيلالإفصاحلماستوفرهماتينالقائمتينمنمعلوماتإضافيةعنالتدفقاتالنقديةالداخلة والخارجةمنوإلىالمؤسسة،وأيتغير

فيحركةرؤوسالأموال،وهومايهمالمستثمربالدرجةالأولىمنأجلاتخاذالقراراتالاستثماريةأوالتمويلية .

كما وفرض النظام المحاسبي المالي على المؤسساتاستخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضللبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي:

- جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية؛
- جدول الإهتلاكات؛
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛
- جدول المؤونات؛
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)؛
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند اقفال السنة المالية.

وسنوجز في نقاط أهم المحاور التي تعرض لها النظام المحاسبي المالي فيما يخص الافصاح المحاسبي:[1]

- يلزم المشرع الكيانات التي تدخل في نطاق هذا النظام، أن تستوفي المحاسبة التزاما تا لانتظام والمصداقية والشفافية المتعلقة بالمعلومات التي تعالجها وتراقبها وتعرضها وتحرص على تبليغها.
- يجب أن تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية وان تحول قيم العمليات التي تجري بالعملة الأجنبية للعملة الوطنية؛
- يتم التسجيل حسب القيد المزدوج، ويجب أن تتوفر كل عملية على مرجع وثيقة ثبوتية، ويجب أن تحترم فيها الترتيب الزمني ويحتفظ بها لمدة ( 10 ) عشر سنوات على الأقل؛
- يمكن للكيان أن يستخدم الإعلام الآلي، ولكن يجب أن تتوفر مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصداقية واسترجاع المعطيات؛
- تعد الكشوف المالية مرة على الأقل في السنة وتشمل هذه الكشوف ما يلي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة ويوفر معلومات متممة عن الميزانية وحسابات النتائج.
- تعد هذه الكشوف وتضبط تحت مسؤولية المسيرين في أجل أقصاه (04) أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية؛
- يجب أن تعرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية وأن تكون معروضة بشكل يسمح بمقارنة السنة الحالية مع سابقتها؛
- تعد الفترة التي تعبر عنها الكشوف المالية باثني عشر شهرا وتكون في 31 ديسمبر، غير أنه يمكن استثناء ذلك إن كانت طبيعة النشاط لا تسمح.
- الكيانات الصغيرة ملزمة بإعداد كشوف مالية خاصة وهي: وضعية نهاية السنة المالية، حسابات نتائج السنة المالية، جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية.
- النظام يعطي للكيان إمكانية إجراء تغيير للتقديرات أو الطرق المحاسبية، ويجب أن يكون ذلك من أجل هدف أساسي وهو تحسين نوعية الكشوف المالية، ويسمح بالحصول على معلومات مالية أكثر موثوقية، أو عرضها في إطار تنظيم جديد.

[1]- حواس صلاح ، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية** ، أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر، 2008 ، ص ص187 -188.

- يعتبرمبدأالأهميةالنسبيةمنأهمالقيودالتيتحددالمعلوماتالماليةالواجبإظهارهابالتفصيل ،حيثتعتبرالمع لومةمهمةنسبياإذاكانحذفهاأوإهمالهايؤثرعلىقراراتالمستخدمين ،

أماالمعلوماتالغيرمهمةنسبيافيتمعرضهافي شكلمجامعلىأساسخصائصمتجانسة.

من كل ما تم عرضه سابقا

نلاحظأنالنظامالمحاسبيالماليأعطىالأولويةللمعاييرالمتعلقةبإعدادوعرضالقوائمالمالية،وبهذافهويتوافقمعهدفالمرج عالمحاسبيالدوليفيالتركيزعلىتحسينوعيةالمعلومةالمحاسبيةوالمالية،والتكفلباحتياجاتالمستثمرينوتمكينهممنالحص ولعلىمعلوماتماليةذاتمقروئيةوقابلةللمقارنةوموثوقبهاو تعمل علىتسهيلاتخاذالقرار.

**المبحث الثاني: قياس عناصر القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية**

تصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى، وتعمل على تجميعها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعا لخصائصها الاقتصادية وتعرف هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية، فالعناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي الأصول والالتزامات وحق الملكية، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل هي الإيرادات والمصروفات، وسنتاول في هذا المبحث كلا العنصرين، وسنعرض قبل هذا معايير القياس المحاسبي.

**المطلب الأول: معايير القياس المحاسبي**

تمثل المعايير حلقة الربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي إليه من نتائج والأهداف المرغوب تحقيقها من القياس، وعند القيام بعملية القياس لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بعض

المعايير التي تحكم عمليات تسجيل البيانات المحاسبية ضمن القوائم المالية، وهي تتكون من أربع معايير:[1]

1. الموضوعية
2. الملاءمة
3. القابلية للتحقق
4. القابلية للقياس الكمي، ويضيف البعض معيار الفائدة.

1. **معيار الموضوعية:** الموضوعية في القياستعني "عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي، وذلك لاقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي تعبير شخصي أو تحيز".[2]

وفي تقرير للجنة المحاسبة الأمريكية عن موضوع معايير المحاسبة، رأت اللجنة المختصة أن الموضوعية في المحاسبة تعني: "أن البيانات المحاسبية تعد موضوعية اذا توافر لها القابلية للتحقيق، عن طريق أدلة الاثبات المتعارف عليها، ومن ناحية أخرى أن تكون خالية من التحيز الشخصي".[3]

ويلاحظ من خلال هذين التعريفين لمعيار الموضوعية أن الموضوعية في القياس تعني ضرورة استبعاد أي اجتهاد شخصي للقائم بعملية القياس، ومن ثم الانفصال التام بين المقاييس الناتجة وشخصية القائم بعملية القياس، إلا أن هذا الانفصال يعتبر أمرا صعبا وقد يكون مستحيلا في كثير من الحالات التي تتطلب من المحاسب ممارسة خبرته في علم المحاسبة والاعتماد على تقديره واجتهاده الشخصي.

ولهذا يجب التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة عن طريق العناصر الآتية:[4]

- ✓ قيام عدد من المحاسبين باعادة القياس الذي قدمه أحد المحاسبين، ثم يكونون قد توصلوا الى نتائج متشابهة مما يقدم دليلا على حياد المحاسب وعدم تدخله بالنتائج؛
- ✓ اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية.

**اذن:** كل قياس لا يلبي شرط الموضوعية هو قياس لا يمكن قبول نتائجه أو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.

---

[1]–رولا كاسر، مرجع سابق، ص43.

[2]–عبد الحي مرعي،سمير الصبان،مرجع سابق،ص63.

[3]–محمد غنيم، علي رمضان، **المحاسبة المتقدمة:دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة**،دار الحامد،عمان، 1997، ص322.

[4]- حسين قاضي، مأمون توفيق حمدان، **نظرية المحاسبة**، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، 2004، ص251.

2. **معيار الملاءمة (الصلاحية للغرض المستهدف منها)** :يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث قدرتها الايضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم اعدادها من أجله، ويقصد بالملاءمة أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملاءمة للغرض من القياس وتكون هذه المعلومات ملاءمة اذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس، وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة، ويرى البعض أن الملاءمة نوعان هما:[1]

- الملاءمة العامة للمعلومات المحاسبية: تعني توفير المعلومات لمختلف نماذج القرارات وليس لنموذج معين.
- الملاءمة الخاصة: والتي تعني أن تكون المعلومات ملائمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم.

مما سبق يتضح أن الملاءمة العامة تعني مجال عمل المحاسب، وهو توفير المعلومات التي تفيد مختلف القرارات، أما الملاءمة الخاصة فترتبط بتأثير المستخدم الذي يستطيع أن يحول المعلومات العامة الى معلومات تتلاءم مع نموذج قراره.

3. **معيار القابلية للتحقق(القابلية للتطبيق العملي):** يعتبر هذا المعيار من أهم معايير القياس، لأنه قد يكون المقياس ذو فائدة كبيرة وتتوفر فيه كل الشروط الموضوعية إلا أنه غير قابل للتطبيق العملي، أو أن تطبيقه محاط بصعوبات لا يمكن تذليلها، أو أن تطبيقه يتطلب تكلفة كبيرة تفوق العائد المتوقع منه وفي هذه الحالة لا بد من البحث عن مقياس آخر يمكن تطبيقه عمليا بحيث يحقق التوازن بين تكلفته والمنفعة المتوقعة منه، كما أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من صفات بحيث يجعل منها أساسا سليما لاتخاذ القرارات، حيث يمكن اتخاذ نفس القرار استنادا الى نفس المعلومات رغم امكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذه، ويعني ذلك وجود دلالة محددة ومعينة ولها استقلالها الذاتي للمعلومات المحاسبية بصرف النظر عن الشخص الفاحص أو المستفيد من هذه المعلومات.[2]

[1]–محمد غنيم، علي رمضان، مرجع سابق، ص322.

[2]- مرعي عبد الحي، محمد عباس بدوي، **مقدمة في أصول المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003، ص 31.

وحتى يكون المقياس قابلا للتطبيق العملي يجب أن تتوافر فيه العوامل الآتية:[1]

1. توافر الظروف العملية لتنفيذ نموذج القياس.
2. أن يصاحب تطبيق النموذج تحمل المشروع بتكلفة مناسبة.
3. إمكانية تنفيذ القياس في وقت مناسب.
4. **معيار القابلية للقياس الكمي:** يعني القياس الكمي تعيين أعداد للأشياء المرغوب في قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد.

ونظرا لتعدد المقاييس الكمية وتنوعها، وتعدد العناصر موضوع القياس، فان هناك حاجة الى مقياس كمي عام وموحد يمكن استخدامه على كل هذه العناصر المختلفة، وتعد النقود المقياس العام والموحد للتعبير عن القيمة الاقتصادية في العصر الحديث، وهكذا فتن هذا المعيار يتطلب بأن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية قابلة للقياس الكمي لأنه يضفي عليها قيمة اقتصادية أكثر وضوحا، وعلى الرغم من أن القياس الكمي يعطي دلالة أكثر وضوحا ودقة الا أن الكثير من المعلومات المحاسبية لا يمكن قياسها كميا وقد تكون ذات فائدة كبيرة، لذلك لا بد من الاعتماد على المقاييس الكمية كلما أمكن ذلك والاعتماد على المقاييس غير الكمية اذا كانت ذات فائدة ودلالة(خبرة العاملين وقدراتهم).[2]

5. **معيار الفائدة:**ليست المحاسبة هدفا بحد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات، لذلك لابد أن تتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، وذلك في شتى مجالات اتخاذ القرارات أو تحديد الأهداف أو توجيه الموارد للوصول إلى الأهداف المرجوة.[3]

**المطلب الثاني: قياس الأصول والالتزامات**

العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وتعرف هذه العناصر كمايلي:[4]

---

[1]– فضل كمال سالم،**مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،2008،ص98.

[2]–عبد الحي مرعي، سمير الصبان، مرجع سابق،ص86.

[3]–رولا كاسر ،مرجع سابق، ص46.

[4]-BenjaminPOULARD, **la réévaluation des actifs à leur juste valeur quel(s) enjeu (x) pour les sociétés française**,docteur en sciences de gestion diplômé d'expertise comptable cabinet exo atlantique, P5.

أ. **الأصول:** هي موارد تسيطر عليها الوحدة كنتيجة لأحداث ماضية، ومن المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للوحدة، وهي كل ما يدخل ضمن المعيار المحاسبي رقم 16 الأراضي والمباني والسيارات والآلات والمعدات المكتبية...الخ.

وتضم الأصول العناصر التالية:[1]

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

**ب.الالتزام:** هو تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تمتلكها المؤسسة والمحتوية على منافع اقتصادية.

**جـ. حق الملكية:** هو حق الملاك المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.

**<u>الفرع الأول</u>: قياس الأصول**

وجب الإشارةإلى نص المعيار المحاسبي الدولي 16 والذي نص على عدم الاعتراف بالأصل إلاإذا تحقق الشرطان التاليان:[2]

أ. **احتمال الحصول على منفعة اقتصادية مستقبلية:** حيث يعترف بالأصل في الميزانية العمومية عندما تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منه بالنسبة للمؤسسة محتملة الحدوث.

[1]– الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 03/25/ 2009، مرجع سابق، المادة 220، الفقرة 01.

[2]–طارق عبد العال حماد، مرجع سابق،ص104.

ب. **أن يكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بقدر من الموثوقية:** حيث يجب أن يتم تقدير التكلفة أو القيمة للبند مع توفر خاصية الموثوقية وذلك بخلوها من الأخطاء المادية أو التحيز، مع مراعاة الحيطة والحذر في إعداد التقديرات في حالات عدم التأكد.

وفي حالة عدم إمكانية تقدير تكلفة البند أو قيمته بقدر من المعقولية، فلا يجوز الاعتراف به ضمن الأصول، ولكن يمكن الإفصاح عنه على شكل إيضاحات في القوائم المالية.

**أما بالنسبة لقياس الأصول،** فهناك عدد من الأسس لقياس الأصول وهي:[1]

1. **التكلفة التاريخية:** وهي ما يعادل المقابل النقدي الذي تم التضحية به في سبيل الحصول على الأصل في زمن الحصول عليه وتعتبر التكلفة التاريخية مساوية للقيمة الاقتصادية للأصل في وقت الحصول عليه، وسنورد شرحا وافيا للتكلفة التاريخية في المبحث الأخير من هذا الفصل.
2. **قيمة الإحلال(التكلفة الجارية):** وهي المبلغ النقدي الواجب دفعه للحصول على الأصل أو مايعادل ذلك في الوقت الحاضر.
3. **القيمة القابلة للتحقق:** وهي المبلغ النقدي أو مايعادله الذي يمكن الحصول عليه إذا تم بيع الأصل.
4. **القيمة الحالية:** حيث يستمد الأصل قيمته من الخدمات الكامنة فيه والتي يتوقع الحصول عليها في المستقبل في ظل استمرارية الوحدة المحاسبية بممارسة نشاطها العادي.

**<u>الفرع الثاني</u>: قياس الالتزامات**

تحتاج المؤسسة لمصادر تمويل سواء كانت داخلية وتسمى حقوق الملكية، أو خارجية وتسمى التزامات، والالتزامات نوعان قصيرة الأجل الواجب سدادها خلال سنة واحدة، وطويلة الأجل الواجب سدادها لأكثر من سنة واحدة[2]، وتنتج الالتزامات عن عمليات مالية سابقة أو أحداث أخرى ماضية، لذلك فعلى سبيل المثال ينشأ عند الحصول على سلع أو استخدام الخدمات ذمم تجارية دائمة(ما لم يكن قد تم الدفع عنها مقدما عند التسليم)، كما أن استلام قرض من البنك يؤدي إلى التزام بإعادة دفع القرض، وتستطيع المؤسسة تسديد الالتزام عن طريق التخلي عن موارد تحتوي منافع اقتصادية كامنة من أجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى، ويمكن تسديد الالتزام بعدة طرق:[3]

1. الدفع نقدا.

---

[1]– أحمد نور، **المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي** الدار الجامعية،مصر، 2004/2003، ص47.

[2]–ثناء على قباني،**مبادئ المحاسبة**،الدار الجامعية،الإسكندريةمصر، 2005، ص457.

[3]–القياس والإثبات المحاسبي،أنظر موقع: http//www.socpa.org.sa/AS/as، أطلع عليه:2014/01/26.

2. تحويل أصول أخرى.
3. تقديم خدمات.
4. استبدال التزام بالتزام آخر.
5. تحويل التزام إلى حق ملكية.

ويمكن تسديد الالتزام بطرق أخرى مثل تنازل الدائن أو فقدان حقوقه.

⬅وورد في إعداد القوائم المالية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، أنه يتم الاعتراف بالالتزام في قائمة المركز المالي عندما يكون من المتوقع أن ينتج عن تسديد تعهد حالي تدفقات خارجية من الموارد المتضمنة منافع اقتصادية بشرط إمكانية قياس مبلغ التسديد بقدر كافي من الموثوقية.

**أما بالنسبة لقياس الالتزام**، فقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 على:

- قياس الالتزامات بمقدار التكلفة، وهي القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- وكذا، على أنه بعد الاعتراف الأولي بالالتزام يجب على المنشأة أن تقيس الالتزامات بقيمتها المطفأة.

**الفرع الثالث: قياس حقوق الملكية**

تعد حقوق الملكية فائض قياس الأصول عن قياس الالتزامات، وبالتالي فهي تتضمن الآثار السلبية والايجابية لقياس كلا المجموعتين.

**تقاس حقوق الملكية** حسب طبيعة المؤسسة كمايلي:[1]

- بالنسبة للمؤسسة الفردية: حقوق الملكية هي قيمة الاستثمار الأول حين إنشاء الوحدة مضافا إليه استثمارات في فترات لاحقة مضافا إليه صافي الأرباح مطروحا منه السحوبات الشخصية.
- شركات التضامن: حقوق الملكية هي إجمالي رأس مال الشركاء مضافا إليه مجموع الحسابات الجارية للشركاء مع ضرورة التفصيل حسب كل شريك وشريك.

[1]–وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة المالية**، ج1،من المنشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص27.

- شركات المساهمة: حقوق الملكية هي مجموع رأس المال المدفوع من جميع أنواع الأسهم مضافا إليه الأرباح المحتجزة.

**المطلب الثالث: قياس الإيرادات والمصروفات**

**الفرع الأول: قياس الإيرادات**

يعرف الإيراد بأنه إجمالي التدفقات الداخلة التي تؤدي إلى زيادة في إجمالي أصول الوحدة المحاسبية، أو نقص في إجمالي خصومها أو كليهما معا، وهناك أسس للاعتراف بالإيراد وهي:[1]

- إيرادات بيع البضائع
- إيرادات تقديم الخدمات
- إيرادات الفوائد والإتاوات وتوزيعات الأرباح

وتنتج الإيرادات عادة من:

- ✓ بيع السلع
- ✓ تقديم الخدمات للعملاء
- ✓ بيع أصول المؤسسة
- ✓ الاستثمار في الأوراق المالية وأوجه الاستثمار الأخرى (فوائد وأرباح).

وعادة **يتم قياس الإيراد محاسبيا** بالقيمة المتوقعالحصول عليها مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات، ويرى الاقتصاديون أن الإيراد يقاس بالقيمة السوقية للسلع والخدمات أي القيمة الحالية للقيم النقدية المنتظر الحصول عليها من الإيرادات الناتجة عن تبادل المنتجات في الأسواق.

والمقصود بقياس الإيراد تحديد القيمة المضافة لأصول الوحدة المحاسبية أو التخفيض الحادث في خصومها أو كلاهما معا من العمليات المتعلقة ببيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصولها خلال فترة محاسبية معينة.

ولا يقتصر قياس الإيراد على هذا الجانب فقط، وإنما يشمل التبادل العيني للأصول مع وحدات محاسبية أخرى وما تحققه من زيادة في أصولها من خلال هذه العمليات محسوبا على أساس القيمة العادلة لعملية المبادلة التي حققتها الوحدة المحاسبية في عملية خلق الإيراد.

[1]–وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة القياس و الإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، الأردن، 1996، ص43.

**الفرع الثاني: قياس المصروفات**

تعرف المصروفات على أنها: "التدفقات الخارجة أو أي استخدام لأصول الوحدة الاقتصادية أو حدوث التزامات عليها (أو أي خليط من ذلك)، والتي تحدث خلال فترة معينة نتيجة إنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات، أو انجاز أي أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للوحدة".[1]

وتتكون عناصر المصاريف من: تكلفة البضاعة المباعة وأجور المستخدمين بالإضافةإلى الاستهلاكات وإيجارات ومصاريف أخرى، وهناك طريقتان لتحديد المصاريف:[2]

1. **الطريقة المباشرة:** هناك نوعان من المصاريف، النوع الأول يمتد أثره لأكثر من فترة محاسبية واحدة ولذا يجب تحميلها على أكثر من فترة، أما النوع الثاني فهي مصاريف ترتبط بشكل مباشر بالإيراد المتحقق في فترة معينة وعليه تحمل هذه المصاريف على نفس الفترة.
2. **الطريقة غير المباشرة:** تحدد المصروفات على أساس المعادلة الآتية:

**مصروفات الفترة= أرصدة الموجودات(المخزون) أول الفترة+ الإنفاق خلال الفترة – أرصدة الموجودات نهاية الفترة.**

ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام، ويمكن قياسه بدرجة من الثقة، وهذا يعني في الواقع أن الاعتراف بالمصروفات يجري بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة في الالتزامات أو نقص في الأصول.
يتم كذلك الاعتراف بالمصروفات على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل، وهذا الإجراء الذي يشار إليه عامة بمقابلة التكاليف بالإيرادات يتضمن الاعتراف المتزامن أو المتجمع بالإيرادات والمصروفات التي تنشأ مباشرة وبشكل مشترك من نفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى.[3]

**أما بالنسبة لقياس المصروفات** فهي تقاس على أساس مقدار النقص أو الزيادة في الخصوم التي تنجم عن بيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول الوحدة المحاسبية وهناك عدة طرق:[4]

---

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم،سمير كامل محمد، **المحاسبة المالية المدخل النظري-قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل** دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص27.
[2]- وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة: القياس والإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص16.
[3]- أمين السيد احمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص62-63.
[4]- القياس والإثبات المحاسبي: أنظر الموقع:/http//www.socpa.org.sa/AS/as

الأساس الذي يجب أن يتبع لقياس المصروفات المحققة محاسبيا نتيجة لارتباطها المباشر بالإيرادات المحققة خلال فترة زمنية معينة هو التكلفة التاريخية أو تكلفة اقتناء الأصول التي استنفذت، أو مقدار الالتزام الذي نشأ خلال الفترة نفسها.

- بينما الأساس الذي يجب أن يتبع لقياس المصروفات المحققة محاسبيا وفقا لتوزيعها على الفترات التي استفادت من الأصل هو التكلفة التاريخية أو تكلفة الاقتناء، والأساس الذي يجب أن يتبع في قياس المصروفات المحققة محاسبيا فور حدوثها هو سعر أو أسعار المنافع التي تم الحصول عليها.

**المبحث الثالث: القياس بالقيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها**

في هذا المبحث سيتم التطرق الى كيفية القياس باستخدام القيمة العادلة واعتبارها كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي، وهذا بالنسبة للمعايير الدولية وكذلك ما جاء في النظام المحاسبي المالي بخصوص هذا الموضوع.

**المطلب الأول: أسس القياس والإفصاح بالقيمة العادلة**

يعد نموذجالقيمة العادلة في القياس والإفصاح أكثر أهمية ومنطق للمهنيين بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة،ويعد المقياس الأفضل و الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات، بينما تستند التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية إلى معلومات تكون وثيقة في البداية لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الزمن ولا تتوفر على خاصية الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية لان القيمة المسجلة تصبح

من الماضي ولا توفر معلومات حديثة يمكن الاستناد لها ،كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن العمليات و الأحداث الماضية و الحاضرة بإتباع منهج تقيمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة.

حيث تهدف عمليات القياس و الاعتراف و الإفصاح للقيمة العادلة ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية (البورصة) والى عدالة السوق و شفافيته، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عند تأسيس الشركات المساهمة أو زيادة رأس مالها، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف و الإفصاح الأسس التالية:[1]

1. أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق،وفي التوقيتات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري.
2. أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادلة ومتساوية وخاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى.
3. يجب أن تعد المعلومات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية (ISAC).
4. يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).
5. إعداد المعلومات المالية بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها( صدق تمثيل الظواهر و الأحداث).
6. أن تكون المعلومات قابلة للإثبات و بالإمكان التحقق من سلامتها.

و لقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:[2]

1. يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.
2. إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة وخاصة البنود مثل الذمم المدينة و الدائنة و الأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.
3. قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:

[1]- روحي وجدي، عبد الفتاح عواد،**"محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية"**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009، ص ص48-49.

[2]- روحي وجدي، عبد الفتاح عواد، مرجع سابق، ص ص 50.49.

- ✓ الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.
- ✓ خدمات التسعير من جهة خارجية .
- ✓ نماذج التسعير الداخلية.
- ✓ التدفقات النقدية المخصومة.

وقد حدد معيار القيمة العادلة IFRS13 ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وفقا لمدخل السوق و وفقا لمدخل الدخل، بالإضافة للقياس وفقا لمدخل التكلفة:[1]

1. **مدخل السوق:**يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها Observable وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المماثلة Indenticaأو المقارنة Comparable، وكمثال عن هذا مثلا عندما أريد شراء سيارة من السوق فأقوم بمقارنتها بسيارة شبيهة لها لتحديد قيمتها.
2. **مدخل الدخل:** ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، وكمثال عن هذا: أشتري عقار وأتوقع كم من ايراد أو دخل سأتحصل عليه عندما أبيعه مثلا.
3. **مدخل التكلفة :** ويمتد على المبلغ المطلوب حاليا لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة)، معناه أني أتوقع كم سيكلفني هذا الأصل مثلا لاحقا.

وطبقا لهذا، فان استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسبا في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية في سوق نشط لأصول أو التزامات مماثلة،وفي مواقف أخرى فان استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسبا لان نظام التقرير بالشركات يتطلب تماسك وترابط كل قدرات أساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة.

## المطلب الثاني: قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة

[1]- . رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظلالأزمة المالية العالمية**،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،مصر،المجلد 46،العدد رقم 02،جامعة الإسكندرية، 2009، ص25.

لقد توصلا كلا من FASB و IASB الى أن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة هي فكرة حان وقتها، حيث قامت مجموعة مشتركة على المستوى العالمي تتكون من العديد من الهيئات لتطوير نظام محاسبي أين يتم تقييم الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة، والمهم أن العمل خاص في البداية فقط بالأصول والخصوم المالية، فالتغيرات في المحيط الاقتصادي خلال العشريتين الماضيتين جعل مسألة قياس الأدوات المالية صعبة، هذه التغيرات تتضمن زيادة ارتفاع الأسعار مثل معدلات الفائدة ومعدلات الصرف الأجنبية، وادخال المشتقات وأدوات أخرى معقدة.

في النموذج المختلط، يتم قياس بعض الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة، لكن عدد آخر – خصوصا الخصوم– تقاس بقيم مبنية على أساس التكلفة التاريخية، البعض يعتقد أن التكلفة التاريخية هي الخاصية الملائمة بينما القيمة العادلة تناسب أوضاع أخرى لأن المقياس الأكثر ملاءمة للأداة المالية هو الذي يعكس هدف الادارة من العنصر.[1]

في حين هناك من يعتقد أن القيمة العادلة هي المقياس الأكثر ملاءمة للأصول والخصوم التي يتم تداولها من قبل المؤسسة، كذلك البعض يعترف بأن القيمة العادلة للأصول التي تملكها أو المتاحة للبيع هي ملائمة، بالرغم من تساؤلهم عن معنى تقييم أداء المؤسسة للتغيرات في قيم الأصول والخصوم التي لا تنوي المؤسسة المتاجرة بها.

نجد أن مؤيدي النموذج يقولون بأن المعلومات على أساس التكلفة التاريخية هي أكثر ملائمة لأنها تركز على القرارات وردود الفعل الناتجة عن شراء أو بيع الأصول أو تسوية الخصوم، كذلك فالمعلومات على أساس القيمة العادلة بتركيزها على أسعار السوق الجارية فهي أقل ملاءمة لأنها تعكس أثر العمليات والأحداث التي لم تشارك فيها المؤسسة مباشرة، لأن المعلومات في الوقت المناسب حول القرارات المتعلقة بالاستمرار بامتلاك الأصل أو يدين بالتزام غير ملائمة لتقييم أداء المؤسسة، فان آثار تلك القرارات سوف تكون واضحة لقارئ القوائم المالية عبر الزمن، عندما تقوم المؤسسة بالتقرير عن مكاسبها التي تعكس عائد أكبر أو أقل من معدلات السوق الجارية.

ان قرار الاستمرار في امتلاك أصل أو الإدانة بخصم هي مهمة في محيط اقتصادي عال السيولة، فالتغيرات تحدث في أقصر وقت، وان آثار تلك القرارات هي مظهر هام لأداء المؤسسة، فالمستثمرون

[1]- شنوف شعيب، زاوي أسماء، مرجع سابق، ص 13.

والدائنون يحتاجون معلومات التي تساعدهم في تقييم آثار قرار المؤسسة، مثل امتلاك أو بيع أصل أو الاستمرار في الإدانة أو تسوية التزام.[1]

**المطلب الثالث: قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي**

حسب النظام المحاسبي الجزائري القديم PCN، فان الطريقة الأساسية لتقييم القوائم المالية تتم وفقا للتكلفة التاريخية، وهي تمثل إما تكلفة الحيازة أو الشراء، أو تكلفة الإنتاج، وفي النظام المحاسبي والمالي فان طرائق القياس والتقييم تتمثل فيما يلي:[2]

1. طريقة التقييم يجب أن تكون انطلاقا من مبدأ التكلفة التاريخية(تكلفة الشراء، تكلفة الاقتناء، تكلفة الانجاز...).
2. في بعض الحالات يجب إعادة تقييم بعض العناصر انطلاقا من:
   - القيمة العادلة أو السوقية في ظل المنافسة العادية؛
   - القيمة المحققة؛
   - القيمة الحالية.
3. **القيم الثابتة:** تسجل محاسبا بقيمة تكلفة الاقتناء والمصاريف الملحقة مثل مصاريف التركيب، الرسوم المدفوعة، ومصاريف أخرى لها علاقة مباشرة، لكن المصاريف الإدارية، المصاريف العامة، ومصاريف الانطلاق لا تدخل ضمن القيم الثابتة.
4. **القيم الثابتة المنتجة عن طريق المؤسسة نفسها** ، تضم تكلفة الإنتاج، أعباء التجهيزات، اليد العاملة، المصاريف الأخرى التي لها علاقة بالإنتاج.
5. **المصاريف والأعباء اللاحقة المتعلقة بالقيم الثابتة** تسجل وتضاف إلى القيمة المحاسبية للقيم الثابتة في الحالات التالية فقط:

**1.5.** إذا كانت هذه المصاريف خاصة بإصلاحات تزيد في العمر الإنتاجي للاستثمار المعني أو زيادة في القدرة الإنتاجية.

**2.5.** تغيير بعض أجزاء الاستثمار (وسائل الغيار) تؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج أو تحسين الإنتاجية.

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج02، مرجع سابق، ص ص 328-329 .

[2] –شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،الجزء1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر،2008، ص97.

**3.5.** إدخال وسائل جديدة من شأنها تخفيض الأعباء الوظيفية للاستثمار.

**6. بالنسبة للاهتلاكات :**[1] تخضع الاهتلاكات للمعايير المحاسبية الدولية التي تحكم الأصول المادية والمعنوية، كالمعيار المحاسبي السادس عشر الممتلكات، التجهيزات والمعدات، والمبالغ القابلة للاهتلاك هي المبالغ أو القيم المحصل عنها بعد إعادة التقدير بمعنى أنه ينبغي إعادة النظر في الاهتلاكات في نهاية كل دورة **وتحسب على أساس القيم العادلة بدلا من التكلفة التاريخية.**

**ملخص الفصل الثاني**

بناءا على ما تم تقديمه في هذا الفصل فان القياس المحاسبي ينطوي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمؤسسة معينة، وتعتبر التكلفة التاريخية أساس التقويم المعتمد في المحاسبة المالية التقليدية، وقد احتلت وعبر عقود من الزمن مكانة كبيرة في القياس المحاسبي،وهي تستند في التقرير عن البيانات المالية إلى معلومات تكون وثيقة في البداية لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الزمن ولا تتوفر على خاصية الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية لان القيمة المسجلة تصبح من الماضي ولا توفر معلومات حديثة يمكن الاستناد لها وبالتاليستلقي بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي، وبالعكس نجد أن استخدام القيمة العادلة في عمليات القياس و الافصاح هو الأفضل والأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، فنشر المعلومات التي تم تقييمه بالقيمة العادلة يخلق نوع من الشفافية والثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس ايجابا على مختلف القرارات التي سيتخذونها.

[1]--شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، ج2، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر،1998، ص89.

# الفصل الثالث
# مؤشرات تقييم الأداء المالي
# في اطار استخدام نموذج القيمة العادلة

**تمهيد:**

تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيق مميزات وخصائص النمو والتوسع والاستمرارية والبقاء في المحيط الاقتصادي، وكذا مواجهة المنافسة الشديدة وذلك من خلال تحسين مركزها المالي بناءا على تحسين أدائها المالي، واتخاذ القرارات المالية، لذا تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات في المؤسسة، وحتى تتمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها يجب القيام بعملية تقييم الأداء المالي الذي يعتبر محورا هاما وأساسيا لها ، لأنه يهدف الى تحقيق أهداف المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة وترشيدها واعداد مخططات مستقبلية، ومن هنا تتجلى الأهمية الكبيرة لعملية تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي، وسنحاول من خلال هذا الفصل التفصيل في موضوع الأداء وكيفية قياسه وتقييمه في المؤسسة الاقتصادية من خلال المؤشرات المالية، وكل هذا من أجل استنتاج وتحليل العلاقة بين استخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس والإفصاح والمؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وهذا بناءا على مختلف الجوانب النظرية التي سرتعرض في هذا الفصل والتي عرضت في الفصول السابقة.

## المبحث الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية

إن الغرض من هذا ا لمبحث هو التزود بالإطار النظري للأداء ، فلا يمكن تناول الأداء المالي دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء ، ومن أجل ذلك سيتم معالجة هذا المبحث بالتطرق أولا إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية باعتبارها مفهوم من المفاهيم الأساسية التي لها علاقة وطيدة بالأداء، وأيضا الى الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية، ثم نتطرق الى مفهوم الأداء وأنواعه في المؤسسة الاقتصادية.

### المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

يبرز هذا المطلب مختلف المفاهيم والنقاط المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، من مفهومها وأهدافها المالية ووظائفها.

#### الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

لقد حظيت دراسة المؤسسات الاقتصادية في السنوات الماضية باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين، وترجع هذه الأهمية الى الأدوار الأساسية التي تلعبها في الاقتصاد الوطني من جهة، فهي بمثابة خلية للانتاج أي مكان مزج عناصر الانتاج، وكذلك هي وحدة لتوزيع الدخل الناجم عن عملية الانتاج، وأيضا خلية اجتماعية ومركزا للقرارات الاقتصادية من جهة أخرى، و تختلف المؤسسات وتتنوع حسب مجالها والهدف منها، ولهذا فقد تعذر وضع تعريف واحد شامل للمؤسسة من طرف الاقتصاديين، وهناك مجموعة من التعريفات التي تتعدد بسبب اختلاف الاتجاهات الاقتصادية للمفكرين بالاضافة الى تشعب واتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية مع مرور الزمن، وفيما يلي بعض التعريفات التي وضعت لتحدد معنى المؤسسة الاقتصادية:

- "هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي"[1]
- "منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمكاني"[2]
- "منشأة تلعب دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي وذلك حسب طبيعة مهامها، من حيث تصنيع منتوج أو تقديم خدمات أو تسويق سلع"[3].

1- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ط2، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص10.
[2]- عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص27.
[3]- سعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسات الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص1.

**الفرع الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية**

ان التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، اذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم (والتي سنتناولها لاحقا بالتفصيل) تطلب تحديد الأهداف وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها في الأهداف التالية: التوازن المالي، السيولة، المردودية، بحيث يعتبر هذا الأخير هدفا جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي تميز بها المحيط الخارجي للمؤسسة؛ حيث أن:[1]

1 -السيولة واليسر المالي: تقاس سيولة المؤسسة في قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة أو بتعبير آخر قدرتها على التحويل بسرعة للأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقق) الى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة الى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية المدفوعات.

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي الى الإضرار بثلاث مصالح وهي:

- ✓ المؤسسة: تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة، وذلك بعدم تمكينها أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كشراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية، الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.
- ✓ أصحاب الحقوق: تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة، الكثير من المرات يؤدي هذا النقص الى تأخير تسديد الفوائد ودفع مستحقات الأجراء وكذا تسديد ديون الموردين...الخ
- ✓ عملاء المؤسسة: قد تؤدي هذه المشكلة الى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر الى العسر، وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي، فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد.

أما اليسر المالي فهو على خلاف نقص السيولة ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، كما يتعلق بالاقتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة.

1- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص247.

2 -التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في المؤسسة في النقاط التالية: [1]

- ✓ تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ✓ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- ✓ الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- ✓ تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

3 -المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، ورأسمال مالي وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية فبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.[2]

وللمؤسسة الاقتصادية عدة وظائف أهمها:[3]

**أولا- الوظيفة الإدارية:** وفيها يتم انجاز المهام التالية:

1 -التخطيط: وهي المهمة الأهم حيث يتم هنا تحديد الأهداف وجمعها ووضع السياسات وتقرير الإستراتيجية الواجب إتباعها من طرف المؤسسة.

2 -التنظيم: ثاني أهم مهمة، حيث يعمل التنظيم على إقامة وموازنة العلاقات السليمة بين العمل المحدد والأشخاص القائمين، والتسهيلات المادية.

3 -القيادة: وهي المهمة التي تمكن من توطيد العلاقات بين العمال والمرؤوسين، وتمكن المدراء من التحكم في العمل ونشاط العمال، لأن القيادة في الأصل هي مدى قدرة الفرد في التأثير على الشخص، أو المجموعة وتوجيههم وإرشادهم من أجل كسب تعاونهم وتحفيزهم على العمل بأعلى درجة من الكفاءة.

4 -الرقابة: أي الرقابة على تنفيذ ما خطط له وتم تنفيذه وقيادته، فقد عرفت بأنها التحقق ما إذا كان كل شيء يحدث وفق الخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة، والمبادئ التي تم إعدادها.

---

[1]- جميل أحمد توفيق، **الادارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص ص 21-22.
[2]- صالح مهدي محسن العامري، **الادارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 605.
[3]- جميل توفيق، **ادارة الأعمال**، دار النهضة العربية، لبنان، 1998، ص25.

**ثانيا- وظيفة التموين:** ويقصد بها إمداد المؤسسة بالبضائع والمواد الأولية والمنتجات الضرورية بالنوعية والكمية والوقت المناسب، وبأقل تكلفة ممكنة وتتم في الغالب في مرحلتين هما:

1 -الشراء: تم عملية الشراء بعد اجراء دراسة مسبقة لتحديد الكميات المطلوبات والوقت المسموح للحصول عليها حسب السوق وتكاليف الحصول عليها.

2 -التخزين: وهي عملية المحافظة على المواد والمستلزمات ومن ثم توجيهها للبيع أو استعمالها في العملية الانتاجية، وانطلاقا من مخزونات المؤسسة يمكن تحديد نجاحها أو فشلها بأخذها كمقياس حيث أن المؤسسة ذات المخزون الكبير تعتبر في وضعية اقتصادية ومالية جيدة والعكس صحيح.

**ثالثا- وظيفة التسويق:** يتم بهذه الوظيفة دراسة كل ما يتعلق بالمستهلك من احتياجات ورغبات يطمح اليها من أجل ضمان بيع السلع والمنتجات أو تقديم الخدمة لأكبر عدد ممكن من المستهلكين، بالاضافة الى الحصول على زبائن دائمين بواسطة العديد من السبل أهمها:[1]

1 -البحوث التسويقية: يتم هنا البحث عن أماكن التوزيع المطلوبة وتحديد كيفية الوصول اليها، ودراسة حاجيات ومتطلبات المستهلك لتلبيتها.

2 -الاشهار: وتعمل هنا المؤسسة على التعريف بمنتجاتها لدى السوق بالنسبة للسلع الجديدة والموجودة سابقا، وهذا للترويج لها وضمان أكبر عدد من العملاء الدائمين، ويكون الاشهار عبر وسائل الاعلام كالصحف والتلفزيون والانترنت وغيرها.

3 -البيع: تهدف المؤسسة من خلال التسويق الى بيع منتجاتها ولهذا فانها تعمل على تحديد أماكن التوزيع، لأن الباعة يشكلون أهم مصدر للحصول على المعلومات المطلوبة لدراسة السوق كما سهل على بعض التجار ترويج هذه المنتجات والسلع بفضل شهرتهم لدى العملاء.

**رابعا- الوظيفة المالية:** وهي أساس حركة الأموال فهي تساعد على دراسة مواطن القوة والضعف لمبيعات المؤسسة ومصاريفها ومداخيلها وأهم مواردها، وتعرف بأنها: "وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار و في مجال التمويل، كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية".

**خامسا- وظيفة الموارد البشرية:** تدرس فاعلية ومهارة وتعاون العاملين في المؤسسة، وتعمل على تحفيزهم وتحديد الكفاءات فيهم.

**سادسا- وظيفة الانتاج:** يتم بهذه الوظيفة أخذ المدخلات (المواد) وتحويلها عن طريق عمليات الانتاج الى مخرجات (سلع وخدمات) توجه لاشباع حاجات ورغبات المستهلكين.

[1]- منير ابراهيم هندي، **الادارة المالية- مدخل تحليلي معاصر**، ط2، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص08.

**المطلب الثاني: مفهوم الأداء في المؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه**

يرتبط الأداء بالجانب الداخلي للمؤسسة وهذا من خلال انتاجية العمل، وفي هذا المطلب سيتم التطرق الى مفهوم الأداء في المؤسسة الاقتصادية وكذا الى العوامل المؤثرة فيه.

**الفرع الأول: مفهوم الأداء**

يعود الأصل اللغوي لكلمة الأداء من اللغة اللاتينية مقابل لكلمة PERFORMARE التي تعني اعطاء الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظ PERFORMANCE وأعطتها معنى انجاز العمل كما يجب أن ينجز.[1]

ولطالما اقتصر مفهوم الأداء في كثير من الدراسات على المورد البشري فقط باعتباره المورد الأساسي واهمال باقي الموارد والأنشطة حيث كان يعرف الأداء بأنه: "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله"[2]، لكن بالرغم من كون المورد البشري جزء لا يتجزأ من أهداف المؤسسة وبالرغم من أهميته الا أنه لا يعتبر كافيا لوحده للحكم على نشاط المؤسسة.

أما في الوقت الراهن توسعت نظرة الباحثين للأداء ليشمل جميع الأنشطة، فأصبح ينظر لمفهوم الأداء بأنه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها" [3]، وعلى هذا الأساس فان هذا المفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه استظهار يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة الى تحقيقها داخل المؤسسة.

كما ويرى بعض الباحثين أن الأداء هو: "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها" [4]، ويعرف الأداء أيضا بأنه: " الفعالية والانتاجية التي يبلغ بهما مركز المسؤولية الأهداف المسطرة، حيث أن الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، أما الانتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك".[5]

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والانتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف أي هناك عنصرين للمقارنة: أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة، العنصر الثاني هو الانتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها.

---

[1] - Abdellatif Khemakhem, **la dynamique du contrôle de gestion,** Dunod, 2 ed, Paris, 1996, P310.

[2] - أحمد صقر عاشور، **ادارة القوة العاملة**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص50.

[3] - عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، مطبعة الاخوة الأشقاء، القاهرة، 1998، ص03.

[4] - عبد المحسن توفيق محمد، مرجع سابق، ص03.

[5] - Adellaif Khemakhem, op.cit, P 311.

كما يرى البعض أن الأداء في مجال التسيير هو النتيجة النهائية لجميع جهود المؤسسة، هذه الجهود هي أن تفعل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة وبسرعة وفي الوقت المناسب، وأيضا بأقل تكلفة ممكنة، وهذا للحصول على نتائج جيدة التي تلبي احتياجات وتوقعات العملاء ومنحهم الرضا وتحقيق أهداف المؤسسة، اذن فمفهوم الأداء هنا يشمل مفهومين:

- الكفاءة: تحقيق الهدف المحدد أصلا
- الفعالية: المقارنة بين النتائج المتحصل عليها مع الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف.

**الأداء= الكفاءة + الفعالية**

**الشكل رقم 05: الأداء من منظور الكفاءة والفعالية**

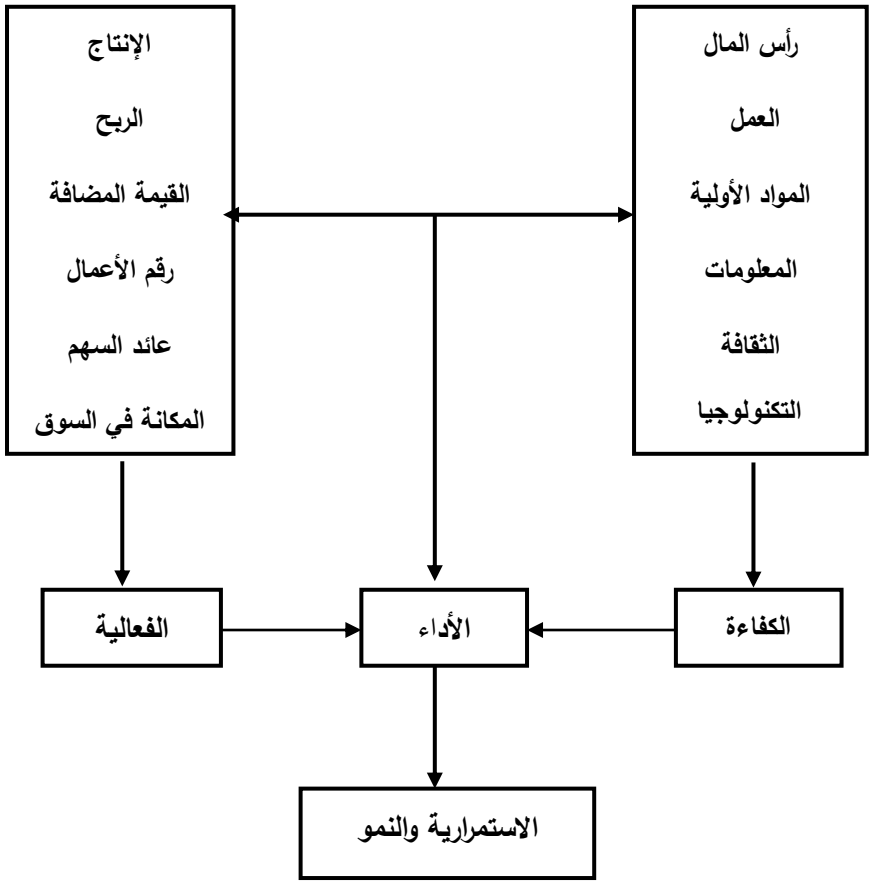


**المصدر**: عبد المليك مزهودة ، **الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة، ص ص 86-88.

**الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء**

هناك عوامل خاضعة لتحكم المؤسسة، وأخرى غير خاضعة لتحكم المؤسسة:[1]

1. **العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة:** تقابل العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة الاقتصادية العوامل الداخلة في محيطها، لكن يعد تحكم المؤسسة في هذه العوامل ليس تحكم مطلق، لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثرها أيضا بعوامل المحيط الخارجي، أي هذه العوامل تخضع نسبيا لتحكم المؤسسة، ويمكن تصنيفها حسب الجانب الذي تمسه الى عوامل تقنية وأخرى بشرية:

أ –**العوامل التقنية:** وتضم مختلف العوامل التي تتعلق بالجانب التقني في المؤسسة الاقتصادية كنوع التكنولوجيا المستخدمة، نوعية الآلات المستخدمة في العملية الانتاجية، الموقع الجغرافي للمؤسسة، جودة المنتج وتناسبه مع ملحقاته وكل العوامل من هذا القبيل؛

ب **العوامل البشرية:** وهي كل المتعلقة بالمورد البشري كالمستوى التعليمي للأفراد، أنظمة الأجور والمكافآت والحوافز، التنظيمات العمالية...الخ.

2 **عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة:** تتجلى هذه العوامل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي الى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، وفي نفس الوقت يعتبر مصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة العمل على التخفيف من حدتها، ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب طبيعتها الى عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجية، عوامل سياسية وعوامل قانونية، وفي حقيقة الأمر هذا التقسيم يساعد على التوضيح لا أكثر لأن الفصل بين هذه العوامل على درجة عالية من التعقيد نظرا لتداخل العوامل فيما بينها:

أ –**العوامل الاقتصادية:** تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة الاقتصادية، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، تذبذب أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم، وارتفاع الطلب الخارجي وهيكلة الأسواق والمنافسين....الخ.

ب **عوامل اجتماعية:** وتشمل سلوك أفراد المجتمع الخارجي، وتتعلق بالعلاقات بين مختلف هيئات المجتمع وبالتّأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسّسة الاقتصادية، ومن هذه العوامل كذلك نذكر النمو الديمغرافي، فئات العمر، النظام الثقافي والمعيشي السائد...الخ.

[1]- عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص ص 90-94.

ت **عوامل تكنولوجية:** نذكر منها مختلف التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كايجاد طرق جديدة لتحويل الموارد الى سلع وخدمات، براءات الاختراع والابداعات التكنولوجية....الخ.

ث **عوامل سياسية وقانونية:** تتجلى عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم السائد، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، المراسيم، القرارات...الخ.

**المطلب الثالث: أنواع الأداء**

تختلف أنواع الأداء باختلاف معايير تصنيفه، فيصنف اعتياديا ضمن أربعة أشكال هي: معيار المصدر، معيار الشمولية، معيار الطبيعة، والمعيار الوظيفي.

**الفرع الأول: معيار المصدر**

حسب هذا المعيار يقسم الأداء الى: أداء داخلي (ذاتي) وأداء خارجي، حيث أن: [1]

1 **الأداء الداخلي** : ويطلق عليه أيضا الأداء الذاتي وأداء الوحدة، وهو ينتج بفضل ما بحوزة المؤسسة الاقتصادية من موارد ضرورية لنشاطها وتتمثل هذه الموارد في:

- الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال مختلف استثماراتها ووسائلها التقنية بشكل فعال.
- الأداء المالي: ويتمثل في فعالية وكفاءة استخدام مختلف الوسائل المالية المتاحة للمؤسسة.

2 **الأداء الخارجي:** وهو "الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة".

هذا النوع من الأداء المؤسسة لا تتسبب في إحداثه وإنما المحيط الخارجي هو المسؤول عنه، ويظهر الأداء الخارجي بصفة عامة في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال في حالة ارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين....الخ فمثل هذه التغيرات قد تؤثر على الأداء سواء بالإيجاب أو السلب.

ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

[1] - Bernard Martory, **contrôle de gestion social**, librairie Vuibert, Paris, 1999, P236.

**الشكل رقم 06: أنواع الأداء**

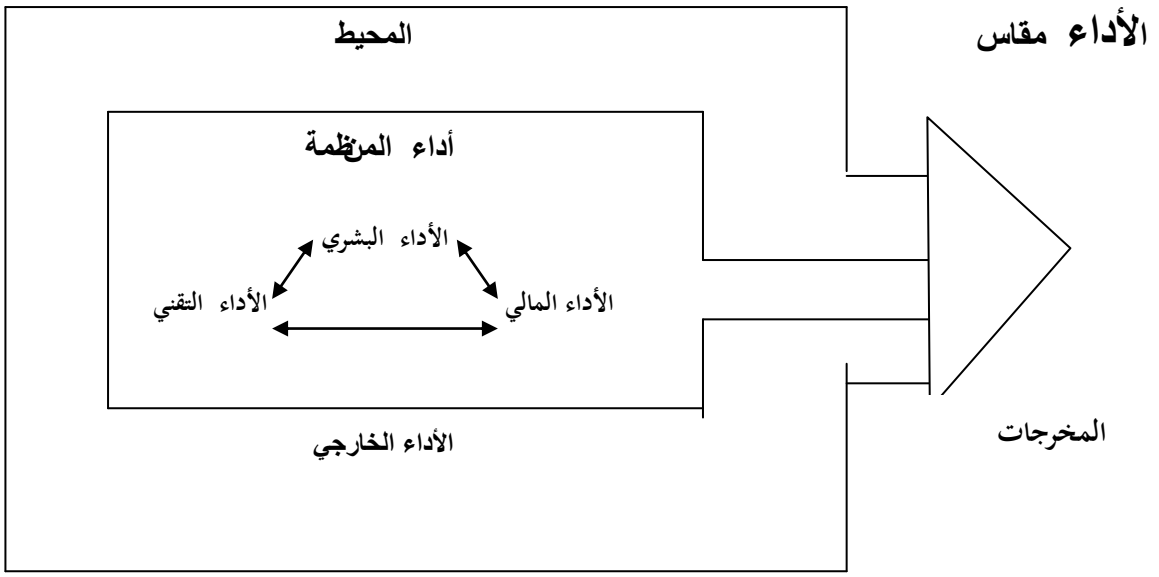


المصدر: Bernard Martory, **contrôle de gestion social**, librairie Vuibert, paris, 1999, P237.

يظهر من خلال هذا الشكل ارتباط المؤسسة بمحيطها الخارجي ارتباطا وثيقا، فالمحيط الخارجي وبمختلف متغيراته قد يؤثر حاليا وفي المستقبل على أنشطة، نتائج وحتى أهداف المؤسسة، وفي ظل معطيات المحيط ينتج سلوك أو ردة فعل من طرف المؤسسة ازاء الأوضاع بشكل عام، ولهذا وجب على المؤسسة أن تطور من قدراتها وامكانياتها من أجل التحكم في مختلف التهديدات والظروف المعاكسة لها، والتماشي مع كل الظروف الجديدة.

**الفرع الثاني: معيار الشمولية**

حسب هذا المعيار يقسم الأداء الى أداء كلي وأداء جزئي:[1]

1. **الأداء الكلي:** يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع العناصر في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالأداء الكلي للمؤسسة يعني التطرق الى قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية: الاستمرارية، النمو....
2. **الأداء الجزئي:** على خلاف الأداء الكلي فان الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى، ومن هنا فالأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية هو تفاعل وتكامل وتسلسل مجموع الأداءات الجزئية.

[1]- عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص89.

**الفرع الثالث: معيار الطبيعة**

حسب هذا المعيار يقسم الأداء الى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي وهذا ما يتناسب مع أهداف المؤسسة الاقتصادية:[1]

1 **الأداء الاقتصادي:** وهو المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الى بلوغها، ويتمثل في تعظيم نواتجها (الانتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...) وتدنية استخدام مواردها ( رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...).

2 **الأداء الاجتماعي:** في بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي الا اذا تحقق الأداء الاجتماعي، فالأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك شروطا فرضها عليها العاملين أولا وأفراد المحيط الخارجي ثانيا، والقدرة على تحقيق هذه الأهداف هو ما يصطلح عليه بالأداء الاجتماعي، ويعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة هو أساس تحقيق المسؤولية الاجتماعية لها.

3 **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية وتسعى لتحقيقها، مثلا كمحاولتها السيطرة على مجال تكنولوجي معين.

4 **الأداء السياسي:** يتجسد في تحقيق المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، وكمثال على هذا: تمويل الحملات الانتخابية من أجل ايصال أشخاص معينين الى منصب معين ومن ثم استغلال امتيازاتهم لصالح المؤسسة.

**الفرع الرابع: المعيار الوظيفي**

حسب هذا المعيار يقسم الأداء حسب وظائف المؤسسة والمتمثلة في: الوظيفة المالية، وظيفة الانتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، كما ويضيف آخرون وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية: [2]

1 **أداء الوظيفة المالية:** يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.

[1]- عبد المليك مزهوذة، مرجع سابق، ص 89.

[2] -George R Terry, Stéphan G Franclin, **les principes du management,** Ed economica, 8 ed, paris, 1995, P325.

2 **أداء وظيفة الانتاج:** ويقصد به عندما تستطيع المؤسسة تحقيق معدلات مرتفعة من الانتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي اليه، وانتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بالتنافس مع مثيلاتها وتخفيض نسبة تعطل الآلات والتأخر في تلبية الطلب.

3 **أداء وظيفة الفرد (الموارد البشرية):** ويقصد به الأثر المتعلق بجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات وادراك الدور والمهام المتعلقة بكل فرد من أفراد المؤسسة، ويتجلى أداء وظيفة الفرد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير ومنها: عائد الأفراد، وعدد الحوادث والاجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دل ذلك على الأداء الجيد، وأيضا علاقات أرباب العمل والنقابات...الخ.

4 **أداء وظيفة التسويق:** يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على التحديد الجيد لمتطلبات العملاء وبالتالي محاولة تلبيتها وارضاءه وأيضا معرفة الحصص السوقية للمؤسسة ومحاولة تنميتها وتعظيمها، اذن يمكن تحديد هذا النوع من الاداء من خلال المؤشرات التالية:

*حصة السوق * السمعة

*ارضاء العملاء * مردودية كل منتوج

5 **أداء وظيفة التموين:** يتمثل أداؤها في القدرة على توفير المواد الأولية بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

6 **أداء وظيفة البحث والتطوير:** يتمثل في قدرة المؤسسة على توفير الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد، والتنويع والقدرة على ارسال منتوجات جديدة ومواكبة التطورات الحديثة.

7 **أداء وظيفة العلاقات العمومية:** يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على حسن تسيير علاقات المؤسسة الاقتصادية مع مختلف الأطراف الفاعلة معها وارضائهم كالمساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة.

## المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

مصطلح الأداء المالي يتباين نسبيا من مكان الى آخر ومن قطاع الى آخر، ومن هذا المنطلق هناك غياب مفهوم تام للأداء المالي، فكل طرف يفسره بما يخدم مصالحه فالمساهم يسعى لتعظيم ثرائه، والمؤسسة تسعى نحو الاستمرار والبقاء، والجهاز الحكومي يهدف الى زيادة حصيلة الضرائب، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مصطلح الأداء المالي انطلاقا من تحديد الاطار المفاهيمي له وكذا التطرق الى مختلف النقاط المتعلقة به.

### المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات أو فشلها، فهو يساهم في تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى مقدرتها على انشاء القيمة création de la valeur ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة.[1]

#### الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

هناك عدة تعريفات للأداء المالي، فهناك من يعرفه بأنه: "انعكاس لقدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق الأهداف وهذا عند ربط الأداء المالي بالأهداف، أو من يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة بأنه: "النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة" [2]، وهذا التعريف يعد محدودا جدا لأنه من الممكن أن تحقق المؤسسة الاقتصادية النتيجة المطلوبة ولكن في المقابل يكون هناك هدر كبير في الموارد وهذا ليس بعقلاني.

ويرى بعض المفكرين بأن الأداء المالي يتمثل في "تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية" [3]، مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة، وعلى هذا الأساس فان تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.[4]

ويرى البعض الآخر بأن الأداء المالي يعبر عن "مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة".[5]

---

[1] -Arnaud Thauvron, **Evaluation des entreprise :technique de gestion,** economica,paris ,2005, P23.

[2] - ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة –مدخل تحليلي**، دار الثقافة، عمان، 2009، ص131.

[3] - Arnaud Thauvron, **Evaluation des entreprises (technique de gestion),** ed economica, paris, 2005, p23-25.

[4] - دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، ص ص 41-42.

[5] - دادن عبد الغني وكماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس، 2005، ص304.

وعلى الرغم من تعدد تعاريف مصطلح الأداء المالي نتيجة الاستخدام والتطبيق المستمر له الا أنه يوجد قاسم مشترك يجمع بينهم وهو مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المالية المسطرة والاستخدام الأمثل للموارد، ومما سبق يمكن القول بأن الأداء المالي هو "آلية تمكن من نجاح المؤسسة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة".[1]

**الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي**

يتسم الأداء المالي بخصائص عديدة منها:[2]

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
- الأداء المالي يحفز الادارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
- الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف؛
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

**الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي**

بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:[3]

- تقييم ربحية المؤسسة والهدف منه هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم؛
- تقييم سيولة المؤسسة والهدف منه هو تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة والهدف منه معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
- تقييم مديونية المؤسسة ومن خلال معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة من أجل تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

[1]- نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 20015/20014، ص78.

[2]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد، الأردن، 2010، ص45.

[3]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 47-48.

**الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في الأداء المالي**

هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية، وتتلخص أهم العوامل الداخلية للأداء المالي فيما يلي: [1]

- الهيكل التنظيمي: حيث يؤثر على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.
- المناخ التنظيمي: ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وادراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي، حيث اذا كان المناخ التنظيمي مستقر فانه منطقيا نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وايجابية، كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح، وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.
- التكنولوجيا: يقصد بها تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الانتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر...الخ، لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بالتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تنسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلائم التكنولوجيا المستخدمة.
- حجم المؤسسة: قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الادارة أكثر تعقيدا وتشابكا، وقد يؤثر ايجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأ داء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

ويؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية والتي يقصد بها العوامل التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية والسياسات الاقتصادية.....الخ، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية في: [2]

- السوق: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة باتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو

[1]- محمد محمود أحمد الخطيب، **أثر الأداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان**،رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية ادارة المال والأعمال، عمان، 2007، ص40.

[2]- ناظم حسن عبد السيد، مرجع سابق، ص ص 136-138.

تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب، ففي حالة ما اذا كان السوق منتعشا وفيه الطلب كثير هذا سيؤثر بايجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

- المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فان لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات و لا تستطيع مواجهة المنافسة فان وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.
- الأوضاع الاقتصادية: ان الأوضاع الاقتصادية قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لانتاج ما قد يؤثر بايجابية على الأداء المالي.

ويمكن توضيح العوامل السابقة المؤثرة في الأداء المالي في الشكل التالي:

**الشكل رقم 07: العوامل المؤثرة في الأداء**

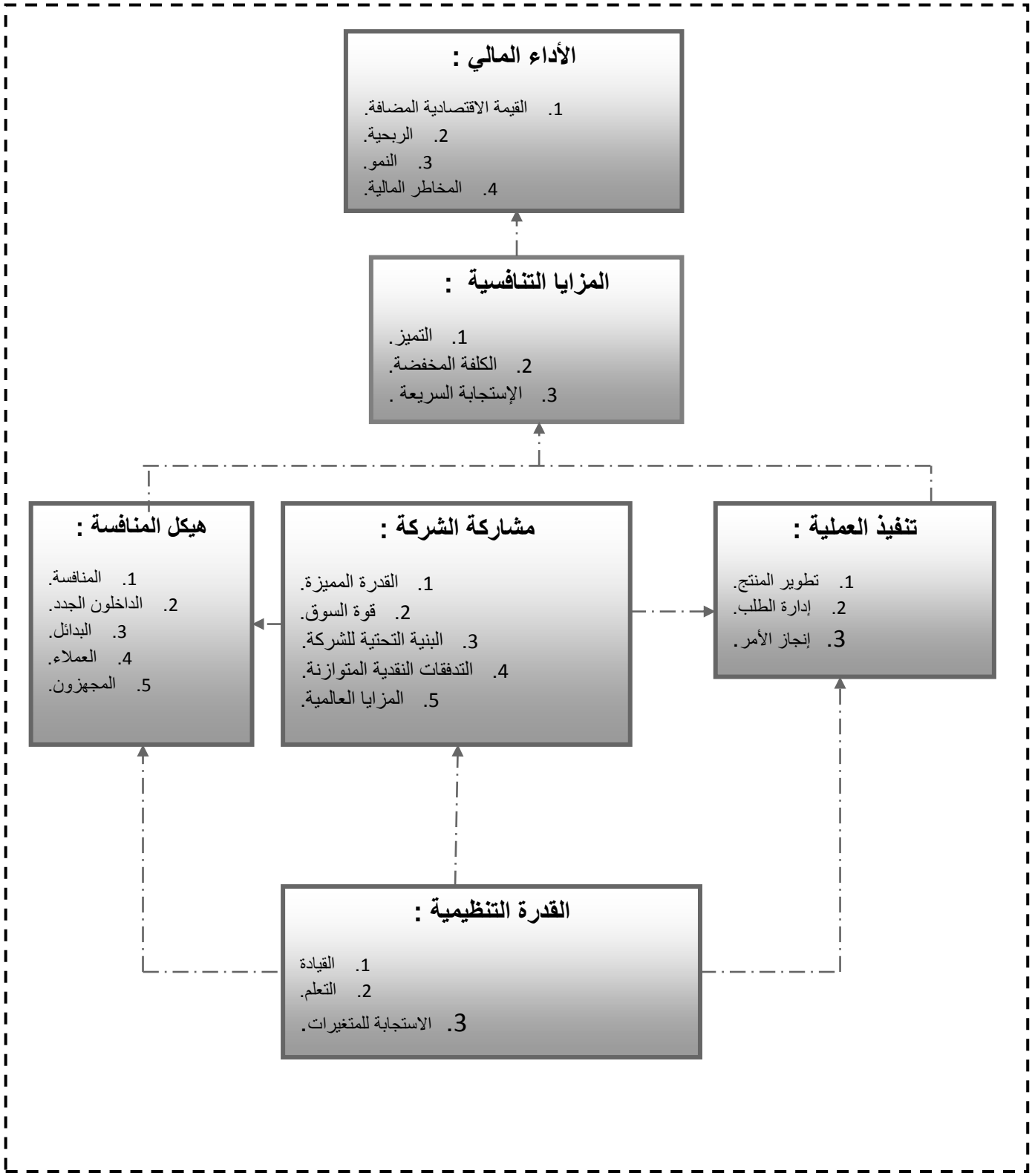


**المصدر**: ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة –مدخل تحليلي**، دار الثقافة، عمان، 2009، ص137.

يلاحظ من الشكل أن الأداء المالي يحتل الصدارة أمام مجموع المتغيرات الأخرى للمؤسسة، حيث تساهم هذه الأخيرة فيما بينها في دعم وتعزيز الأداء المالي نحو التميز وبالتالي تحقيق الأهداف.

**الفرع الخامس: مداخل الأداء المالي**

ان المؤسسة التي تتميز بأداء مالي أفضل هي التي تجمع بين الكفاءة والفعالية وتسيرهما بشكل جيد.

**أولا– الكفاءة:** يتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنية التكاليف، وتعرف بأنها "الحصول على أكبر كمية من المخرجات أي النتائج مقابل استخدام أقل كمية أو أقل تكلفة من الموارد والوسائل".[1]

كما وتعرف على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية:[2]

**الكفاءة= Mr/Rm**

حيث:Rm = المخرجات

Mr = المدخلات

لذا فمفهوم الكفاءة يربط بين المخرجات (النتائج) والمدخلات (الموارد)؛ فكلما كانت المخرجات أكبر من المدخلات تم الحكم على المؤسسة بأنها ذات كفاءة.[3]

كما ويرتكز مفهوم الكفاءة على مؤشرين أساسيين هما:[4]

- مدى توفر الموارد الملموسة وغير الملموسة؛
- سبل تحقيق الأهداف عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

**ثانيا– الفعالية:**

ينظر الباحثون في علم التسيير الى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وتعتبر الفعالية المعيار الذي يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، فهي يقصد بها "مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها"[5]، مما يدل على المقارنة بين عنصرين هما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها والأهداف المنجزة فعليا؛

---

[1] - Michel Garvais, **Contrôle de gestion**, ed Eiconomica, Paris, 1994, P14.

[2]- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع،ورقلة، الجزائر، 2009، ص219.

[3] - Michel Garvais, OP CIT, P14.

[4]- وائل محمد صبحي ادريس وطاهر محسن منصور الغالي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل، عمان، 2009، ص38.

[5]- الهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الانتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية**، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة –باتنة، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، 2007، ص46.

وتقاس الفعالية بالنسبة التالية:[1]

**الفعالية= Rp/Rm**

حيث:Rp = قيمة المخرجات المتوقعة

Rm= قيمة المخرجات الفعلية.

كما تعرف الفعالية أيضا بأنها "القدرة على تدنية مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين النتائج وعوامله أو النتائج والموارد المستخدمة"[2].

والشكل الموالي يمثل مصفوفة الفعالية والكفاءة، باعتبار أن المدخلين متكاملين (الفعالية والكفاءة):

**الشكل رقم08: مصفوفة الفعالية والكفاءة**

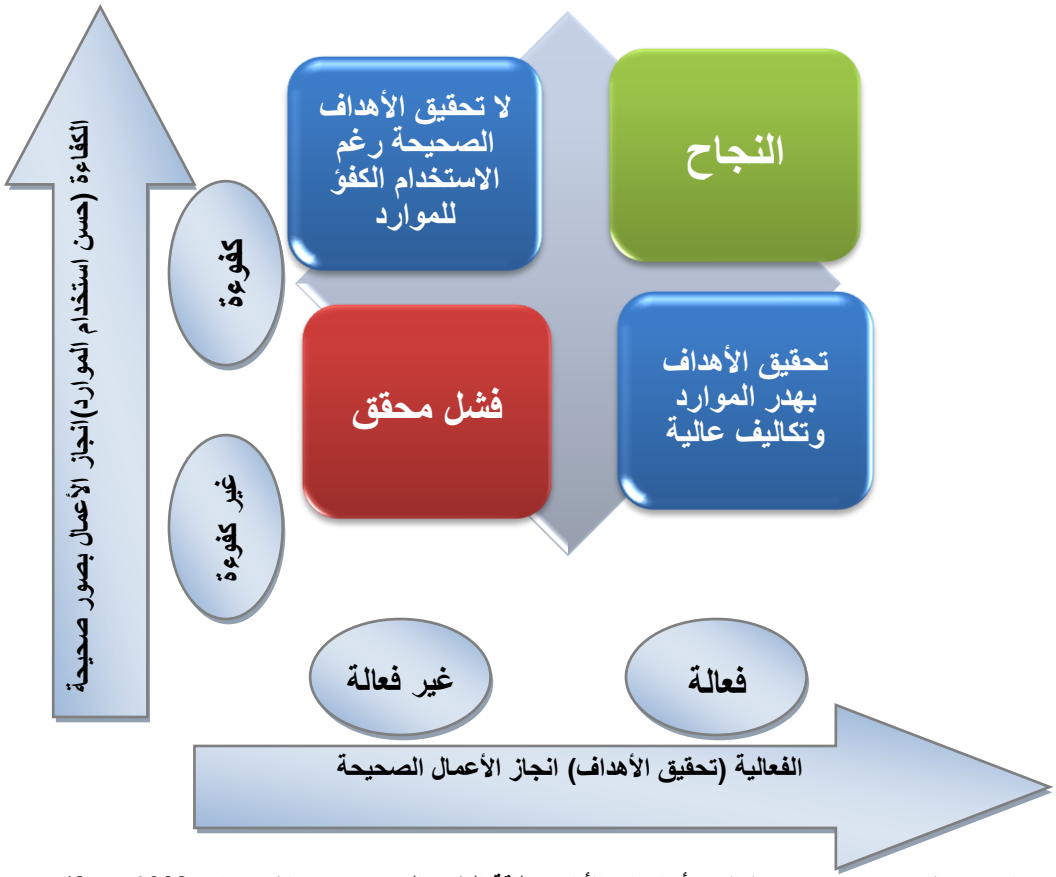


**المصدر**: وائل محمد صبحي ادريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل، عمان، 2009، ص49.

[1]- الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص219.
[2]- عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص 87.

يتضح من الشكل ضرورة أن تجمع المؤسسة الاقتصادية وتحقق عنصري الكفاءة والفعالية، فهذا من شأنه أن يوصلها الى تحقيق أهدافها وخططها الموضوعة، فالمؤسسة الفعالة وغير الكفؤة تستطيع أن تحقق أهدافها لكن هذا ما يسمح لها بالبقاء في الأجل القصير فقط، فلا يمكنها أن تستمر والاستمرارية هي أهم هدف تصبو له أي مؤسسة اقتصادية، ونفس الشيء عندما تكون المؤسسة كفؤة وغير فعالة فإنها لن تحقق الأهداف المسطرة رغم أنها تستخدم الموارد بكفاءة وبالتالي فانها تصبح مهددة بالفشل، أما المؤسسة التي تكون غير كفؤة وغير فعالة فمصيرها الفشل ذلك لأنها حققت الأهداف الخاطئة بالطريقة الخاطئة.

**المطلب الثاني: قياس الأداء المالي**

تعد عملية قياس الأداء المرحلة الأولى من عملية الرقابة والمتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة وتصحيح الانحراف وهي من الضروريات التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء، فدائما مايسبق القياس التقييم.

**الفرع الأول: تعريف قياس الأداء المالي**

يعتبر قياس الأداء المالي من بين أهم المرتكزات الأساسية في المؤسسة، والقياس هو "تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسير الى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة [1]"، كما ويعرف قياس الأداء المالي بأنه "عملية اكتشاف وتحسين تلك الأنشطة التي تؤثر على ربحية المؤسسة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بأداء المؤسسة في الماضي والمستقبل بهدف تقييم مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر" [2]، وأيضا تعرف عملية قياس الأداء بأنها: " عملية تحديد القيم الرقمية للأشياء أو للأحداث وفقا لقواعد معينة والتي يجب أن تكون متوافقة مع خصائص الأشياء أو الأحداث موضوع القياس". [3]

ان عملية قياس الأداء المالي لا يمكن أن تكون فعالة الا اذا ارتبطت بالنتائج وكيفية الحصول عليها، وقياس الأداء لا يتم في أغلب الحالات الا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديده وتحديد تطوراته المحققة اذا استلزم الأمر مقارنة بينه وبين الأداء السابق له.

ويظهر هيكل قياس الأداء المالي في الشكل التالي:

[1] - George R Terry, Stéphane G Franclin, OP CIT ,P49.

[2]- عبد الرحيم محمد، **قياس الأداء: النشأة والتطور التاريخي والأهمية**، ورقة عمل مقدمة في ندوة "قياس الأداء في المنظمات الحكومية –مدخل قائمة قياس الانجاز المتوازنة"، القاهرة، 2007، ص 193.

[3]- مدحت أبو النصر، مرجع سابق، ص 150.

**الشكل رقم 09: هيكل قياس الأداء المالي**

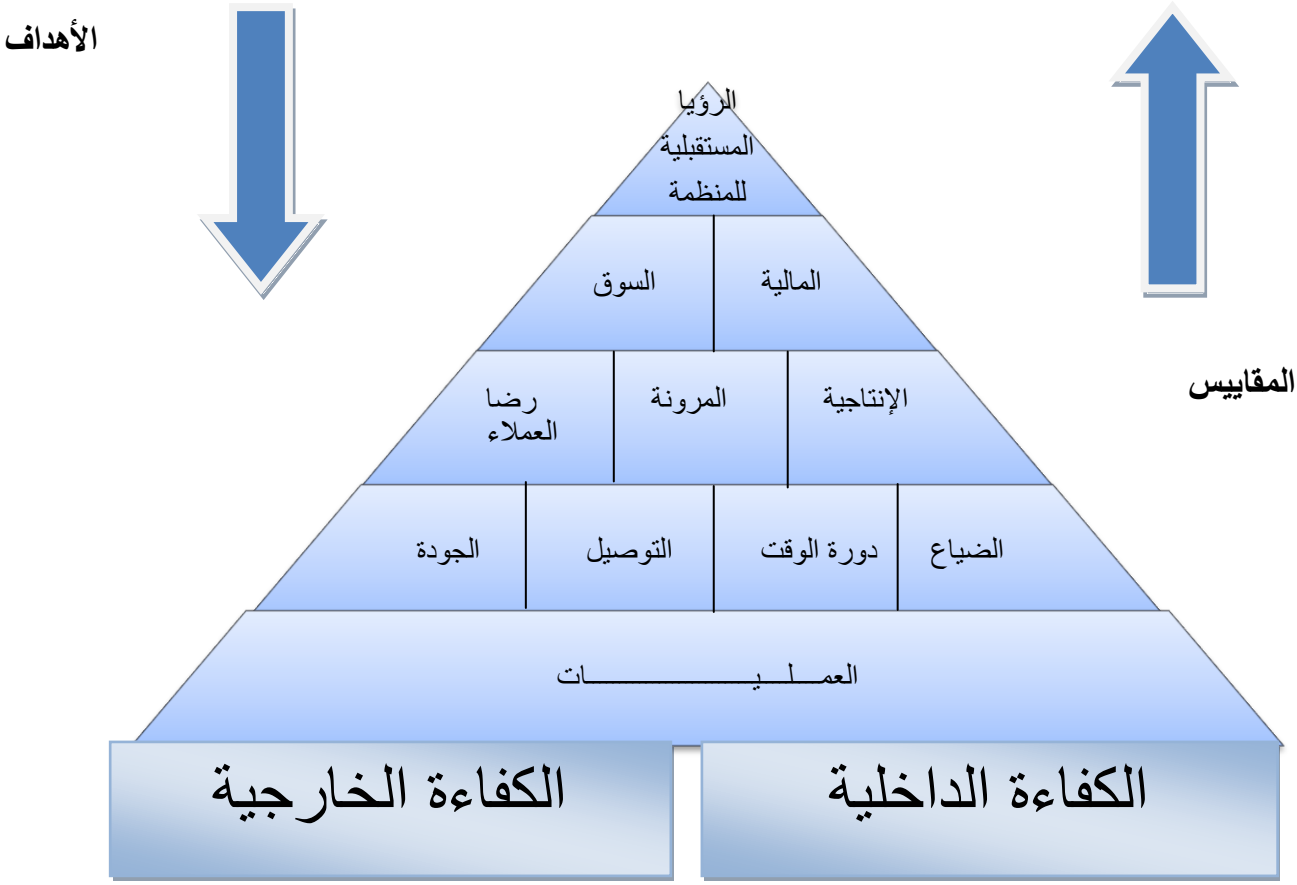


**المصدر**: وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل، عمان، 2009، ص68.

ويمثل موضوع قياس الأداء المالي أهمية بالغة للتقييم الجيد له، من خلال البحث في المقاييس والمؤشرات الملائمة للتوازن الفعال الذي يعكس العوامل الحاسمة لنجاح المؤسسة الاقتصادية.

**الفرع الثاني: أهداف قياس الأداء المالي**

ان الغرض الأساسي من قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هو توفير المدخلات الدقيقة لعملية التقييم، وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة بما يخدم الأهداف المسطرة، ويندرج ضمن هذا الهدف الأساسي جملة من الأهداف الجزئية التي تصب في مجملها نحوه، حيث يتمثل أهمها في:[1]

[1]- وائل محمد صبحي ادريس وطاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص ص 70-72.

- ان الهدف من عملية قياس الأداء المالي المساهمة بشكل فعال في صياغة التقارير المتعلقة باجراء العمل والبرامج، من خلال تبيان مختلف الايجابيات التي لا بد وأن يركز عليها، وكذا الانحرافات التي لا بد و اتخاذ الاجراءات الملائمة لتصحيحها؛
- تركيز الاهتمام على ما هو واجب انجازه من توفير الموارد والطاقات، بالاضافة الى كونه يشكل تغذية عكسية فيما يتعلق بالمسار نحو الأهداف، فهو بذلك يبرز مختلف الفجوات بين النتائج والأهداف مما يسهل عملية تعديلها، وهذا من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- يؤدي قياس الأداء المالي بطبيعة الحال الى تحسينات ملحوظة على مختلف المستويات من انتاج وخدمات وتسويق و....الخ؛ من خلال جمع المعلومات المالية لمختلف المصالح ومعالجتها؛
- الحصول على تبريرات لمختلف التكاليف؛
- التحسين في الأداء المالي، فمن خلال معرفة المؤسسة لواقع أداءها المالي بعد القيام بعملية قياسه، فانه من السهل عليها أن تقوم بالتحسينات الممكنة للأداء المالي المستقبلي.[1]

**الفرع الثالث: مزايا وعيوب قياس الأداء المالي**

تشكل عملية قياس الأداء المالي خطوة ذات فائدة كبيرة لها لأنها:[2]

- تساهم في اضفاء خاصية المصداقية في عرض الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تعنى بتوفير قدر كاف من البيانات والمعلومات ذات الموضوعية الكبيرة؛
- ترتبط بالأهداف المسطرة للمؤسسة الاقتصادية؛
- تقوم على مؤشرات ومقاييس مالية التي من شأنها أن تعكس نجاح المؤسسة في بيئة تنافسية؛
- تساعد في تحديد ما اذا كانت تحقق متطلبات العملاء أم لا وبالتالي البحث في سبل ارضائهم.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تكتسيها عملية قياس الأداء المالي الا هناك من الباحثين من شكك في ايجابيتها من خلال:

[1]- وائل محمد صبحي ادريس وطاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص-ص 70-72.
[2]- نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص90.

- ان نتائج عملية قياس الأداء المالي خاصة وان كانت سلبية من شأنها أن تحدث خللا واضطرابا وهبوطا في الروح المعنوية للعمال والمسيرين على حد سواء، وفي المقابل لما تكون ايجابية قد تولد شعورا بالرضا وهذا من شأنه أن يحد من العزيمة في البحث عن سبل التطوير؛
- غالبا ما تتسم النتائج المنتظرة من عملية قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بالذاتية خاصة أثناء اختيار المقاييس المستعملة، وأيضا عندما تكون هذه المقاييس نوعية وليست كمية؛
- في حالة وجود نتائج سلبية بعد القيام بعملية القياس فانه من الصعب في الكثير من الأحيان اثبات السبب وتفسير النتيجة؛
- قد يكون الدافع الأساسي وراء عملية القياس هو الدافع السياسي أكثر من كونه دافع تقييمي؛
- قصور المؤشرات والمقاييس المستخدمة في قياس الأداء المالي على الآجال القصيرة. [1]

**الفرع الرابع: طريقة قياس الأداء المالي**

لقياس الأداء المالي لأي شركة يتم تصنيف النسب المالية الى ثلاث مجموعات الأولى متعلقة بنسب الربحية، والثانية متعلقة بنسب الأداء، والثالثة نسب المديونية والسيولة، وهي بمجموعها تكون قيمة الأداء المالي الذي يتحدد بالصيغة التالية: [2]

**الأداء المالي= معدل نسب الربحية +معدل نسب الأداء +معدل نسبة المديونية والسيولة.**

ويتم ايجاد معادلة الخط المستقيم بقيمة الأداء المالي باعتماد طريقة تحليل العوامل، بالرجوع الى المجموعة الاحصائية للعلوم الانسانية SPSS وبالخطوات التالية: [3]

1. احتساب القيمة الفعلية للنسب المالية المختارة.
2. ايجاد الارتباط بين هذه النسب.
3. تحديد العوامل غير المتعاقبة للمصفوفة (عدد هذه العوامل يساوي النسب المالية المختارة).
4. مرحلة التعاقب للعوامل حيث يتفق الباحثين على أن العوامل غير المتعاقبة لا تمثل عوامل بناء مفيدة، وبالتالي يتم تحويل العوامل غير المتعاقبة الى عوامل متعاقبة ذات نفع أكبر باستخدام برنامج رياضي يتم فيه تحويل العوامل الى عدد محدد قابل للاحتساب.

[1]- نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص 91.
1- سيتم التطرق الى مختلف مؤشرات قياس الأداء المالي في المباحث اللاحقة.
[3]- ناصر محمد العديلي، كيف نقيس مؤشرات الأداء، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 5705، www.aleq.com/2009/05/25، ص-ص4-5.

5. وعلى ضوء ذلك يتم تحديد معادلة احتساب القيمة النهائية للأداء المالي كمايلي:

$$FP(Y)= C_1 R_1 + C_2 R_2 + C_3 R_3 + \ldots\ldots\ldots\ldots + C_n R_n + C$$

حيث أن:

Y= الأداء المالي للشركات

$C_1$= وزن النسبة الأولى المحتسب

$R_1$= النسبة الأولى

n= عدد النسب

C= مقدار ثابت

**المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي وأهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية**

تعتبر المؤسسة الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني والدولي، ولذلك ظهرت الحاجة الى تقييم أداءها وهذا للتأكد من كفاءة كل العوامل المساهمة في بقائها، وتعتبر عملية القياس بمثابة القاعدة الأساسية لعملية التقييم، هذا الأخير الذي يعتبر بمثابة الوظيفة الأساسية واللازمة في المؤسسة الاقتصادية.

**الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء**

تقييم الأداء المؤسسي عملية تسعى الادارة من خلالها الى تحديد العناصر لديها وشكل أدائها، وهو وسيلة فعالة للحصول على حقائق وبيانات من شانها أن تساعد على تحليل وفهم مختلف الأحداث والعمليات المتعلقة بالمؤسسة، وينظر الى عملية تقييم الأداء على أنها: " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت اليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا، وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية"[1]، من هذا التعريف يتضح أن الأداء في المؤسسة يمكن الحكم عليه بقياس النتائج المتحصل عليها في نهاية فترة محددة والتي يمكن أن تفسر فعالية المؤسسة (نسبة انجاز الهدف) وكفاءتها (الاستخدام العقلاني للموارد).

[1]- السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص30.

أما تقييم الأداء المالي في المؤسسة فيعرف بأنه: "تقديم حكم ذو قيمة حول تسيير الموارد الطبيعية والمادية والمالية، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية والحكم على درجة الكفاءة" [1]، كما ويعرف على أنه العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين/النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي[2]، كما يقصد به "مدى تحقيق القدرة الايرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد ايرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي". [3]

يستوجب الأمر أن يؤدي تقييم الأداء المالي الى تحقيق نتائج ايجابية من ناحية تحسين الأداء ورفع الكفاية عند تحقيق الأهداف المرسومة، وذلك لأن الهدف المنتظر من تقييم الأداء المالي ليس الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات وانما أيضا يساهم في تحليل أسبابها بقصد الوصول لوسائل لعلاجها.

ان عملية تقييم الأداء الناجحة لا بد أن تتسم بالخصائص التالية: [4]

- أن تشمل جميع الوحدات الاقتصادية وأنشطتها؛
- أن تكون جميع المؤشرات والمقاييس المستخدمة أثناء عملية التقييم واضحة بالنسبة للقائم بالتقييم؛
- أن تتميز بالسرعة الموافقة للأداء المقيم الذي يتسم بالحركية؛
- التكامل مع العملية الإدارية والإستراتيجية؛
- الاستمرارية في التقييم على الأجل الطويل بصفة دورية ومنتظمة.

أما الركائز التي يجب أن تتوفر في عملية التقييم فتتمثل في:

- التحديد الدقيق للأهداف الرئيسية والأهداف الجزئية؛
- الاختيار السليم للمقاييس والمؤشرات المستعملة ولا بد أن تركز على أهداف المؤسسة المحددة سلفا؛
- تدريب المقيمين تدريبا جيدا على هذه المقاييس والمؤشرات؛

[1]- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، 2000، ص 39.

[2]- محمود جلال أحمد، طلال الكسار، **استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات** بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص07.

[3]- دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص34.

[4]- محمد الصغير قريشي، **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22و23 نوفمبر 2011، ص111.

- توفير المعلومات والبيانات اللازمة لقياس الأداء المالي؛
- التغذية العكسية في الوقت المناسب.

ويمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، وأيضا تهتم بمختلف الأنشطة في المؤسسة وتتأكد من حسن سيرها.

ومن أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء المالي من تحقيق أهداف اجرائها، لا بد وأن تتوفر فيها مجموعة من الشروط وهي:[1]

- توفر المعلومات الكافية: فيجب على المؤسسة أن تتحصل على المعلومات بمختلف الطرق المتاحة لديها، وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها.
- تحديد معدلات الأداء المرغوب: يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء المالي تمكنها من تحديد نسبة انجازاتها وتطورات أدائها، وهذا من أجل تسهيل عملية المقارنة.
- استمرارية عملية التقييم: ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تطول أو تقصر.

**الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية:**

يعتبر تقييم الأداء بمثابة مراجعة ومراقبة لبقية سياسات مديرية تسيير الموارد البشرية، فمن خلال نتائج تقييم الأداء تستطيع الادارة الحكم على:[2]

- مدى نجاح سياسة الاختيار، اذ أن التقييم يفحص ما اذا كان الشخص المناسب مكلفا بالوظيفة التي تتفق مع ميوله وقدراته وتتناسب مع مؤهلاته وتنسجم مع مستوى طموحه.
- تقرير مدى سلامة الاختبارات التي تجرى للعاملين، أو بمعنى آخر مدى توافر خاصيتا الصدق والثبات.
- مدى صلاحية برامج التدريب، أي مدى استجابتها للحاجة الى التدريب، ومدى فعالية هذه البرامج وتنمية مهارات العاملين وزرع القيم الثقافية المناسبة.
- ويتبين للادارة ما اذا كان نظام الحوافز مناسب ويستجيب لحاجيات الأفراد وتطلعاتهم، أو ما اذا كان خلل أو قصور في منظومة الحوافز.

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص138.

[2]- محمد الصغير قريشي، **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23نوفمبر2011، ص 111.

- كما يستدل على قدرات المشرفين على قيادة مرؤوسيهم وتوجيههم خصوصا اذا انتظمت عملية التقييم وتضمنت هذه الأخيرة تقييما متبادلا بين المشرفين ومرؤوسيهم، فان ذلك يتبعه المشرف مع العمال.
- يساهم تقييم الأداء في تقييم كل من طرق العمل وأداء العمال اذ تعكس المعلومات ما اذا كان مكان القيام بتنفيذ المطلوب يتم بشكل أفضل أم لا؟، هل تم وضع الخطط بشكل جيد؟، هل نظمت الأشياء بشكل جيد؟، هل كان التنسيق والاتصالات كافيين؟، هل توافرت المواد الضرورية؟، لا شك أن الاجابة الصحيحة على مثل هذه الحالات لها أهمية كبيرة في امداد سياسة مديرية الموارد البشرية، والنظام الكلي للمؤسسة بمعلومات قيمة لاتخاذ قرارات مستقبلية.
- يعتمد تقييم الأداء كمدخل لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد، وتوفير الوسائل التي تساعد المديرين في توجيه وتطوير أداء الأفراد والتخطيط المستقبلي للعمل وتنمية المهارات والقدرات والعلاقات بين مختلف مستويات اتخاذ القرار من ناحية، والعاملين من ناحية أخرى.

اذن فالأداء المالي يستمد أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية، حيث يعتبر من أهم الركائز التي يعتمد عليها لتسطير السياسات العامة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، كما ويوفر للادارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة، بغض النظر عن نوعية هذه القرارات.

**الفرع الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي**

عموما يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء المالي في خمسة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، وهي بالترتيب كما يلي: أولا جمع البيانات والمعلومات الضرورية لعملية التقييم، ثانيا تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الاحصائية، ثالثا اجراء عملية التقييم، رابعا اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم، خامسا تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات .[1]

**أولا- جمع المعلومات الضرورية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة للعملية عن نشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الانتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الانتاجية ورأس المال وعدد العاملين، ان جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، اضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في نفس القطاع أو في الاقتصاد الوطني، أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في اجراء المقارنات.

[1]- مجيد الكرخي، **تقويم الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص39.

**ثانيا– تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

**ثالثا– اجراء عملية التقييم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

**رابعا– اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** ان نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخططة، وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها فان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت، والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

**خامسا– تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** ان تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الانتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة، وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.[1]

ويمكن تلخيص عملية تقييم الأداء في الخطوات التالية:[2]

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن ضعف الأداء المالي الفعلي، وهذا من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- الحصول على مجموعة القوائم والتقارير المالية السنوية، حيث ان من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات المالية والقوائم السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسبة الربحية والسيولة والرفع المالي، واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في ذلك على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب.

[1]- مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص39.

[2]- مسعود درواسي وضيف الله محمد الهادي، **دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص1.

ويمكن تلخيص مراحل تقييم الأداء المالي السابقة في الشكل التالي:

**الشكل رقم 10: مراحل تقييم الأداء المالي**

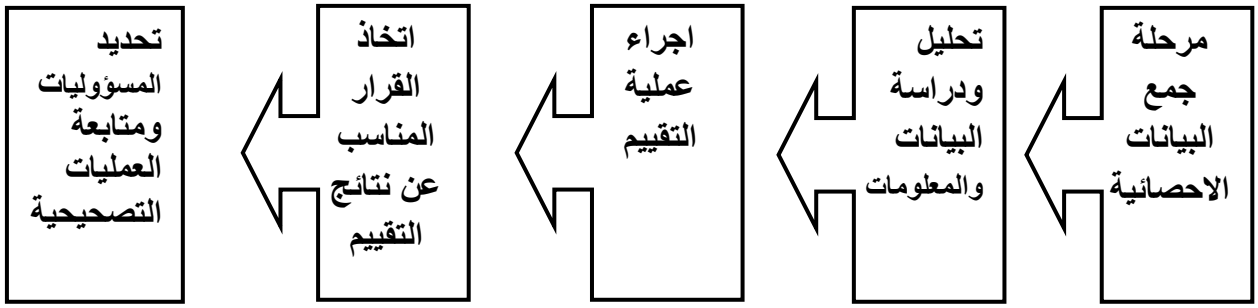


**المصدر**: من اعداد الباحثة، بالاعتماد على مجيد الكرخي، تقويم الأداء، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

**المبحث الثالث: المؤشرات المالية ومحاسبة القيمة العادلة**

يتوقف الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على قدرتها على انشاء القيمة وهذا تبعا لأهداف النظرية المالية الحديثة، وهذا لا يتحقق الا من خلال مؤشرات يمكنها تقييم الأداء المالي.

**المطلب الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي**

تعد مرحلة جمع المعلومات الأولى والأهم في مراحل عملية تقييم الأداء المالي، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، فيشترط في المعلومات الجودة وأن تكون في الوقت المناسب، وهناك عدة مصادر لها.

**الفرع الأول: المصادر الخارجية**

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها الى نوعين:

1. **المعلومات العامة:** وتتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي، حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.[1]
2. **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في اجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 200.

لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة، وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب، "وهذا النوع من النسب قد تتحصل عليه المؤسسة من: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت. ..، لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر".[1]

**الفرع الثاني: المصادر الداخلية**

تتمثل المعلومات المتحصل عليها من المصادر الداخلية في المعلومات التي يتم الحصول عليها عموما من مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في: الميزانية وجدول حساب النتائج وكذا الملاحق.

**1-الميزانية:** تقدم مصلحة المحاسبة الى المسيرين المكلفين باجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية، ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من اعدادها والتي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء، "وتعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة (الخصوم)، وأوجه استخدامات هذه الأموال (الأصول)، وذلك في زمن معين عادة ما يكون في نهاية السنة".[2]

ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات (مادية ومعنوية)، وتليها المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة...)، وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقق كالعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة، والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق).

أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لاعادتها الى أصحابها، الى غاية الأموال التي تعاد الى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.[3]

وتكمن قيمة الميزانية المالية في المؤسسة باعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى.

[1]- الياس بن ساسي، **التسيير المالي والادارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص50.
[2]- شعيب شنوف، ج1، مرجع سابق، ص77.
[3]- الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25، مرجع سابق، المادة 220، الفقرة01.

**2-جدول حساب النتائج:** يعد جدول حساب النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى؛[1]

المعلومات المقدمة في حساب النتائج هي كالآتي:[2]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية مثل: الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، الفائض الاجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة الى شركات المساهمة.

تتم المقاصة بين عناصر الموجودات والأعباء، ويقدم في جدول حسابا النتائج:

- اذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها في محل المقاصة؛
- اذا كانت ناتجة عن مجموع معاملات أو حوادث متجانسة أو مماثلة؛
- اذا كان مثل تلك المقاصة يفرضها التنظيم أو يأذن بها.

**3 -الملاحق:** الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، هدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر، ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجهة اليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد

[1]- الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25، مرجع سابق، المادة 230، الفقرة 1، 2،7.
[2]- الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25، مرجع سابق، المادة 230، الفقرة 1، 2، 7.

لها، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات: المعلومات المكممة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، المعلومات غير المرقمة تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.[1]

**المطلب الثاني: المؤشرات المالية**

تعددت مؤشرات تقييم الأداء المالي وتنوعت وهذا نظرا لكثرة الاستعمال واتساع دائرة التقييم في المؤسسة، ويعرف المؤشر بأنه "عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو جزء من عملية أو نظام بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد، مقبول في إطار إستراتيجية المؤسسة"[2]، والمؤشر الجيد هو الذي يمكن من عملية قياس الأداء بصورة فعالة ويجب أن يتوفر على:[3]

- **معنوية المؤشر**: ويقصد بها أن لا يكون مبهما، بل يجب أن تعكس المعلومة التي يقدمها الأداء أو النتيجة التي نرغب في قياسها وذلك بشكل دقيق وعلمي؛
- **الوضوح:** يقصد بوضوح المؤشر أن يكون سهل الفهم من طرف الجميع.
- **سرعة الحصول على المؤشر**: وهذا من أجل أن يضمن للمؤسسة القيام بالتصحيحات اللازمة وفي الوقت المناسب؛
- **الشمولية:** وتعني أن المؤشرات تغطي كافة العمليات وأنشطة المؤسسة، ومن المستحسن اعتماد المؤسسة على بعض المؤشرات الشاملة التي تسمح بتقديم صورة إجمالية عن نشاط المؤسسة.

وتنظر المؤسسات الحديثة إلى مؤشرات قياس وتقييم الأداء كإستراتيجية لتحقيق الأهداف والنتائج، ومؤشر قوي للنجاح أو الإخفاق التنظيمي، لهذا تعتبر بمثابة الترمومتر الطبي للمؤسسة من حيث قياس صحة المؤسسات الحديثة ونجاحها في أداء مهامها على الوجه المطلوب، ولا تتوقف وظيفة المؤشرات كونها وسيلة للقياس والتقييم فقط، بل تتعداها الى أكثر من ذلك فهي ليست مجرد تعبير رقمي من حيث الدلالة اذ تعتبر وسيلة أكثر تعقيدا في صورة تجميع لقاعدة بيانات شاملة حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، لذا يتوجب على المؤسسة تركيز الاهتمام على الاختيار الجيد للمؤشرات التي تعكس أهدافها وإستراتيجيتها.

[1]- الجريدة الرسمية رقم 19المؤرخة في 2009/03/25، مرجع سابق، المادة 260، الفقرة 01.

[2]- السعيد بريش ونعيمة يحياوي، **أهمية التكامل بين أدوات ومراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 22 و23 نوفمبر 2011، ص299.

[3]- السعيد بريش ونعيمة يحياوي، مرجع سابق، ص 300.

وتعرف مؤشرات قياس الأداء بأنها: "مقاييس مالية وغير مالية تستخدم للمساعدة في التأكد من أن المؤسسة نجحت في تحقيق أهدافها وعمل التقدم اللازم، فمن خلال هذه المؤشرات يتم التعرف على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المحددة من خلال استراتيجياتها" [1] ، ويتم قياس وتحديد مؤشرات الأداء بناء على معايير تحددها طبيعة مهام ونشاطات المؤسسات، ويمكن تصنيف أنواعها في الجوانب التالية:

- مؤشرات كمية: كالاحصاءات والبيانات الرقمية المختلفة.
- مؤشرات تطبيقية: تتعامل مع عمليات المؤسسة الموجودة.
- مؤشرات توجيهية: توضح ان كانت المؤسسة تتحسن وتتقدم أم العكس.
- مؤشرات عملية: توضح مدى رضا المؤسسة عن أسلوب رقابة التغيير الفعال.

كما أن هناك أنواع عديدة أخرى من المؤشرات، تختلف حسب زاوية النظر أو المعيار المعتمد في التقسيم، منها: [2]

- المؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية: المؤشرات الشخصية هي التي يكون مردها تصورات وتقييمات الأفراد الذين لهم علاقة مع المؤسسة، أما المؤشرات الموضوعية فهي التي تؤدي الى نفس النتيجة مهما كان المقيم، أي أنها لا يمكن أن تولد تناقضات في كل مرة تجري عملية التقييم؛
- المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية: المؤشرات النوعية هي مؤشرات يصعب قياسها في أغلب الحالات مثل رضا العميل، الجودة، الميزة التنافسية...الخ، أما المؤشرا الكمية فهي العكس أي تسهل عملية قياسها كالمردودية والقيمة المضافة ...الخ؛
- المؤشرات الشاملة والمؤشرات الجزئية: المؤشرات الشاملة تقدم نظرة كلية عن أداء المؤسسة (النظام الكلي)، أما المؤشرات الجزئية فتسمح بقياس كفاءة وفعالية الأنظمة الجزئية؛
- المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية: المؤشرات المالية هي تلك المؤشرات التي تعتمد في حسابها على المعلومة المحاسبية والمالية في المؤسسة مثل العائد على الأصول، السيولة، التوازن المالي...الخ، أما المؤشرات غير المالية فتظهر بوجهين وجه داخلي يتجه نحو العمليات الأساسية كارضاء العميل، الجودة...الخ، أما الوجه الثاني فيرتبط بالمحيط وتطورات الطلب والمنافسة؛
- مؤشرات الكفاءة ومؤشرات الفعالية: مؤشرات الكفاءة يقصد بها المؤشرات التي تسمح من التأكد على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة، أما مؤشرات الفعالية فتعبر عن درجة تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الى الوصول اليها.

[1]- ناصر محمد العديلي، كيف نقيس مؤشرات الأداء، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 5705، www.aleq.com/2009/05/25

[2]- مريم شكري محمود نديم، **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص ص 34-35.

إن مؤشرات الأداء المالي الفاعلة تساعد المؤسسة الاقتصادية على صنع القرارات الملائمة واتخاذ الإجراءات الصحيحة السليمة وهذا من خلال:[1]

- التحقق من مستوى جودة أعمالها؛
- التأكد من المضي قدما نحو تحقيق الأهداف المرجوة؛
- معرفة مستوى رضا العملاء؛
- التحقق من مدى السير الحسن للعمليات وفق ماهو متوقع؛
- معرفة امكانية اجراء التحسينات ومحلها من العمليات.

**المطلب الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي**

تعتبر نسب ومؤشرات التوازن المالي أداء للرقابة وتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وأيضا وسيلة لاظهار الانحرافات وبيان أسبابها وتفسيرها، وتعتمد المؤسسة في تقييم ومراقبة أدائها على جملة من المؤشرات نذكر منها: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، وكذا اعداد الميزانية والميزانية المختصرة والاستفادة من مختلف عناصرها من أجل تقييم الأداء المالي.

**الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي**

ويقصد بالتوازن المالي: "ذلك التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها، فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال، أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري"[2]، والمؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى من التوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموال قصيرة الأجل أي أقل من سنة، وأفضل مؤشر يمكن أن يبين مدى احترام قاعدة التوازن الأدنى هو مؤشر رأس المال العامل.

ان التوازن المالي ماهو الا وضعية مثالية للمؤسسة، وهو مبنى على فكرتين أساسيتين هما:

[1]- وائل محمد صبحي ادريس وطاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص69.
[2]- جميل أحمد توفيق وعلي شريف، **الادارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص17.

- ✓ هامش الأمان للمؤسسة هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أو ما يعرف بصافي رأس المال العامل، وحتى تحافظ المؤسسة على هذا المستوى من الهامش فانه يجب عليها مقابلة كل زيادة في الأصول الثابتة بزيادة تعادلها على الأقل في الأموال الدائمة.
- ✓ ان كل تغير في نشاط المؤسسة يولد احتياج اضافي للتمويل، أو كما يعرف بتغيير احتياجات رأس المال العامل وهذا التغير يجب أن بغطى بمصادر تمويلية دائمة.

وتسعى المؤسسة الاقتصادية الى البحث في سبل تحقيق التوازن لأهميته في أنه:[1]

- يؤمن تغطية احتياجات الاستثمار الثابت بالأموال طويلة الأجل، والمتداول بالديون قصيرة الأجل.
- يجنب المؤسسة خطر العسر المالي.
- يكشف تحليله على درجة الاستقلال المالي للمؤسسة.
- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة والمخاطر المرتبطة بها.
- يحقق الرقابة على مختلف التدفقات النقدية.
- يقيم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التأكد من الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة.

أما بالنسبة **لمؤشرات التوازن المالي**، فهناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي وهي:[2]

**أولا– رأس المال العامل:** وهو من أهم مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان، ويعرف بأنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة، أي أن رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة أي التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة والذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة تقل عن سنة، ففكرة رأس المال العامل هامة جدا في الدراسة المالية لأن رأس المال العامل يعبر عن التوازن المالي الاجمالي وبالضبط أحد شروطه، كما يمتاز بالتغير بمرور الزمن وتبعا لدوران الأموال.

وهناك عدة مفاهيم لرأس المال العامل، المفهوم الأكثر استعمالا لدى المحاسبين رأس المال العامل الصافي (الدائم)، أما عند الاقتصاديين فنجد رأس المال العامل الإجمالي.

[1]- السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص259.

[2]- عبد الحليم كراجة، **الادارة المالية والتحليل المالي**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص-ص 53-56.

**1 -رأس المال العامل الصافي:** وهو الفرق بين الأموال الدائمة والاستثمارات[1]

**رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة – الاستثمارات**

**رأس المال العامل الصافي= الأصول المتداولة– الديون قصيرة الأجل**

**2 -رأس المال العامل الاجمالي:** وهو عبارة عن اجمالي الأصول المتداولة في دورة الاستغلال، أي الأصول التي تتداول في فترة أقل من سنة، أو العناصر التي يتم تحويلها في أقرب وقت الى سيولة، ويحسب بالعلاقة التالية:[2]

**رأس المال العامل الاجمالي= قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة**

أو

**رأس المال العامل الاجمالي= مجموع الأصول – الأصول الثابتة**

ويتجزأ رأس المال العامل الاجمالي الى:[3]

أ. **رأس المال العامل الخاص:** وهو عبارة عن الفرق بين الأموال الخاصة والاستثمارات، ويعبر عن الفائض من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الأصول المتداولة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل تمول أيضا جزءا من الأصول المتداولة، ويمكن حساب رأس المال الخاص بالعلاقتين:

**رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة**

**أو**

**رأس المال العامل الخاص= الأصول المتداولة– مجموع الديون**

**ب. رأس المال العامل الأجنبي:** وهو عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج قصد تمويل عملياتها، ويحسب كما يلي:

**رأس المال العامل الأجنبي= الديون الطويلة الأجل+ الديون قصيرة الأجل**

---

[1]- شباح نعيمة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوبGMSud)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008/2007، ص ص 69-70.

[2]- شباح نعيمة، مرجع سابق، ص70.

[3]- عدنان هشام السامرائي، **الادارة المالية- منهج تحليلي شامل**، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1993، ص 195.

أما عن **الحالات الممكنة لرأس المال العامل**، فنجد ثلاث حالات:[1]

**أ-اذا كان رأس المال العامل موجبا:** (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة)، يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وهي تتمتع ب وضع مالي جيد من حيث توازنها المالي، الا أن هذا المؤشر الموجب لا يجب أن تكون قيمته مرتفعة لأن هذا يعني أن المؤسسة تعتمد اعتمادا كبيرا على الأموال الدائمة ذات التكلفة المرتفعة لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما يتسبب في تجميد الأموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة.

**الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب**

| الأصول الثابتة | الأموال الدائمة |
|---|---|
| الأصول المتداولة | رأس المال العامل |
| | القروض قصيرة الأجل |

ب-**اذا كان رأس المال العامل سالبا:** (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة)، يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، وهذا يستدعي الى أن تبحث المؤسسة عن موارد أخرى لتغطي العجز في التمويل وبالتالي مواجهة الصعوبات وضمان التوازن المالي.

**الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب**

| الأصول الثابتة | الأموال الدائمة |
|---|---|
| رأس المال العامل | القروض قصيرة الأجل |
| الأصول المتداولة | |

**ج-اذا كان رأس المال العامل معدوما:** (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة)، وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، تعتبر الوضع الأمثل لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة، لكن لا يعني هذا أنها محبذة فهي حالة تعبر عن دنو المؤسسة من خطر عدم القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل، لأنها لا تملك مصدر تمويلي مستقبلي.

**الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم**

| الأصول الثابتة | الأموال الدائمة |
|---|---|
| الأصول المتداولة | القروض قصيرة الأجل |

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص83.

هناك العديد من العناصر في الميزانية والتي بزيادتها أو بنقصانها يتأثر رأس المال العامل، ويتجلى بوضوح في اجلدول التالي:

**الجدول رقم08: العناصر المؤثرة في رأس المال العامل**

| العمليات المنقصة من رأس المال العامل | العمليات التي تزيد من رأس المال العامل |
|---|---|
| **1 زيادة الأصول الثابتة:**<br>• **قيم معنوية**<br>• **قيم ثابتة**<br>• **قيم أخرى**<br>**2 انخفاض الأموال الدائمة:**<br>• **نقص الأموال الخاصة:**<br>✓ **توزيع الاحتياطات**<br>✓ **توزيع أرباح الأسهم**<br>✓ **اقتطاعات لفائدة المستغل**<br>✓ **خسائر الاستغلال**<br>• **تسديد الأموال المقترضة** | **1 زيادة الأموال الدائمة:**<br>• **زيادة الأموال الخاصة: زيادة رأس المال والاحتياطات، اعانات الاستثمار...الخ**<br>• **زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.**<br>**2 انخفاض الأصول الثابتة:**<br>• **التنازل عن الاستثمارات المعنوية الثابتة والأخرى.** |

**المصدر**: علجيمي حسن لخلف، **السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير، التسيير المالي والتحليل المالي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص41.

**ثانيا-احتياجات رأس المال العامل:** يرتبط الاحتياج من رأس المال العامل ارتباطا وثيقا بدورة الاستغلال والتي يقصد بها: الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط ولحظة تحصيل المؤسسة نقدا مالها من حقوق على عملائها، أما تعريف احتياجات رأس المال العامل فهو: إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، وهي تمثل الفرق بين إجمالي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقق من جهة ومن جهة أخرى الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية، ويحسب بالعلاقة التالية: [1]

[1]- بوعلام بوشاشي، **المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص110.

**احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال+ القيم القابلة للتحقق)-(الديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية)**

أو

**احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة-القيم الجاهزة) -(الديون القصيرة الأجل-سلفات مصرفية)**

عند حساب احتياج رأس المال العامل تصادفنا ثلاث حالات:[1]

**أ-احتياج رأس المال العامل موجب:** يحدث هذا عندما لا تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعداها الى الموارد الأخرى، لذا لا بد وللمؤسسة أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز.

**ب-احتياجات رأس المال العامل معدوم:** وهي حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية.

**ج-احتياجات رأس المال العامل سالب:** هو الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي، دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

**كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.**

**ثالثا- الخزينة:** يمكن تعريفها على أنها "مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال، أي ماتستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال"، ويمكن حسابها كما يلي:[2]

**الخزينة= القيم الجاهزة- سلفات مصرفية**

أو

**الخزينة= رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل**

[1]- بوعلام بوشاشي، مرجع سابق، ص 112.
[2]- ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار المحمدية، الجزائر، 1999، ص51.

اذن فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها، وتأخذ ثلاث حالات: [1]

**أ-خزينة موجبة:** وهذا يعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل، وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دلا هذا على وجود سيولة مفرطة تؤثر على مردودية المؤسسة سلبا ان لم تستغل في استثمارات جديدة.

**ب-خزينة سالبة:** وهذا يدل على أن رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، وهذا دليل على عدم وجود توازن مالي في المؤسسة، وهذا ما يستدعي المؤسسة الى الاقتراض ومنه تحمل تكاليف أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وهذا بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال الى الافلاس.

**ج-خزينة معدومة:** وتعني أن رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل متساويين، وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد ان وجدت.

والشكل الموالي يوضح هذه الحالات:

**الشكل رقم 11: حالات الخزينة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **احتياجات رأس المال العامل** | **رأس المال العامل** | **احتياجات رأس المال العامل** | **رأس المال العامل** |
| **الخزينـة** | | **الخزينــة** | |

**المصدر**: اعداد الباحثة بالاعتماد على: ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار المحمدية، الجزائر، 1999، ص51.

اذن ومن خلال الشكل، يتضح أنه يتحقق التوازن من خلال الخزينة فتضاف الى السيولة اذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، أو تنقص لتصبح سالبة اذا كان رأس المال العامل المتواجد لا يغطي احتياجات رأس المال العامل، ولذلك فالخزينة هي عامل تعديل بينهما.

[1]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص51.

**الفرع الثاني: النسب المالية**

من الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي النسب المالية والتي تمثل حزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي، وتنعكس آثارها على الأداء للمؤسسة، فعند تقييم الأداء المالي للمؤسسة أو بصفة عامة القيم بالتحليل المالي في المؤسسة يمكن استخدام عدد ضخم من النسب المالية المختلفة، والشكل التالي يوضح الاطار العام للنسب المالية التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

**الشكل رقم12: الاطار العام للنسب المالية**

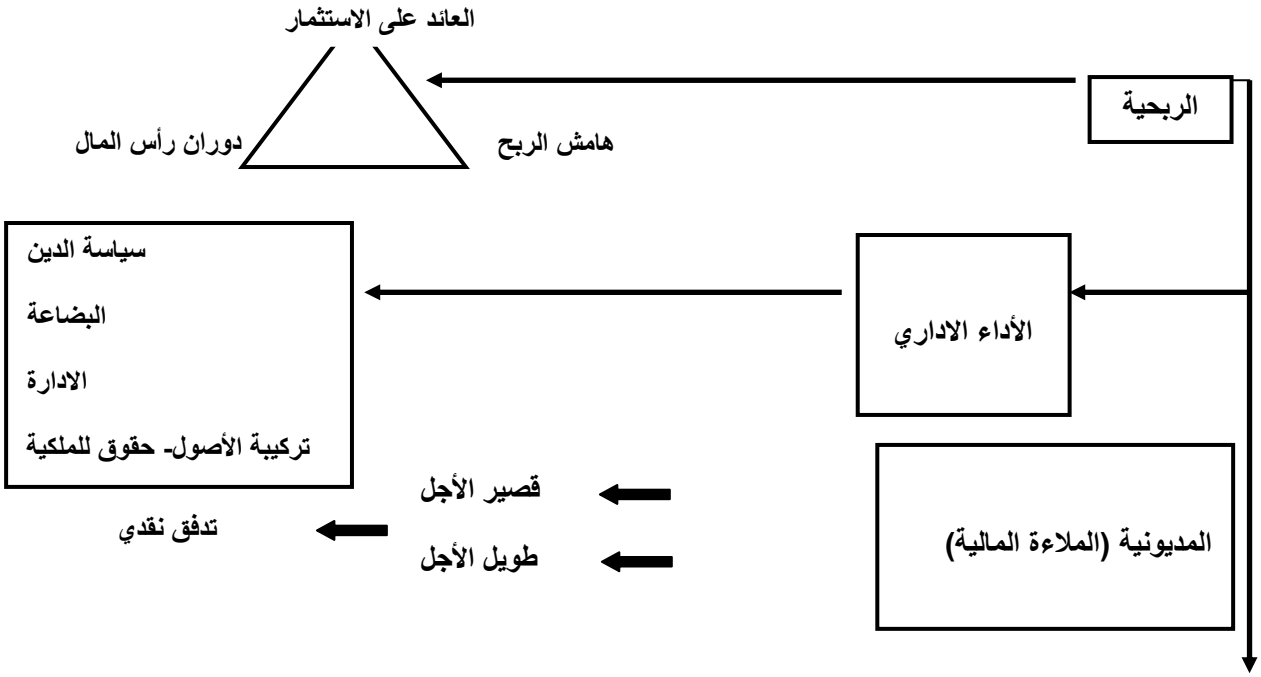


**المصدر**: محمود جلال احمد، طلال الكسار، **استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص07.

يعد أسلوب تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال، وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة المالي في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وادارة الأصول والخصوم.[1]

[1]- محمود جلال أحمد، طلال الكسار، مرجع سابق، ص 08.

ويمكن القول بأن النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست هي الغاية وانما هي في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الاجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والنقدي والداء وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل.

والنسب المالية ماهي الا علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الاخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام، ومن جانب آخر فان نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء الا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية، ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء، ويمكن تصنيف النسب الى أربع مجموعات رئيسية:[1]

**1 نسب التمويل:** الهدف منها اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ونبين ذلك في الجدول التالي:

**الجدول رقم09: نسب التمويل**

| النسبة | العلاقة | التعليق |
|---|---|---|
| التمويل الذاتي | الأموال الدائمة / الأصول الثابتة | تقيس مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، منها يمكن استنتاج وجود رأس مال عامل أم لا، حدها الأدنى هو 1، والمتوسط هو 1.2. |
| التمويل الخاص | الأموال الخاصة / الأصول الثابتة | تعني قدرة أموال المساهمين على تغطية الأصول الثابتة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض الطويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل. |
| الاستقلالية المالية | الأموال الخاصة / مجموع الديون | تقيس درجة الاستقلالية المالية عن الدائنين، القيمة النموذجية المتوسطة لها هي 0.5. |
| التمويل الخارجي | مجموع الديون / مجموع الأصول | تبين قدرة تغطية موجودات المؤسسة بالأموال الخارجية (ديون)، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة. |

**المصدر**: مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص45.

[1]- محمود جلال أحمد، طلال الكسار، مرجع سابق، ص12.

**2-نسب السيولة:** وهي مؤشر مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل، وهي "تمثل نسبة كل جزء من الأصول المتداولة الى مجموع الديون قصيرة الأجل"[1]؛

ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية:[2]

أ. **نسبة سيولة الأصول:** وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة السيولة: الأصول المتداولة/ مجموع الأصول**

وتتمثل الحالات المتعلقة بنسب السيولة في:

- **اذا كانت أكبر من 0.5:** يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة، وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح، وهذا ما يدل بأن نوعية المؤسسة تجارية.
- **اذا كانت أقل من 0.5:** يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية، ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها وبالتالي تعطي امكانية تحسين مردودية المؤسسة، فالمؤسسة في هذه الحالة هي مؤسسة صناعية.

**ب-نسبة السيولة العامة:** تقيس مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها الديون قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة الآتية:

**نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل**

- **اذا كانت نسبة السيولة العامة أكبر من 1:** معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة، وبالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الوفاء.
- **اذا كانت نسبة السيولة العامة أقل من 1:** المؤسسة في وضعية حرجة، عليها أن تزيد من قيمة الأصول المتداولة أو تخفض من الديون قصيرة الأجل.

ج-**نسبة السيولة المختصرة:** (خزينة عامة) تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق دون اللجوء الى بيع مخزوناتها، أي هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى السيولة التامة، ولكي تكون مثالية لا بد لها وأن تكون محصورة في المجال التالي: 0.3 < نسبة السيولة المختصرة < 0.5

[1]- جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص114.
[2] جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص-ص 114-115.

وتحسب كما يلي:[1]

**نسبة السيولة المختصرة= (القيم الجاهزة+ القيم غير الجاهزة)/ الديون قصيرة الأجل**

**د-نسبة السيولة الآنية:** تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل، وهذا بالاعتماد على سيولة موجودة حاليا تحت تصرفها، والقيمة المثلى لها لا بد وأن تكون محصورة في المجال 0.25 < نسبة السيولة الآنية < 0.33.

**هـ- نسب هيكلة الخصوم:** تستخرج من خلال النسب التالية:

**نسبة هيكلة الأموال الخاصة= (الأموال الخاصة/ مجموع الأصول) *100**

**نسبة هيكلة الديون قصيرة الأجل= (الديون قصيرة الأجل/ مجموع الخصوم) *100**

**3-نسب النشاط:** تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة، والجدول الموالي يلخص أهم هذه النسب:

**الجدول رقم10: نسب النشاط**

| النسبة | العلاقة | التعليق |
|---|---|---|
| دوران المخزون | $\frac{\text{متوسط مخزون السلع}}{\text{تكلفة (مشتراة أو مباعة)}} \times 360$ | تقيس لنا هذه النسبة مدى تصريف المخزونات باختلاف أنواعها (سلع، مواد أولية، منتجات تامة الصنع...)، أي تدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها وكل زيادة فيها تؤدي الى الزيادة في احتياجات رأس المال العامل. |
| دوران الزبائن | $\frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$ | تعطي مدة ممنوحة للزبائن للتسديد، وعادة لا يجب أن تزيد عن سنة ويجب أن تكون هذه المدة أقل من مدة الموردين. |
| دوران الموردين | $\frac{\text{الموردين + أوراق دفع}}{\text{المشتريات}} \times 360$ | تبين المدة الممنوحة من طرف الموردين للتسديد، وعادة تكون سنة، الا أنه على المؤسسة أن ترفع من هذه المدة بالمقارنة مع مدة الزبائن. |

**المصدر**: مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 51.

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص 115-116.

**4-نسب الربحية (المردودية):** [1] ويقصد بالمردودية قدرة وسائل المؤسسة (مالية، مادية) على تحقيق النتيجة، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، ويعتبر مؤشر المردودية من أكثر مؤشرات الأداء المالي موضوعية، حيث يمكن من الحكم على الأداء المالي من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، فيعد هذا المؤشر أفضل من الربح أو النتيجة للحكم على أداء المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير الى حجم رأس المال أو الاستثمارات المتعلقة بها، بينما المردودية تربط بين الربح المحقق وحجم رأس المال المرتبط به، الأمر الذي يسهل اجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها واجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي الى نفس القطاع.

والجدول الموالي يلخص أهم نسب الربحية:

**الجدول رقم 11: نسب الربحية**

| النسبة | العلاقة | التعليق |
|---|---|---|
| ربحية الأصول | النتيجة الاجمالية / مجموع | تقيس هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من النتيجة الاجمالية، وتبين مردودية الأصول المستخدمة. |
| ربحية الأموال الخاصة | النتيجة الخطفية / الأموال | تقيس مردودية الأموال الخاصة، وهي نتيجة متحصل عليها من استخدام أموال المساهمين(الملاك)، وكلما كانت النسبة مرتفعة دل ذلك على كفاءة استغلال أموال المؤسسة. |
| ربحية النشاط | النتيجة الصافية / رقم الأعمال | تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، وهي تقيس نشاط المؤسسة وتبين هذه النسبة كفاءة المسيرين في ادارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية. |

**المصدر**: مبارك لسلوس، مرجع سابق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص51-52.

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 117.

**الفرع الثالث–مؤشرات اليسر المالي:**

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات الى تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المدى الطويل:

**أ–نسبة تغطية الفوائد:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع فوائد قروضها من الأرباح التي تحققها في دورة الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

**نسبة تغطية الفوائد= النتيجة قبل الفوائد والضرائب/ مصروف الفائدة**

**اذا كانت النسبة أكبر من 1:** دل هذا على قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها

**اذا كانت النسبة أقل من 1:** دل هذا على عجز المؤسسة عن تسديد فوائد قروضها، فهذه النسبة تعتبر مؤشر لمدى الأمان الموجود لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم.

**ب–نسبة التغطية لخدمة الديون طويلة الأجل:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية العادلة للمؤسسة على مواجهة أقساط القروض الطويلة الأجل التي حان موعد استحقاقها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:[2]

**نسبة خدمة الدين ط.أ= (صافي الربح+ الاهتلاكات والمؤونات)/ القسط الواجب تسديده من الدين ط.أ**

القسط الواجب تسديده هو قسط السنة التي تلي سنة التدفق النقدي، لكي تتمكن المؤسسة من تسديد أقساط ديونها يجب أن تكون النسبة أكبر من 1، وكلما زادت دلت على قدرة المؤسسة أكثر على مواجهة التزاماتها الطويلة.

**ج–نسبة التغطية الشاملة:** في الواقع تلتزم المؤسسة بدفع أقساط الديون طويلة الأجل وبعض العناصر، لذلك فهي بحاجة الى مؤشر شامل للحكم على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الكلية وهو مؤشر التغطية الشاملة، ويحسب بالعلاقة التالية:[3]

**نسبة التغطية الشاملة= الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة/ الالتزامات الثابتة**

**= [صافي الربح+الضريبة+الفوائد+الاهتلاكات+أقساط التمويل الايجاري] / [الفائدة+ أقساط التمويل الايجاري] +(أرباح الأسهم الممتازة)/1(–نسبة الضريبة)+ (أقساط الدين)].**

مقام هذه النسبة يشمل جميع الالتزامات المتوقعة على الشركة خارج نطاق تكاليف الاستغلال.

[1]- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2000، ص371.
[2]- محمد مطر، مرجع سابق، ص73.
[3]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص372.

**المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة والمؤشرات المالية**

ان المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية لا بد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم، وقد اهتمت العديد من الجهات المحاسبية المهنية مثل ,FASB IASB بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة المؤسسات في العالم، علما أن أي قرار لا يمكن له أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط به، وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملاءمة تعكس الواقع الاقتصادي.

وتعتبر القوائم المالية بمثا بةتقارير عن الأداء عن فترة مالية ماضية، توفر المعلومات الهامة اللازمة لتوضيح مدى نجاح أو فشل إدارة ال مؤسسة في تحقيق الأهداف، كما أنها تبرز الصعاب والمشاكل التي تتعرض لها الشركة.

كما تعتبر القوائم المالية بالنسبة للمؤشرات المالية المادة الأولية لإجراء التحليلات عليها والقيام بربط أرقام بعضها البعض، ويكمن الهدف من حساب المؤشرات إصدار أحكاما وتعليقا وشرحا وافيا حول البنية المالية للمؤسسة، اذ يفقد المؤشر فحواه دونما تعليق ، ويمكن قياس المؤشرات انطلاقا من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بهدف إصدار حكم عام حول الأداء المالي للمؤسسة آخذين بالاعتبار تأثير المؤشرات على مستوى قيمة المؤسسة، ومعدل النمو، ومن ثم إصدار حكم على الأطراف على الأطراف المتفاعلة في المؤسسة ، الشكل الموالي سنحاول من خلاله استخراج تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية نظريا:

**الشكل رقم 13: شكل توضيحي لتأثير التكلفة التاريخية والقيمة العادلة على المؤشرات المالية**

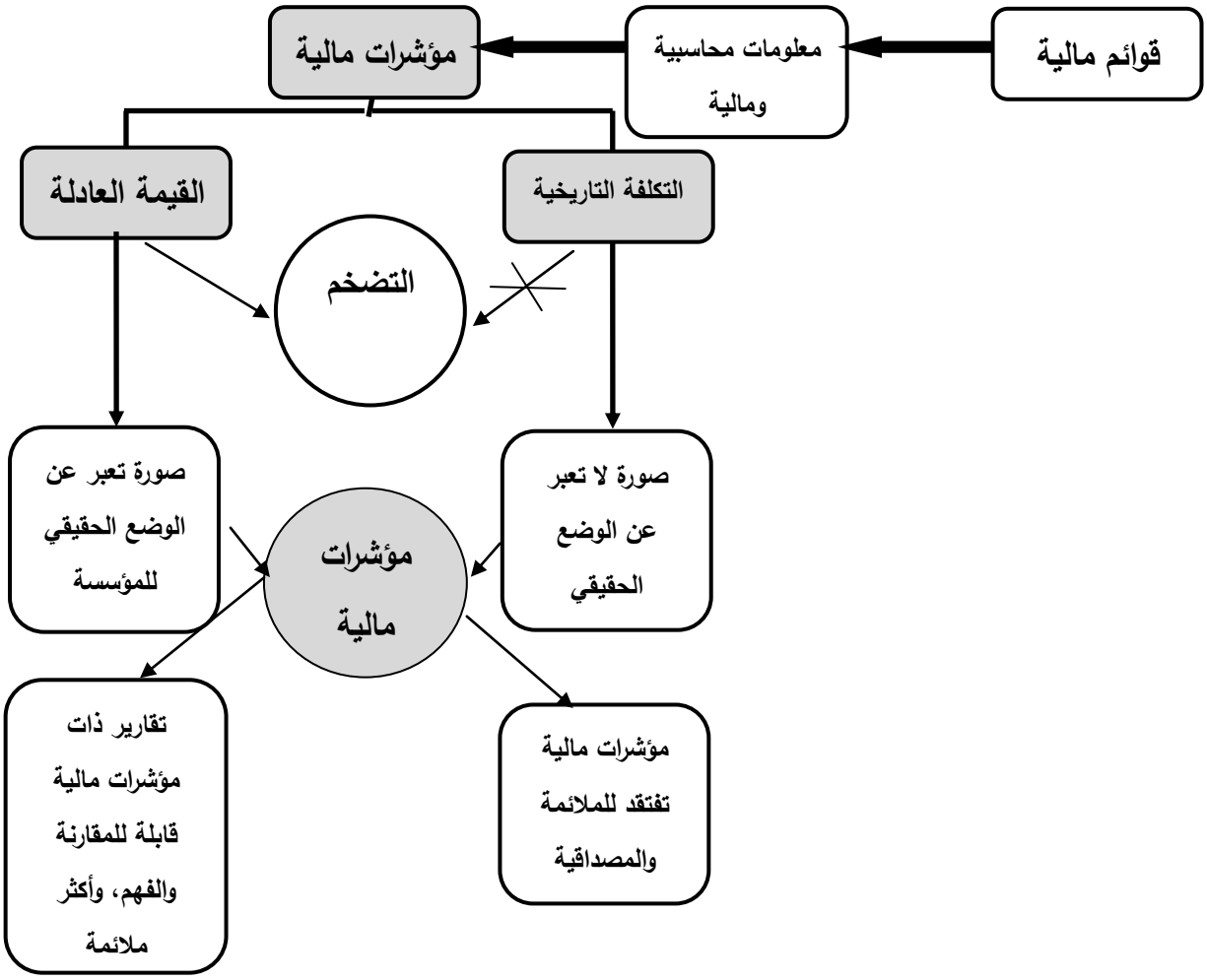


**المصدر**: اعداد الباحثة، بالاعتماد على خضر ياسين،القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، العدد 14.

من الشكل يلاحظ أن المؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة (القوائم المالية)، والتي تعد من الأدوات التحليلية المهمة فهي بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وتتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند اليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فان المؤشرات المالية التي تستند على التكلفة التاريخية تؤدي الى تشوهات في عملية قياس الأداء، وذلك لعدم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الخاصة بالأسعار خاصة في ظل الاقتصاد التضخمي الذي تشهده كل الدول ومنها الجزائر، والذي يؤدي الى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمؤسسة.

ان للتغير في مستويات الأسعار تأثيرا مباشرا ومهما على المؤشرات المالية، حيث يؤدي الى صعوبة احتساب المؤشرات المالية، وذلك مثلا عندما يتم شراء بعض أصول المؤسسة الاقتصادية في فترات أسعار

مختلفة، وهنا لا بد بالطبع أن تدرج هذه الأصول في الميزانية بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها، ونتيجة لذلك فان المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج صحيحة وتفقد معها مدلولها وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.[1]

من المعروف أن البيانات المالية تخضع لشروط وخصائص محددة ونوعية وتحكم آلية وفعالية القرارات، فمن المستحسن عند المستثمر أن يتحصل على معلومات مطابقة للواقع وحديثة، معناه تعطيه الصورة الوفية والصادقة للوضع المالي للمؤسسة التي يريد الاستثمار فيها والتعامل معها، لذلك يجب أن تكون المعلومات تعكس الحقائق الاقتصادية والأداء المالي للمؤسسة، وباستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي يسمح هذا بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي(الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية.[2]

إن إتباع محاسبة القيمة العادلة هو أكثر ملاءمة لمعرفة الأداء المالي للمؤسسة ، فالمعلومات التي يستند عليها لحساب مختلف المؤشرات المالية في المؤسسة تكون أكثر مصداقية ومعبرة عن الواقع إن هي أعدت وفقا للقيمة العادلة، ولهذا فان التوجه إليها (القيمة العادلة) كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق ملاءمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، وهذا ما يوفر لمستخدمي المعلومات المالية والذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، إذن : فللمعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية لا بد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية والملاءمة حتى يتمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم، وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي.

فالمؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم و في كثير من الأحيان يتم اتخاذ قرارات بناءا على العمليات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية، وتتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة هذه البيانات المالية التي تستند اليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فان إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة كما أنها تعزز الشفافية وبالتالي تكون مطابقة للواقع وأكثر مصداقية ، أما مبدأ التكلفة التاريخية والذي يعد الأهم والأوسع انتشارا من حيث الاستخدام يفرض على المحاسب اهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الأصول والخصوم، هذا

[1]- ماهر موسى درغام، تامر بسام الاغا، **العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**، المؤتمر الدولي التاسع حول: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء الأردن، 2013، بدون صفحة.

[2]- مسعود بوخالفي، مرجع سابق، ص 89.

ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات، اذن وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه القيمة العادلة الا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية.

وترى الباحثة أن مؤشرات تقييم الأداء المالي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لأخرى، وهذا ما تساعد عليه محاسبة القيمة العادلة لأنها توفر أساس منطقي وأقرب للواقع يجعل عناصر القوائم المالية المتشابهة تبدو كذلك، والعناصر غير المشابهة لا تبدو متشابهة، هذا ما يميزها عن التكلفة التاريخية التي تضعف من القابلية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المشابهة تبدو مختلفة والعكس، هذا يعني ضعف امكانية المقارنة بين نتائج الأعمال لهذه السنة مع السنوات السابقة للمؤسسة الاقتصادية، والسبب في ذلك اختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة، لأن طريقة القياس هذه تتأثر بالظروف الاقتصادية وكذلك المقارنة بين هذه المؤسسة الاقتصادية وأخرى مشابهة لها من نفس القطاع.

وفيما يلي سيتم عرض بعض المفاهيم والتي بابراز علاقتها بالقيمة العادلة يظهر لنا التأثير الذي قد يثبت نظريا لهذه الأخيرة على المعلومات المالية والمحاسبية:

**أولا– القيمة العادلة واتخاذ القرار:** ان نفع المعلومات المحاسبية يتوقف على من يتخذ القرار، ونوع القرار وكذا طريقة متخذ القرار في تحليل هذه المعلومات بصورة مناسبة والاستفادة منها، وهذا يستلزم أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة لمتخذ القرار حتى يمكن الاستفادة منها، وأيضا يجب أن تكون هذه المعلومات تعكس الواقع والوضع المالي للمؤسسة، وقيمها محينة وهذا من أجل أن تعطي الصورة الحقيقية للمؤسسة محل الاهتمام[1]، والقيمة العادلة توفر هكذا نوع من المعلومات، أي أنها توفر معلومات محينة.

**ثانيا– القيمة العادلة ومفهوم الحوكمة:** بشكل عام تعني الحوكمة "وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة، بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ومنح حق مساءلة ادارة الشركة لحماية المساهمين، والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها طويلة الأمد" [2]، ومن أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو اعادة الثقة بين المساهمين والإدارة، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها حوكمة الشركات هي جودة المعلومة المحاسبية والمالية، وهذا ما ساهم فيه استخدام القيمة العادلة ك أساس للقياس المحاسبي والمالي، فعند الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي سيساهم في الارتقاء بالإبلاغ المالي مما يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة لمستخدميها وكذا تعكس الواقع وهذا ما يؤدي الى المساهمة في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (مبدأ الإفصاح والشفافية) التي ترتكز على جودة المعلومة المحاسبية والمالية أي مدى

[1]- ثابت حسان ثابت، عبد الواحد غازي محمد، **التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة**، الملتقى الدولي حول : دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص373.

[2]– مركز أبو ظبي للحوكمة، **أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم**، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، 2015، ص05.

اتسام هذه المعلومة بالخصائص النوعية سواء كانت الرئيسية كالمصداقية، الموثوقية والملائمة أو الثانوية كالثبات وقابلية المقارنة ، إذن حوكمة الشركات والقيمة العادلة كل منهما يؤثر على الآخر، فتطبيق الحوكمة سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والادارية للمؤسسة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية ومفهوم الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.[1]

**ثالثا– القيمة العادلة وملاءمة المعلومة المحاسبية والمالية:** يقصد بملاءمة المعلومات؛ أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة في التأثير على القرار المتخذ من جانب مستخدمي المعلومات بصدد تكوين تنبؤات مستقبلية أو التحقق من صحة التوقعات السابقة، ومن خلال جملة الدراسات التي أعدت بخصوص القيمة العادلة فيلاحظ ملاءمة مخرجات المعلومات المستندة على القيمة العادلة بالنسبة للأطراف ذات العلاقة، وهذا من خلال اتصافها بخاصية الملاءمة، والتي تمثل أحسن بديل قياس في تقوية هذه الخاصية.

**رابعا– القيمة العادلة وحيادية وتحيز القياس المحاسبي:** اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي فيه كثير من التحيز واختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية، وبالتالي عدم حيادية ودقة القياس المحاسبي وفق هذا المنهج، وبالتالي المعلومات ستكون مضللة لمستخدميها، ولكن هذا المشكل لن يطرح اذا توفرت أسواق نشطة لعناصر الميزانية للمؤسسة؛ كون السوق يصبح هو أداة القياس ولا يختلف اثنان في نتائج تقييمه، لكن مشكلة عدم الحيادية وعدم الدقة والتحيز تطرح في حال استخدام أدوات التقييم الداخلي أو عند استعمال السوق بشكل غير مباشر مما يطرح هذه المشكلة، وللتخلص منها يجب أن تقوم الهيئات المعنية بالتوحيد المحاسبي وهذا بوضع طرق مفصلة تفصيلا دقيقا للقياس في مثل هذه الظروف، وتوفير البيانات اللازمة مثلا كمعدل الخصم ...فالقيام بذلك رغم ارتفاع تكلفته بالمقارنة بطرق أخرى يجعل القيمة العادلة تتجاوزه.[2]

[1]- كريمة علي كاظم الجوهر، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الادارة**،مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 90، العراق، 2011، ص 113.

[2]- جميل حسن النجار، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية**،المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد 09، العدد 03، 2013، ص 467.

**ملخص الفصل الثالث:**

تناول هذا الفصل الأداء المالي والذي أضحى يمثل محورا أساسيا وفعالا لنمو واستمرارية المؤسسة، ولذا أوجب تقييمه ولهذا الغرض تستخدم عدة مؤشرات: نسب مالية ومؤشرات التوازن المالي ومؤشرات اليسر المالي، وكذا إعداد الميزانية والميزانية المختصرة والاستفادة من مختلف عناصرها، وتعتبر هذه المؤشرات أداة للرقابة وتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وأيضا وسيلة لإظهار الانحرافات وبيان أسبابها وتفسيرها، ويمكن قياس المؤشرات المالية والمحاسبية والاقتصادية انطلاقا من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتاح على شكل ميزانيات مالية ومحاسبية واقتصادية، وتتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فان المؤشرات المالية التي تستند على التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء، بعكس المعلومات التي تعد وفقا للقيمة العادلة لحساب مختلف المؤشرات المالية في المؤسسة فهي تكون أكثر مصداقية ومعبرة عن الواقع ، ولهذا كان من الضرورة التوجه إليها (القيمة العادلة) كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق ملاءمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، وهذا ما يوفر لمستخدمي المعلومات المالية والذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

# الفصل الرابع

# تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في مؤسسة الكوابل بسكرة

**تمهيد:**

بعد الدراسة النظرية لمحاسبة القيمة العادلة باعتبارها أهم نموذج حديث للقياس المحاسبي، وكذلك للمؤشرات المالية، سنحاول من خلال هذا الفصل استنتاج التأثير الذي قد يحدث عند استخدام محاسبة القيمة العادلة واعتمادها كأساس للقياس في مؤسسة الكوابل –بسكرة، وهذا من خلال حساب مختلف المؤشرات المالية بقيم العناصر الموجودة في الميزانية وجدول حساب النتائج، وللعلم فهي مقيمة بتكلفتها التاريخية وبعدها سنقوم بإعادة حساب هذه المؤشرات ولكن بعد تحيين قيم عناصر الميزانية ونحاول فيما بعد استخراج الفروقات وهذا من أجل محاولة اثبات التأثير الذي قد يلمس على المؤشرات المالية بعد استخدام محاسبة القيمة العادلة.

## المبحث الأول: التعريف بمؤسسة الكوابل –بسكرة ENICAB

مؤسسة الكوابل هي مؤسسة اقتصادية ذات طابع صناعي تقع في ولاية بسكرة وتسعى إلى تحسين نوعية وجودة منتجاتها وتعظيم إنتاجيتها من أجل ضمان استمرارها وتطورها والحفاظ على مواردها ، سيتم التطرق إلى نشأة المؤسسة وهيكلها التنظيمي ونشاطها وأهميتها.

### المطلب الأول: نشأة المؤسسة وهيكلها التنظيمي

#### الفرع الأول: نشأة وتعريف مؤسسة الكوابل– بسكرة

من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، وبغرض خلق الصناعة الكهربائية والالكترونية ولتلبية احتياجات السوق من الكوابل الكهربائية، انطلقت الأشغال لانجاز مشروع وحدة صناعة الكوابل الكهربائية –بسكرة في فيفري 1980 تطبيقا للمخطط الخماسي الأول 1980–1984

وبعد إعادة هيكلة مؤسسة SONELEC في 1983/03/01 بموجب المرسوم 82/20 المؤرخ في 1983/1/1 انقسمت هذه الأخيرة إلى:

ENIE: المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الالكترونية.

EDIMEL: المؤسسة الوطنية لصناعة العتاد الكهربائي.

EWGP: المؤسسة الوطنية لصناعة البطاريات.

ENIEM: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية.

ENICAB: المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل المنزلية، مقرها الجزائر العاصمة.

تأسست هذه الأخيرة سنة 1983 وتشرف على ثلاث وحدات هي:

- وحدة القبة لصناعة الكوابل الكهربائية ذات الضغط المتوسط وذات الضغط المنخفض؛
- وحدة واد السمار بالحراش لصناعة الأسلاك والكوابل الهاتفية؛
- وحدة بسكرة لصناعة كوابل الطاقة (الكوابل بشتى أنواعها).

في نهاية شهر ديسمبر 1997 تم انفصال المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل –بسكرة عن الوحدات الأخرى (واد السمار والقبة) بحيث أصبحت مؤسسة مستقلة بذاتها وتقع في المنطقة الصناعية غرب المدينة وتتربع على مساحة 42 هكتار منها 12 هكتار مغطاة تشمل مباني الإدارة وورشات الإنتاج

والمخازن ومواقف السيارات، أما الجزء المتبقي فهو عبارة عن مساحة خضراء وقد تستخدم في بعض الأحيان كمخازن إضافية في حالة عدم كفاية المخازن الخاصة بالمنتجات.

وفي سنة 2008 تم خصخصة مؤسسة الكوابل –بسكرة حيث تم بيع 70% من أسهمها الى مجموعة جنرال كابل GENERAL CABLE وهي شركة أمريكية، تعد واحدة من أكبر الشركات في العالم في تصنيع الأسلاك والكوابل، وتملك 57 منشأة صناعية في 26 دولة ، وتوظف أكثر من 14000 عامل، مع عوائد سنوية تقدر بـ 06 مليار دولار وهي الشركة الرائدة عالميا في مجال تطوير وتصميم وتسويق وتوزيع منتجات النحاس، الألمنيوم، أسلاك الألياف البصرية والكوابل للطاقة، الصناعة، الاتصالات (أنظر الموقع WWW.GENERAL CABLE.COM)، أما 30% المتبقية من الأسهم بقيت تحت تصرف شركة مساهمات الدولة SGP (SOCIETE DE GESTION ET DE PARTICIPATION)، وأصبحت بذلك مؤسسة الكوابل –بسكرة فرعا من فروع جنرال كابل.

ولقد أدت خوصصة مؤسسة E. N.I.C.A.B الى مجموعة من الآثار منها:

- ✓ زيادة رأسمال المؤسسة من 800 مليون دينار جزائري الى 1010 مليون دينار جزائري.
- ✓ احتفاظ المؤسسة باسمها التجاري مع اضافة كلمة ( Filiale General Câble) في جميع وثائقها، للاستفادة منه في تعاملها مع زبائنها.

وتتم عملية تسيير المؤسسة باستعمال البريد الالكتروني، وهذا لمعرفة سير العمل واعطاء الأوامر والتوجيهات....الخ، بالاضافة الى انتقال بعض المسؤولين الى مقر رئيس المؤسسة الكائن باسبانيا اذا اقتضى الأمر ذلك.

ويبلغ عدد عمال المؤسسة الى غاية 2013/03/31: 929 عامل:

-إطارات: 133

-أعوان تحكم: 118

-أعوان تنفيذ:678.

**الفرع الثاني: المتعاملون مع مؤسسة الكوابل –بسكرة**

ان الحركة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من عمليات شراء للمواد الأولية وبيع منتجات، كونت مجموعة من المتعاملين منهم الأجانب ومنهم المحليين:

**1. للمؤسسة مجموعة من الموردين منهم:**

- شركة SARCUYSAN التركية التي يستورد منها النحاس.
- شركة MIDAL CABLE البحرينية التي يستورد منها الألمنيوم.
- شركة BOREALIS البلجيكية وكذا شركة PLASCOM السعودية.
- شركة ASPELL الفرنسية التي تستورد منها مادة PRC.
- شركة TEKFEN التركية التي تستورد منها مادة PVC.
- شركة ANONYME- SOCIETE-BOYAMA الفرنسية التي تستورد منها الطباشير.
- شركة ENAB بسكيكدة التي تمون المؤسسة بـPVC.
- شركة ENAB بسكيكدة تزود المؤسسة بالخشب.
- شركة ENG تزود المؤسسة بمادة النحاس و pvc.

**2. أما زبائن المؤسسة كثر منهم:**

- المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز SONELGAZ وهي الزبون الرئيسي، هذا بنسبة 47% من رقم أعمالها في سنة 2009.
- المؤسسة الوطنية للخدمات KAHRIF وتتعامل معها بنسبة 20% من رقم أعمالها لسنة 2009.
- المؤسسات ENEL-EDIED-EDIMEL-SONATRACH.
- وهناك أيضا زبائن من المؤسسات الخاصة مثل: IMOZAR-KAJAJA-BAKOUCHE.
- أما بخصوص زبائن المؤسسة الأجانب من بينهم: سوريا ودبي، وقد قامت المؤسسة بتجربة التصدير مع العراق لكن ظروف الحرب حالت دون مواصلة العمل معها.

**الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة**

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكوابل –بسكرة من المديريات التالية:

**المديرية العامة:** تهتم بالإشراف ومتابعة مختلف مهام الوحدة والتنسيق بين الدوائ ر وذلك بمساعدة مجموعة استشارية مكونة من:

**مكتب مساعد الرئيس المدير العام للشؤون القانونية والمنازعات:** يهتم بمعالجة وحل النزاعات الداخلية بين العمال والإدارات الخارجية بين المؤسسة وموردیها وزبائنها.

**مكتب مساعد الرئيس لضمان النوعية (الجودة ):**مهمته إنابة الرئيس المدير العام في حالة غيابه ، وهو المسؤول عن كل ما يتعلق بالجودة بالمؤسسة.

**مكتب رئيس مشروع المعلوماتية:** يعد من الفروع الناشئة لدى المؤسسة وذلك لمواكبة التطورات السريعة على المستوى المحلي والدولي ، وتتمثل مهمته في الخدمات التي تستفيد منها ال مؤسسة بالنسبة لمختلف النشاطات.

**مكتب مساعد المدير العام لمشروع حبيبات PVC:** مكلف بمراقبة سير العمل المحاسبي لدى المؤسسة، والالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية.

**مكتب مراقبة الحسابات:** تقوم بالمراجعة المحاسبية.

وتتدرج ضمن المديرية العامة خمس مديريات فرعية هي كما يلي:

**أولا: المديرية التقنية:** وهي الهيئة المعنية بمتابعة القرارات الخاصة بالعمليات الانتاجية من خلال الدوائر التالية:

**دائرة إنتاج الكوابل:** وتعتبر من أكبر الدوائر على مستوى المؤسسة حيث تشرف على تخطيط وتسيير العملية الإنتاجية بمختلف المراحل من دخول المواد الأولية إلى آخر مرحلة وهي تعبئة الكوابل في البكرات الخشبية.

**دائرة إنتاج الملحقات:** تقوم بتصنيع المنتجات حسب البرنامج المرسوم من طرف المصلحة ، وكذلك تهتم بتمويل الوحدة بالطاقة الكهربائية وتزويدها بالخشب لإنتاج البكرات.

**دائرة التكنولوجيا وضمان الجودة:** تقوم بمراقبة المنتوج التام الصنع ومدى مطابقته للمقاييس المعمول بها، وكذا مراقبة المواد المشتراة من الداخل والخارج، ومدى مطابقتها لمواصفات الشراء من أجل التأكد من أنها صالحة للاستعمال.

**دائرة الصيانة:** وتتكفل بحماية وصيانة وسائل الإنتاج والآلات الميكانيكية ووسائل النقل ووسائل التكييف وتأمين الطاقة الكهربائية.

**ثانيا–مديرية الشراء:** تقوم بتنسيق ومراقبة كل النشاطات المتعلقة بالمشتريات، ونشير إلى أن هذه المديرية كانت سابقا مدمجة مع المديرية العامة وهي تشمل دائرة الشراء.

**ثالثا–المديرية التقنية التجارية:** هي المديرية المعنية بمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بعملية تسيير المنتوج النهائي وتسويقه، وتتضمن دائرتين:

1–دائرة تسيير المنتوج النهائي: تنظم وتراقب حركة المخزون سواء تعلق الأمر بالمنتوج النهائي أو الملحقات، وتشرف على مصلحة تسيير الكوابل ومصلحة تسيير انتاج الملحقات.

2–دائرة التسويق: من مهامها دراسة السوق واحتياجاته للمادة المنتجة للكوابل، كما تقوم بتسيير عملية البيع وتوزيع المنتجات، وايجاد منافذ وعملاء جدد، وابرام العقود المتعلقة بالبيع من خلال مصلحة البيع ومصلحة التسويق.

**رابعا–مديرية المالية والمحاسبة:** تهتم هذه المديرية بتسجيل جميع العمليات المحاسبية وكذا المالية، وتقوم بدراسة الوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة وتشمل دائرتين هما: المالية والميزانية ؛

**مصلحة المالية:** مهمتها متابعة حركة الأموال مع البنك الخاص بالإيرادات والنفقات ، وتقوم بإعداد ملفات الشراء واحتياجات المؤسسة وتتابع أيضا الأموال المتعلقة بها.

**مصلحة الميزانية:** وبدورها تقوم بإعداد ميزانية الاستثما ر، وتتكون من فرع الميزانية الذي يقوم بوضع الميزانية التقديرية مع المصالح والمديريات الأخرى للسنوات المقبلة بإتباع الخطوات التالية:

- ✓ وضع نتيجة تقديرية للسنة
- ✓ متابعة جميع التسديدات ومقارنتها مع الميزانية
- ✓ إعداد تقرير شهري.

**ب –دائرة المحاسبة:** وتقوم بتسجيل العمليات المحاسبية اليومية وتشرف أيضا على عمليات الجرد السنوية لكل دورة، يوجد بها مصلحتين هما: مصلحة المحاسبة العامة ومصلحة المحاسبة التحليلية.

**خامسا-مديرية الموارد البشرية والوسائل:** تقوم بتنظيم عمل الدوائر والمصالح والتأكد من صلاحيته وتأهيل العاملين وتوفير الشروط الحسنة للعامل (الترقية، الانتقاء، التكوين ....)، وكذلك تأمين محيط العمل من المخاطر وتتكون من دائرة المستخدمين والتكوين.

ويظهر الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة في الشكل التالي:

**الشكل رقم 14: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكوابل -بسكرة**

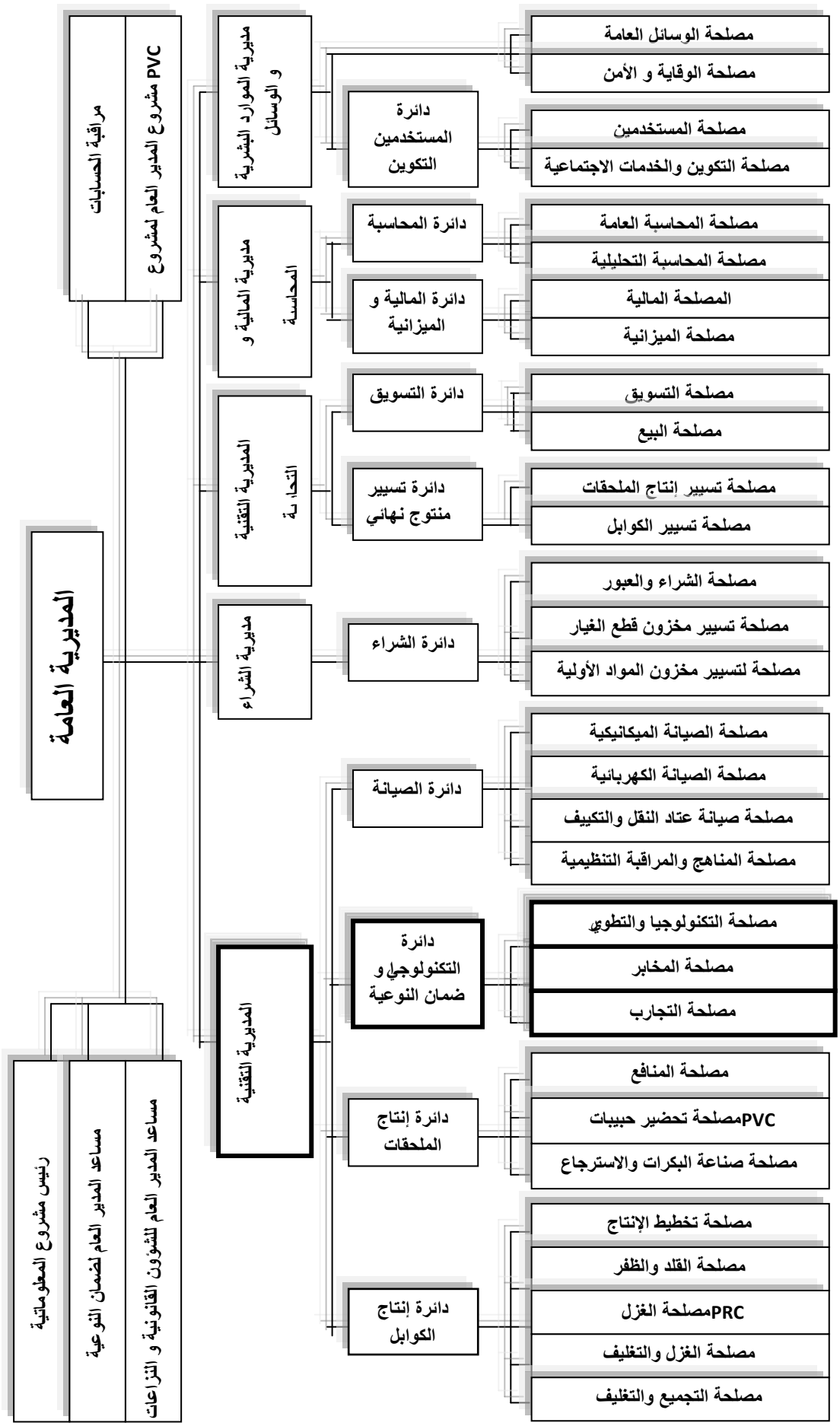


**المصدر**: من وثائق المؤسسة 2015.

**المطلب الثاني: نشاط المؤسسة وأهدافها**

**الفرع الأول: نشاط المؤسسة**

تعمل المؤسسة على إنتاج عدة أصناف من الكوابل الكهربائية وهذا بفضل إدخالها لتكنولوجيا متطورة في هذا المجال، إذ تمكنت المؤسسة من التخصص في إنتاج أكثر من 400 نوع من الكوابل جمعت في خمس مجموعات:

**الكوابل المنزلية:** حيث تنتج منها المؤسسة حوالي 229 نوع تستخدم في البنايات والاستخدام المنزلي ويتراوح ضغطها مابين 250 و750 فولط وتصنع من مادة النحاس.

– **الكوابل الصناعية:** ويبلغ عددها 70 نوع وتستخدم في تشغيل الآلات الصناعية كالمحركات ويتراوح ضغطها بين 600 و 1000 فولط ، وتنقسم بدورها الى قسمين حسب المواد الأولية المستخدمة في صناعتها وهي الكوابل المعزولة بمادةPVC والكوابل المعزولة بمادة PRC.

**الكوابل الكهربائية ذات التوتر المتوسط والعالي:** تستخدم في النقل الكهربائي، ويقدر التوتر المتوسط مابين 1000 و3000 فولط، أما التوتر العالي فتفوق شدة توتره في نقل الكهرباء 3000 فولط.

**الكوابل غير المعزولة:** يبلغ عدد أنواعها 10 تستعمل خاصة في نقل الكهرباء من المحولات إلى مناطق توزيع معينة وتتحمل تيار شدته 22000 فولط.

**كوابل التوزيع أو الشبكات الكهربائية:** تستخدم هذه الكوابل لتوزيع الكهرباء وتصنع بدرجة أولى من الألمنيوم وخليط يسمى AGSمكون من المغنيزيوم والسليسيوم والألمنيوم، وتتكون من حوالي 70 نوع، وتنقل تيار شدته حوالي 1000 فولط.

كما تنتج المؤسسة بكرات خشبية بأحجام مختلفة لتوظيب الكوابل.

كذلك شرعت المؤسسة في إنتاج حبيبات الكومباند (مادة أولية للصناعات البلاستيكية الغذائية) في إطار توسيع استثماراتها.

وقد بلغت الطاقة الإنتاجية البدائية 28000 طن، ولكن تغيرت حاليا لأسباب تكنولوجية واقتصادية.

والى جانب إنتاج المؤسسة لهذه الكوابل، تنتج أيضا مادة PVC التي تستعملها كمادة حشو أو كمادة عازلة، هذا بالإضافة لإنتاجها للبكرات الخشبية التي تلف عليها الكوابل.

وتمتلك المؤسسة عدة تجهيزات مساعدة نذكر منها: مركز لمعالجة المياه، مركز لمعالجة الهواء، 36 جسر متحرك أرضي، وهذا الأخير عبارة عن وسيلة مناولة لنقل قطع الغيار أو المواد الثقيلة بين الورشات، بالإضافة الى 35 ناقلا معلقا والتي تعتبر من وسائل المناولة أيضا وهي معلقة في سقوف الورشات، وكذا تمتلك المؤسسة 28 سيارة خفيفة، 37 سيارة من النوع الثقيل و214 جهاز تكييف.

**الفرع الثاني: أهداف مؤسسة الكوابل بسكرة**

تحتل المؤسسة مكانة بارزة على المستوى الدولي وتعتبر أكبر وحدة صناعية في مجال تخصصها على المستوى الإفريقي، وقد اكتسبت سمعة جيدة دوليا بعد تحصلها على شهادةISO 9001 و ISO 9002 هذا بعد شراكتها مع المؤسسة الأجنبية، تتمثل أهم أهدافها في:

-تلبية احتياجات السوق الوطنية من الكوابل الكهربائية.

- إمكانية صرف المنتجات الوطنية من الكوابل الكهربائية في السوق العالمية.

- التقليل من نسبة البطالة بتشغيل عدد معين من العمال.

- إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في صناعة الكوابل.

- تدعيم هيكل الاقتصاد الوطني.

- تخفيض نسبة استيراد الكوابل من السوق الخارجية والقضاء على التبعية الإقتصادية.

-المساهمة في جلب العملة الصعبة.

- تحسين صورة المنتجات الوطنية في السوق العالمية.

- الحفاظ على مستوى منخفض من استيراد المواد الأولية؛

- الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد؛

- تخفيض التكاليف؛

- ضمان موقع الريادة في مجال تخصصها ومواجهة المنافسة؛

- الدخول الى الأسواق العالمية؛

-الاهتمام بالعنصر البشري والحفاظ عليه وتحسين ظروف عمله؛

– ارضاء العملاء والحفاظ عليهم وكسب ثقتهم؛

– الحفاظ على شهادة الـ ISO وزيادة التحكم في مقاييس الجودة والسعي للحصول على شهادة نظام ادارة البيئة.

**الفرع الثالث: تقييم وضعية مؤسسة الكوابل –بسكرة**

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في المؤسسة حاولنا استنتاج بعض من نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل تقييم وضعيتها، وكمحاولة منا لفهم مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسة:

1. **نقاط القوة**– من بينها:

- الموقع الريادي للمؤسسة على المستوى الوطني، اذ أن مؤسسة الكوابل –بسكرة تعتبر الرائدة في مجال صناعة الكوابل الكهربائية وتسويقها، لكن هناك بعض المنافسة التي تمارسها مؤسسة سويدية مصرية في عين الدفلى وجسر قسنطينة بالقبة وبعض المنافسين الخواص، الا أن هذا لا يشكل خطرا كبيرا، فالمؤسسة لها منتجات ذات جودة عالمية وأسعار تنافسية، ولديها السرعة في الاستجابة لحاجات الزبائن.
- حصولها على شهادة الايزو ISO
- خبرة الادارة في هذا المجال الصناعي تمكنها من التأقلم بسرعة مع تحولات المحيط، وهذا نظرا للمهارات والمعارف التي يمتلكها اطارات المؤسسة.
- شبكة تجارية ضخمة، اذ أن المؤسسة تمتلك 29 موزع جهوي يغطون كافة الاحتياجات الوطنية.
- التعامل الجيد مع الزبائن والموردين.
- الوضع المالي الجيد للمؤسسة من خلال نتائجها السنوية ومختلف التقارير المالية المعدة.

2. **نقاط الضعف**– دائما ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها اكتشفنا بعض العيوب التي تعتبر تهديدا للمؤسسة، منها:

- تبعية المؤسسة الى الموردين الأجانب بنسبة 90%، وذلك في اقتناء التجهيزات والمواد الأولية.
- ضعف الدراسات التي تقوم بها المؤسسة حول السوق ومنافسيها، فهي كثيرا ما تعتمد على زبائنها في استقاء المعلومات حول منافسيها كالأسعار مثلا، والسبب في ذلك يعود لعدم وجود مكتب أو أشخاص مكلفين بدراسة السوق.

- عدم وجود جهة أو أفراد مكلفين بالاشهار.
- بعض الوحدات الانتاجية لا تشتغل بكامل طاقتها وهذا لمحدودية الطلب على أنواع من المنتجات.

## المبحث الثاني: واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة والمؤشرات المالية في مؤسسة الكوابل –بسكرة

سيتطرق في هذا المبحث إلى عرض واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة وأيضا مؤشرات تقييم الأداء المالي.

### المطلب الأول: واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة في مؤسسة الكوابل –بسكرة

كما أشرنا في الجانب النظري للموضوع، فان النظام المحاسبي المالي SCF تبنى نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها **بالقيمة الحقيقية**، ولكن طريقة التقييم العامة للأصول والخصوم مبني على قاعدة عامة هي مبدأ التكلفة التاريخية، والقيمة الحالية يمكن التقييم بها متى توفرت شروط لذلك، ومن خلال الدراسة الميدانية لوحظ أن مؤسسة الكوابل– بسكرة تعتمد على التقييم بالتكلفة التاريخية لكل أصولها، فهي تعتمد على تسجيل قيم عناصر الميزانية بقيمة التكلفة التاريخية، أما القيمة العادلة فإن مؤسسة الكوابل بسكرة لا تستخدمها كأساس للقياس المحاسبي مبررة ذلك بعدم وجود سوق مالي نشط يمكنها من تحديد قيم أصولها، وأيضا إن اكتفاء مؤسسة الكوابل بالتقييم فقط وفق التكلفة التاريخية يرجع لعدم وجود نص تشريعي يجبرها على تطبيق القيمة العادلة، وتعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي حيث يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، الا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الادارة الجبائية حول هذا العنصر، وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الايرادات الضريبية بشكل كبير وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها.

ولكن وجب الإشارة الى أن مؤسسة الكوابل كانت قد استعانت بلجنة من الخبراء المختصين في مجال اعادة تقييم أصول المؤسسة، وهذا في أواخر سنة 2006 وبداية سنة 2007 وكان لغرض انتقال الملكية للشريك الأجنبي –جنرال كابل، وبالاستفسار عن إجراءات عملية إعادة التقييم التي حصلت فقد كانت الاجابات كلها تدور حول صعوبة هذه العملية واعتمادها على أسعار السوق في تلك الفترة، وهذا نظرا لغياب الأسواق الجاهزة (المنظمة).

وأيضا ننوه أنه في سنة 2010 وتماشيا مع المعايير المحاسبية الدولية وهذا بعد حصول الشريك الأجنبي جنرال كابل على 70% من أسهم الشركة قامت المؤسسة وبالاعتماد على مجموعة من الخبراء باعادة تقييم أصولها كاملة، وهاته القيم المحدثة والتي تمثل أسعار السوق المحلية في تلك الفترة لا زالت تعتمد عليها وتظهر في قوائمها المالية.

اذن فان اعادة تقييم عناصر ميزانية مؤسسة الكوابل –بسكرة تم تحيينها بالقيمة السوقية لغرض الشراكة، والشريك الأجنبي استعان بخبراء قاموا باعادة تقييم أصول المؤسسة من أجل تحديد قيمة رأس المال الفعلي، والأكيد أن الشريك الأجنبي وكإجراء أولي ومهم قام بالتشخيص الوصفي لوضعية المؤسسة، فالمعلومات المحاسبية وعملية تشخيص وضعية المؤسسة يعتبران مفتاح عملية التقييم الذي اعتمد عليه في اتخاذ قرار الشراكة.

**المطلب الثاني: المؤشرات المالية في مؤسسة الكوابل –بسكرة**

بخصوص المؤشرات المالية ومن خلال الدراسة الميدانية للمؤسسة والاستفسار عن المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، لاحظنا أن المؤسسة لا تعتمد في تقييم أدائها على حساب المؤشرات المالية وإنما تعتمد على النتيجة الصافية المستخرجة من الكشوفات المالية السنوية لقياس مردوديتها وبالتالي تسمح بقياس أدائها المالي خصوصا من جانب المساهمين والمحللين الماليين، فهي تعد الدليل على الصحة المالية للمؤسسة.

وهذا لا يمنع من أن المؤسسة وفي بعض الأحيان تقوم بتقييم الأداء المالي باستخدام أسلوب المقارنة وهذا بمقارنة رقم الأعمال المحقق بالسنوات السابقة، وتسجيل الانحرافات إن وجدت، لكن تبقى هذه الطريقة غير مبنية على أسس علمية فهي تتم وفق طرق عشوائية لا يمكن الاعتماد على نتائجها في الحكم على أداء المؤسسة.

وتجدر الإشارة أن المؤسسة محل الدراسة تقوم بإعداد تقارير سنوية ومختلف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي والمالي SCF، وبعد هذا تقوم بإعادة صياغة هذه القوائم حسب المعايير الدولية وارسالها الى مقر المؤسسة الأم –جنرال كابل في الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة هي التي تقوم بحساب مختلف المؤشرات المالية ومن ثم إعداد مختلف التقارير المالية، وبعدها تقوم بارسال تقارير عن ماجاء كنتيجة من حساب هذه المؤشرات المالية الى مؤسسة الكوابل –بسكرة، ومن خلال هذه التقارير فالمؤسسة الأم تزود فرعها–مؤسسة الكوابل بسكرة بالمعلومات الضرورية والدقيقة عن نقاط القوة ونقاط الضعف القابلة للتحسين في أدائها في الفترة القادمة، الى جانب معرفة مدى التقدم في تنفيذ سياستها التي تعطيها القدرة على تصميم استراتيجية تسييرها والتخطيط لتطورها مستقبلا، كما تعتمد هذه المؤشرات المالية من المؤسسة الأم ومن خلالها المؤسسة الفرع كمقياس لتوجيههما نحو تحسين الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية.

## المبحث الثالث:استخدام محاسبة القيمة العادلة وتأثيرها على المؤشرات المالية في مؤسسة الكوابل–بسكرة

سيتم في هذا المبحث حساب مختلف مؤشرات الأداء المالي وذلك بعد إعادة تقييم عناصر ميزانية المؤسسة محل الدراسة وفق القيمة العادلة وإجراء عملية المقارنة بينها وبين مؤشرات الأداء المالي لعناصر الميزانية قبل إعادة التقييم.

### المطلب الأول: إعادة تقييم عناصر ميزانية مؤسسة الكوابل –بسكرة وفق القيمة العادلة

من أجل إعادة تقييم أصول وخصوم المؤسسة تم الاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة (ميزانية سنة 2013)، وكذا على جدول حساب النتائج وأيضا دفتر الجرد، وقد اعتمدنا على مقابلات مع مسؤولي قسم المحاسبة والمالية، ومقابلات مع مسؤولين في مديرية الضرائب وكذا الخزينة العمومية ومفتشية أملاك الدولة ببسكرة.

#### الفرع الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة 2013

سيتم عرض الميزانية المحاسبية المالية للمؤسسة دون اجراء أية تعديلات، لأنها معدة وفق النظام المحاسبي المالي، وبعدها سنقوم بالتعليق عليها، وفيما يلي الميزانية المالية لسنة 2013:

## جدول رقم (12):الميزانية المالية (أصول) بتاريخ 2013/12/31

**الوحدة: دج**

| الأصول | ملاحظة | إجمالي | اهتلاك ومؤونات | صافي 2013 | صافي 2012 |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول غير جارية | | | | | |
| فارق الاقتناء ((goodwill) | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **تثبيتات معنوية** | | 41 863 032 | 36 219 284 | 5 643 748 | 4 472 453 |
| **تثبيتات عينية** | | 5 689 842 776 | 4 174 071 025 | 1 515 771 751 | 1 591 756 726 |
| الأراضي | | 37 098 639 | 0,00 | 37 098 639 | 37 098 639 |
| المباني | | 2 185 279 954 | 1 347 657 401 | 837 622 553 | 877 987 318 |
| تثبيتات عينية أخرى | | 309 925 632 | 207 593 427 | 102 332 205 | 107 364 716 |
| تثبيت الآلات والمعدات التقنية | | 3 157 538 551 | 2 618 820 197 | 538 718 354 | 569 306 052 |
| **تثبيتات يجرى انجازها** | | 184 095 569 | 0,00 | 184 095 569 | 82 702 133 |
| **تثبيتات مالية** | | 427 058 280 | 0,00 | 427 058 280 | 352 916 382 |
| سندات موضوعة موضع معادلة | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| سندات أخرى مثبتة | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| إقراض وأصول مالية أخرى غير جارية | | 125 952 166 | 0,00 | 125 952 166 | 45 381 938 |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | | 301 106 114 | 0,00 | 301 106 114 | 307 534 444 |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | | **6 342 859 657** | **4 210 290 309** | **2 132 569 349** | **2 031 847 694** |
| **أصول جارية** | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ** | | 4 442 678 248 | 254 117 446 | 4 188 560 802 | 3 568 436 121 |
| **حسابات دائنة واستخدامات مماثلة** | | 1 624 397 430 | 244 267 600 | 1 380 129 830 | 2 103 270 730 |
| الزبائن | | 1 176 306 383 | 244 267 600 | 932 038 782 | 1 717 702 112 |
| مدينون آخرون | | 195 956 497 | 0,00 | 195 956 497 | 120 764 564 |
| الضرائب وما شابهها | | 252 134 550 | 0,00 | 252 134 550 | 264 804 054 |
| حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **الموجودات وما شابهها** | | 495 491 642 | 0 | 495 491 642 | 641 238 992 |
| الأموال الموظفة وأصول مالية جارية أخرى | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الخزينة | | 495 491 642 | 0,00 | 495 491 642 | 641 238 992 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الأصول الجارية | | 6 562 567 320 | 498 385 046 | 6 064 182 274 | 6 312 945 843 |
| المجموع العام للأصول | | 12 905 426 978 | 4 708 675 355 | 8 196 751 623 | 8 344 793 537 |

**المصدر**: الكشوف المالية مؤسسة الكوابل –بسكرة، 2013.

## جدول رقم (13):الميزانية المالية (خصوم) بتاريخ 2013/12/31

**الوحدة: دج**

| الخصوم | ملاحظة | 2013 | 2012 |
|---|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | | |
| رأس المال تم إصداره | | 1 010 000 000 | 1 010 000 000 |
| رأس مال غير مستعان به | | | |
| علاوات واحتياطات | | 4 224 728 430 | 4 224 728 430 |
| فرق إعادة التقييم | | | |
| النتيجة الصافية | | -58 745 136 | -185 542 844 |
| رؤوس أموال خاصة أخرى- الترحيل من جديد | | -720 718 154 | -535 175 310 |
| **المجموع** | | **4 455 265 140** | **4 514 010 276** |
| **الخصوم غير الجارية** | | | |
| القروض و الديون المالية | | 0 | 489 900 000 |
| الضرائب ( المؤجلة و المرصود لها) | | | |
| ديون أخرى غير جارية | | | |
| مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا | | 882 020 713 | 972 111 000 |
| **مجموع الخصوم غير الجارية** | | 882 020 713 | **1 462 011 000** |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| الموردون والحسابات الملحقة | | 1 216 101 762 | 1 195 063 354 |
| الضرائب | | 70 273 130 | 122 387 001 |
| ديون أخرى | | 261 749 801 | 411 917 031 |
| خزينة الخصوم | | 1 311 341 076 | 639 404 875 |
| **مجموع الخصوم الجارية** | | **2 859 465 769** | **2 368 772 261** |
| **المجموع العام للخصوم** | | **8 196 751 623** | **8 344 793 537** |

**المصدر**: الكشوف المالية مؤسسة الكوابل –بسكرة 2013

**⟸من خلال الميزانية المحاسبية المالية للمؤسسة سيتم ادراج التعليقات التالية:**

بالنسبة للأصول غير الجارية:

يلاحظ أن التثبيتات المعنوية المتمثلة أساسا في برامج المعلوماتية قد ارتفعت ب 78% مقارنة بسنة 2012، وهذا بفعل البرمجيات الجديدة التي تم اقتناؤها ضمن السياسة الجديدة التي انتهجتها المؤسسة وهي الاعتماد أكثر على البرامج المعلوماتية وكل ماهو حديث في هذا المجال من أجل تحسين العملية التسييرية.

أما الأراضي فقيمتها لم تتغير تماما، وهذا ما يدل على أن المؤسسة **لا تقوم بإعادة تقييم لعناصرها** وفق القيمة العادلة، فالأراضي دائمة التغير بفعل ارتفاع أسعار العقارات بصفة عامة.

بالنسبة للأصول الجارية:

يلاحظ أن المخزون ارتفع بحوالي 09%، أي أن هناك عملية اقتناء جديدة لعناصر المخزون نظرا لتوسيع العملية الانتاجية، أما الزبائن فهم في انخفاض بحوالي 20% وهذا ما يفسر أن المؤسسة متحكمة في حقوقها أي أنها لا تجد صعوبة في عملية التحصيل، وأيضا يمكن تفسير هذا الارتفاع في المخزون بأن المؤسسة لم تقم بعد بتوزيع المنتوج الموجود في مخزونها.

بالنسبة لجانب الخصوم:

يلاحظ فيما يتعلق بالنتيجة الصافية للمؤسسة زيادة في الخسارة مقارنة بالسنة السابقة، وهذا راجع الى انتهاج سياسة تسويقية غير فعالة مما أدى إلى نقص المبيعات مقارنة بارتفاع محسوس في مختلف التكاليف.

وأما فيما يتعلق بالقروض والديون المالية فنجد أن المؤسسة قامت بتسديد جميع التزاماتها نظرا لمواعيد استحقاقها.

**الفرع الثاني: اعادة تقييم عناصر ميزانية مؤسسة الكوابل –بسكرة**

بما أن مؤسسة الكوابل لا تستخدم القياس وفق طريقة القيمة العادلة كما وضحه لنا مسؤولي قسم المحاسبة والمالية، جعلنا نفكر في الحل البديل للقياس وفق طريقة القيمة العادلة للمؤسسة من خلال إعادة تقدير العناصر المحاسبية وفق عدة مقاربات والاعتماد على الطرق الداخلية الأخرى (الطرق البديلة) وهذا بما يتماشى مع قواعد التقييم والمحاسبة التي نص عليها القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

وتجدر الاشارة هنا أنه عندما يعاد تقييم أحد عناصر الأصول الثابتة يجب اعادة تقييم كل عناصر مجموعة الأصول الثابتة التى ينتمي إليها هذا ا لعنصر في نفس الوقت حتى يمكن تجنب التقييم الانتقائي، وما يترتب عليه من ظهور عناصر المجموعة الواحدة في القوائم المالية مقومة بأسس مختلفة، ويمكن اعادة

تقييم المجموعة الواحدة من الأصول بالتتابع بشرط إتمام عملية إعادة التقييم خلال فترة زمنية قصيرة وأن يتم تحديثها كلما لزم ذلك.

ومجموعة الأصول الثابتة هى مجموعة من عناصر الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهين في عمليات المؤسسة، ومن أمثلة هذه المجموعة: الأراضي، المبانى، الآلات، السفن، الطائرات، السيارات، الأثاث والتركيبات، المعدات المكتبية وغيرها.

عند إعادة تقييم الأصول الثابتة يعالج الإهلاك في تاريخ اعادة التقييم بإحدى طريقتين :

1 -بإعادة حسابه بالنسبة والتناسب إلى التغير الإجمالي في القيمة الدفترية للأصل بحيث تكون القيمة الدفترية للأصل بعد اعادة التقييم مساوية لقيمته وفقاً للتقييم، وتستخدم هذه الطريقة عادة عند اعادة تقييم الأصل على أساس القيمة الاستبدالية بعد خصم الإهلاك .

2 -باستبعاده من إجمالي قيمة الأصل الظاهرة في القوائم المالية وتعدل صافى القيمة إلى قيمة الأصل بعد اعادة التقييم ، وتستخدم هذه الطريقة عادة عند إعادة تقييم الأصل على أساس القيمة السوقية .

وعند زيادة القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم يجب إضافة هذه الزيادة إلى حقوق الملكية تحت مسمى " فائض اعادة التقييم " إلا إذا كان قد سبق إثبات النقص في قيمة نفس الأصل نتيجة إعادة تقييمه في السنوات السابقة كمصروف، ففي هذه الحالة يجب إثبات هذه الزيادة كإيراد في حدود المصروف السابق إثباته.

وفي حالة انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم يجب إثبات هذا الانخفاض كمصروف، إلا إذا كان قد تم إعادة تقييم نفس الأصل في السنوات السابقة ونتج عن ذلك فائض اعادة تقييم، ففي هذه الحالة يجب خصم قيمة هذا الانخفاض من فائض اعادة التقييم في حدود رصيد هذا الفائض .

ويمكن تحويل فائض إعادة التقييم إلى حساب الأرباح المحتجزة عندما يتحقق هذا الفائض، ويتحقق إجمالي الفائض عند الاستغناء عن أو التخلص من الأصل، وقد يتحقق هذا الفائض جزئيا نتيجة استخدام المؤسسة لهذا الأصل، وفى هذه الحالة فان القيمة المحققة من الفائض تتمثل في الفرق بين الإهلاك المحسوب على أساس القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم وبين الإهلاك المحسوب على أساس التكلفة الأصلية لهذا الأصل، وفى كلتا الحالتين يجب ألا يتم التحويل من حساب فائض إعادة التقييم إلى حساب الأرباح المحتجزة.

وبعد التلخيص لعملية اعادة تقييم الأصول الثابتة بصفة عامة، سيتم القيام بإعادة تقييم أصول المؤسسة كالتالي:

**أولا بالنسبة للأصول غير الجارية:**

لا تقتصر عملية اعادة تقييم وتصحيح عناصر الميزانية على تقييم العناصر المادية فقط، بل وتشمل أيضا العناصر غير المادية والمتمثلة أساسا في حق الايجار وحقوق الملكية الصناعية والتجارية.

1. **اعادة تقييم التثبيتات المعنوية: Immobilisations incorporelles** نأخذ قيمة صفرية كمعامل لتعديل القيم التاريخية الموجودة في الميزانية المالية لمؤسسة الكوابل–بسكرة، ذلك انه من خلال مقابلتنا الميدانية مع بعض من مسؤولي مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسة تبين أن المؤسسة لا تملك أساس محاسبي أو مالي يمكن من خلاله تقييم التثبيتات المعنوية بموضوعية.

وعملا بالمادة 121–27 من الفصل الثاني المتعلق بقواعد التقييم الخاصة للتثبيتات العينية والمعنوية وفق القرار المحدد لقواعد التقييم المذكور سابقا من النظام المحاسبي المالي والتي تنص على أنه: "يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن أدرج في حسابات المؤسسة على أساس تكلفته التاريخية، أن يدرج كذلك في حساب المؤسسة على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب شروط تقييم التثبيتات العينية، أي أن هذه المعالجة لا يرخص بها وفق هذه المادة بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) للتثبيت المعنوي، إلا إذا كان يمكن تحديدها بالاستناد الى سوق نشط".

**ونظرا لعدم وجود سوق خاص بتقييم هذا النوع من الأصول بالقيمة العادلة، فإننا سوف نعتمد على القيم الموجودة في الميزانية والتي تمثل قيمة الأصول المعنوية في ميزانية مؤسسة الكوابل–بسكرة، وهنا دائما بالرجوع الى دفتر الجرد من أجل التعرف على تفاصيل الحسابات الرئيسية.**

تأسيسا على ما سبق سوف يتم الاعتماد على القيم الموضحة أدناه لعناصر الأصول المعنوية كما يلي:

**الأصول المعنوية حـ/20** **الوحدة: دج**

| الحساب | البيان | المبلغ الاجمالي | الاهتلاك | الصافي |
|---|---|---|---|---|
| 204 | أنظمة وبرامج الاعلام الآلي | 39 883 533,17 | 34 239 784,85 | 5 643 748.32 |
| 208 | قيم ثابتة معنوية أخرى | 1 979 499,12 | 1 979 499,12 | 0 |
| **حـ/ 20** | | **41 863 032,29** | **36 219 283,97** | **5 643 748.32** |

### 2. بالنسبة للتثبيتات العينية: Immobilisations corporelles

من أجل تحديد القيمة العادلة للتثبيتات العينية للمؤسسة محل الدراسة، تم التقرب من مديرية الضرائب لولاية بسكرة أين يوجد الملف العقاري الذي يحتوي على كل ما يخص المواقع الصناعية للمؤسسة (أملاك المؤسسة المبنية وغير المبنية). -**ملحق رقم 1**-

وتبين من خلال تقربنا من مديرية الضرائب لولاية بسكرة المعايير المستخدمة لتحديد قيمة ممتلكات المؤسسة المحينة وفق القوانين المعمول بها من قبلها، والتي لم نتمكن من الحصول عليها، إلا أنه تم مساعدتنا في حساب القيم المحينة من قبل مسؤول في ادارة الضرائب وهذا بالاعتماد على وثيقة داخلية تعمل بها المؤسسة (FOURCHETTE) كما هي مبينة في -**ملحق رقم 2**-

وندرج ما جاء في النظام المحاسبي المالي فيما يخص اعادة التقييم بالنسبة للتثبيتات العينية في النقاط التالية:

أ. يرخص للمؤسسة أن تدرج في الحسابات التثبيتات العينية المنتسبة الى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا(الأصول الثابتة المادية التي تنتمي الى نفس المجموعة) على أساس مبلغها المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية في تاريخ اعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة؛

ب. تتم عمليات اعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات العينية اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون قد حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال؛ إذا أعيد تقييم التثبيت يجب تطبيق نفس الإجراء لكافة الفئة التي ينتمي إليها ذلك التثبيت.

ج. تمثل القيمة الحقيقية سعر السوق الحالي للسلع المتماثلة إذا توفر شرط تواجد السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على القيمة السوقية (حسب الطبيعة الخاصة لبعض أنواع الأصول) فيتم تقييم قيمتها العادلة بواسطة تكلفة الإحلال.(cout de remplacement net d'amortissement)

د. بعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها؛

هـ. إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه فان الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم"؛

و. تقدم التثبيتات المادية من خلال الكشوف المالية بترتيبها على أساس أصنافها، وفي حالة اختيار المؤسسة نموذج إعادة التقييم في تقييم تثبيتاتها يجب إظهار فارق إعادة التقييم في خط مخصص من حسابات رؤوس الأموال؛

ز. بما أن التثبيتات المادية مدرجة في حسابات المؤسسة بقيمتها المعاد تقييمها يوجب تقديم المعلومات التالية:

- الطرق والفرضيات المعتمدة في تحديد القيمة العادلة للأصول المعاد تقييمها؛
- تاريخ إعادة التقييم؛
- استشارة أو عدم استشارة المختص في إعادة التقييم؛
- القيمة المحاسبية لكل صنف من التثبيتات المادية المدرجة في القوائم المالية إذا كانت هذه التثبيتات مدرجة في حسابات المؤسسة على أساس طريقة التكلفة؛
- تقديم تقييم شامل حول فارق إعادة التقييم فيما يخص توزيع الفارق على مجموع المساهمين في رأس مال المؤسسة.

ط. في حالة عدم وجود سوق مماثلة للأصل المعنى بإعادة التقييم فان المؤسسة تتخذ:

- الأسعار الحالية لأصول مختلفة؛
- آخر أسعار الأسواق الأقل نشاطا وتعديلا؛
- تحديث تدفقات الخزينة المستقبلية المحتملة.

ف. ان تطبيق القيمة العادلة في تقييم العقارات يلزم المؤسسة مراجعتها سنويا؛

## 1.2 الأراضي Terrains

لتحيين قيمة الأراضي تم الاعتماد على جدول " Fourchette " أعد من طرف مديرية الضرائب لولاية بسكرة، وأعد هذا الجدول وفق تصنيف الأراضي العمرانية التابعة لكل بلدية، بحيث صنفت البلديات الى ثلاثة مناطق، كل منطقة بها ثلاثة مناطق فرعية، وتصنف مؤسسة الكوابل ضمن الفئة الثانية: المناطق غير السكنية –منطقة صناعية–، وبالتالي اعتمدنا على الأسعار المرجعية المتعلقة بفئة الأراضي حيث تقع المؤسسة محل الدراسة.

لايجاد القيمة العادلة للأراضي تستخدم العلاقة التالية:

**القيمة العادلة للأراضي= المساحة×السعر المرجعي لمديرية الضرائب**

وبالتعويض نجد:

**حـ/211**= 299.462 ×26000= **7 786 012 000دج**

ويظهر حساب الأراضي كمايلي:

**الأراضي حـ/211** الوحدة:دج

| الحساب | البيان | القيمة المحينة |
|---|---|---|
| 211 | أراضي | **7 786 012 000** |

وعلى أساس أن قيمة الأراضي بالميزانية هي: 639 098 37دج، فحساب فارق اعادة التقييم يظهر بالقيمة التالية:

**حـ/105**= 000 012 786 7− 639 098 37 = **361 913 748 7** دج.

### 2.2 المباني Constructions

وبنفس العلاقة التي بها حددنا القيمة العادلة للأراضي نحسب القيمة العادلة للمباني

**القيمة العادلة للمباني= المساحة×السعر المرجعي لمديرية الضرائب**

وبالتعويض نجد:

**حـ/213**= 120363 ×46800 = **400 988 632 5** دج

ويظهر حساب المباني كمايلي:

**المباني حـ/213** **الوحدة:دج**

| الحساب | البيان | القيمة المحينة |
|---|---|---|
| 213 | بنايات | **400 988 632 5** |

ونظرا لوجود طريقتين محاسبيتين لتحديد القيمة العادلة وفق ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 (المذكورين في الجانب النظري) والمتمثلة في:

**الطريقة الأولى:** يتم من خلالها حساب معدل إعادة التقييم من خلال قسمة القيمة العادلة للأصل الثابت على القيمة المحاسبية الصافية VNC المحسوبة وفق طريقة التكلفة التاريخية، ومن هنا يجب وفق هذه الطريقة تعديل القيمة الأصلية للتثبيت العيني وكذا التعديل في أقساط الاهتلاك حتى نتحصل على قيمة التثبيت بالقيمة العادلة، أما فارق التقييم حـ/ 105 فيحول إلى حساب إعادة التقييم ضمن حسابات رؤوس الأموال.

**الطريقة الثانية:** ويتم من خلالها إلغاء جميع الاهتلاكات الخاصة بالأصل الثابت المحسوبة وفق طريقة التكلفة التاريخية، ثم تعديل قيمة التثبيت بالقيمة العادلة بإضافة فارق التقييم المتحصل عنه بالفرق بين القيمة التاريخية والقيمة العادلة للأصل الذي يحول إلى حساب إعادة التقييم ضمن الأموال الخاصة حـ/105.

وسوف نعتمد على الطريقة الثانية بسبب عدم إمكانية تطبيق الطريقة الأولى لعدم حصولنا على معلومات تخص الأصل (العمر الإنتاجي، قيمة الاقتناء، طريقة الاهتلاك).

**حساب فرق إعادة التقييم= القيمة العادلة التي قمنا بحسابها– القيمة المحاسبية الصافية**

وبالتعويض نجد:

حـ/105= 5 632 988 400 – 837 622 553

حـ/105= 4 795 365 847 دج

وبالتالي سوف يتم تصحيح قيمة المباني وفق القيد التالي:

**n**

من حـ/2813 اهتلاك المباني 1 347 657 401

الى حـ/213 المباني 1 347 657 401

**قيد الغاء اهتلاك المباني**

**n**

من حـ/ 213 المباني 4 795 365 847

الى حـ/ 105 فارق اعادة التقدير 4 795 365 847

**قيد تسجيل مبلغ فرق تقييم المباني**

**ويظهر حساب المباني بقيمته المحينة في الميزانية كمايلي:**

**حـ/213 المباني** **الوحدة:دج**

| الحساب | البيان | المبلغ بالقيمة العادلة | الاهتلاكات | المبلغ الصافي |
|---|---|---|---|---|
| 213 | المباني | 5 632 988 400 | 0 | 5 632 988 400 |

وللاشارة ان الأراضي والمباني تقيم بناءا على عدة عوامل كما هو موضح في –**الملحق رقم 3**–، ومن هذه العوامل:

- الموقع
- التزود بمختلف الشبكات
- شكل الأرض هندسي منتظم أو غير منتظم
- واجهة الأرض
- الوضعية القانونية للعقار
- الوضعية الإدارية للأرض.....

**3. التثبيتات الأخرى**:Autre immobilisations corporelles

نعتمد القيمة المحاسبية الصافية كأساس للقياس مرجحة بمعدل 7.5 والتي تم الحصول عليها من طرف مجموعة من الخبراء في هذا النوع من الأصول، وبالتالي فحساب 218 تحسب قيمته الحالية كالتالي:

**حـ/218= القيمة المحاسبية الصافية× معامل الترجيح**

وبالتعويض نجد:

حـ/218 = 205 332 102 ×7.5= 537.5 491 767 دج

نفس المعالجة فيما يخص الاهتلاكات والتي قمنا بها في حالة المباني نقوم بها في حساب التثبيتات الأخرى حـ/218:

– حـ/105= 537.5 491 767 – 205 332 102 = 332.5 159 665 دج

– اعداد القيود لتصحيح قيمة التثبيتات الأخرى:

**n**

| | |
|---|---|
| من حـ/2813 | 427 593 207 |
| الى حـ/213 | 427 593 207 |

**قيد اهتلاك التثبيتات الأخرى**

n

حـ/ 218 665 159 332.5

الى حـ/ 105 665 159 332.5

**قيد تسجيل اعادة تقييم التثبيتات الأخرى**

**<u>وبظهر حساب التثبيتات الأخرى بقيمته المحينة في الميزانية كما يلي</u> :**

**حـ/218** **الوحدة:دج**

| الحساب | البيان | المبلغ بالقيمة العادلة | الاهتلاكات | المبلغ الصافي |
|---|---|---|---|---|
| 218 | تثبيتات أخرى | 665 159 332.5 | 0 | 665 159 332.5 |

4. **التثبيتات الجارية:** تبقى على حالها لعدم وجود أي معلومات تفيد في إعادة تقييمها.
5. **القروض المالية:** تبقى على حالها.
6. **الضريبة المؤجلة:** تبقى على حالها.

**<u>ثانيا/</u> بالنسبة للأصول الجارية:**

بالنسبة لما جاء في إعادة تقييم عناصر المخزونات في النظام المحاسبي المالي فانه وعملا بمبدأ الحيطة والحذر وعند إقفال المؤسسة لحساباتها فان المخزونات تقيم بأقل تكلفة (تكلفة الحصول عليها) وقيمة انجازها الصافية وهي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق المقدرتين؛

أما فيما يخص المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية:

- ✓ الطريقة المنتهجة في تقييم المدخلات والمخرجات من مخزوناتها؛
- ✓ القيمة المحاسبية للمخزونات التي قيمت حسب قيمة انجازها الصافية؛
- ✓ مبلغ المخزونات المسجل ضمن أعباء الدورة المالية.

1. **المخزون الجاري:** ولعدم توفر أية معلومات تهمنا لنتمكن من إعادة التقييم لهذا العنصر أبقيناه على حاله، ونعتمد على القيمة المحاسبية الصافية.

2. **الزبائن:** هناك حسابات لزبائن مدرجة، لكن هؤلاء توقفوا عن التعامل مع المؤسسة ولم يعلموها، وهذه المعلومات تحصلنا عليها من خلال مقابلة مع مسؤول في قسم التسويق، فتقدر نسبة الزبائن واجبة الخفض بـ 08 % من مجموع قيمة حسابات الزبائن (القيمة المحاسبية الصافية).

**وبالتالي:**

القيمة الصافية للزبائن= 782 038 932 دج

القيمة الصافية المصححة = 782 038 932×0.08= 102.56 563 74 دج

القيمة العادلة للزبائن: 782 038 932 – 102.56 563 74= 679.44 475 857 دج

**ويظهر حساب الزبائن بقيمته المحينة في الميزانية كما يلي :**

**حـ/414** **الوحدة:دج**

| الحساب | البيان | المبلغ بالقيمة العادلة | الاهتلاكات | المبلغ الصافي |
|---|---|---|---|---|
| 414 | زبائن | 857 475 679.44 | 0 | 857 475 679.44 |

3. **مدينون آخرون:** نعتمد نفس القيمة المحاسبية الصافية.
4. **الضرائب:** تظهر قيمتها في الميزانية الجديدة كما هي دون أي تغيير.
5. **الضرائب وما شابهها:** تعتمد كما هي بدون تغيير.

**بالنسبة لجانب الخصوم** فلا تغيير لأي عنصر من عناصر الميزانية وهذا لصعوبة الحصول على المعلومات، فبالنسبة لرأس المال فلا تتغير قيمته، ونفس الشيء بالنسبة للاحتياطات، أما بالنسبة للقروض المالية فلم نستطع تحيين قيمتها لعدم حصولنا على جدول اهتلاك القرض ولا على سعر الفائدة، وبخصوص الموردين وكذا الضريبة والديون الأخرى والخزينة فنفس الشيء تبقى قيمها على حالها.

## المطلب الثاني: إعداد الميزانية المعدلة قيم عناصرها وفق القيمة العادلة

بعد إعادة تقييم بعض من عناصر ميزانية مؤسسة الكوابل –بسكرة بالقيمة العادلة، سيتم إعداد الميزانية المالية المعدلة وتظهر كما يلي:

### جدول رقم (14):الميزانية المالية المعدلة(أصول)

**الوحدة: دج**

| الأصول | ملاحظة | إجمالي | اهتلاك ومؤونات | صافي 2013 |
|---|---|---|---|---|
| أصول غير جارية | | | | |
| فارق الاقتناء ((goodwill) | | 0 | 0 | 0 |
| **تثبيتات معنوية** | | 41 863 032 | 36 219 284 | 5 643 748 |
| **تثبيتات عينية** | | 17 344 030 488 | 2 618 820 197 | 14 725 210 292 |
| الأراضي | | 7 786 012 000 | 0,00 | 7 786 012 000 |
| المباني | | 5 632 988 400 | 0.00 | 5 632 988 400 |
| تثبيتات عينية أخرى | | 767 491 538 | 0.00 | 767 491 538 |
| تثبيت الآلات والمعدات التقنية | | 3 157 538 551 | 2 618 820 197 | 538 718 354 |
| **تثبيتات يجرى انجازها** | | 184 095 569 | 0,00 | 184 095 569 |
| **تثبيتات مالية** | | 427 058 280 | 0,00 | 427 058 280 |
| سندات موضوعة موضع معادلة | | 0 | 0 | 0 |
| مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها | | 0 | 0 | 0 |
| سندات أخرى مثبتة | | 0 | 0 | 0 |
| إقراض وأصول مالية أخرى غير جارية | | 125 952 166 | 0,00 | 125 952 166 |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | | 301 106 114 | 0,00 | 301 106 114 |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | | **17 997 047370** | **2 655 039 481** | **15 342 007 889** |
| **أصول جارية** | | 0 | 0 | 0 |
| **مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ** | | 4 442 678 248 | 254 117 446 | 4 188 560 802 |
| **حسابات دائنة واستخدامات مماثلة** | | 1 624 397 430 | 244 267 600 | 1 380 129 830 |
| الزبائن | | 1 176 306 383 | 244 267 600 | 932 038 782 |
| مدينون آخرون | | 195 956 497 | 0,00 | 195 956 497 |
| الضرائب وما شابهها | | 252 134 550 | 0,00 | 252 134 550 |
| حسابات دائنة أخرى واستخدامات | | 0 | 0 | 0 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مماثلة | | | | |
| **الموجودات وما شابهها** | | 495 491 642 | 0 | 495 491 642 |
| الأموال الموظفة وأصول مالية جارية أخرى | | 0 | 0 | 0 |
| الخزينة | | 495 491 642 | 0,00 | 495 491 642 |
| **مجموع الأصول الجارية** | | **6 562 567 320** | **498 385 046** | **6 064 182 274** |
| **المجموع العام للأصول** | | **24 559 614 690** | **3 153 424 527** | **21 406 190 163** |

**المصدر**: اعداد الباحثة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة وبعد تحيين بعض قيم عناصر الميزانية.

## جدول رقم (15):الميزانية المالية المعدلة(خصوم)

**الوحدة: دج**

| الخصوم | ملاحظة | 2013 |
|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | |
| رأس المال تم إصداره | | 1 010 000 000 |
| رأس مال غير مستعان به | | |
| علاوات واحتياطات | | 4 224 728 430 |
| فرق إعادة التقييم | | 13 209 438 541 |
| النتيجة الصافية | | -58 745 136 |
| رؤوس أموال خاصة أخرى- الترحيل من جديد | | -720 718 154 |
| **المجموع** | | **17 664 703 681** |
| **الخصوم غير الجارية** | | |
| القروض و الديون المالية | | 0 |
| الضرائب ( المؤجلة و المرصود لها) | | |
| ديون أخرى غير جارية | | |
| مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا | | 882 020 713 |
| **مجموع الخصوم غير الجارية** | | 882 020 713 |
| **الخصوم الجارية** | | |
| الموردون والحسابات الملحقة | | 1 216 101 762 |
| الضرائب | | 70 273 130 |
| ديون أخرى | | 261 749 801 |
| خزينة الخصوم | | 1 311 341 076 |

| | | |
|---|---|---|
| مجموع الخصوم الجارية | | 2 859 465 769 |
| المجموع العام للخصوم | | 21 406 190 163 |

**المصدر**: اعداد الباحثة، بالاعتماد على ميزانية المؤسسة وبعد تحيين بعض قيم عناصر الميزانية.

اذن ومن خلال اعادة تقييم عناصر ميزانية المؤسسة محل الدراسة بالقيمة العادلة تم إعداد الميزانية المعدلة قيمها بالقيمة العادلة وهذا في جانبيها الأصول والخصوم مما أعطى الصورة القريبة للواقع لمختلف العناصر، وبالتالي الصورة الأقرب لوضعية المؤسسة.

## المطلب الثالث: تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في مؤسسة الكوابل–بسكرة

سنقوم بحساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي وهذا بالاعتماد على الميزانيتين المعدلة والأخرى المتحصل عليها من طرف المؤسسة محل الدراسة، وفي الأخير سيتم التحليل والمقارنة بين النتائج من أجل استخراج التأثير الذي قد تحدثه القيمة العادلة عند اعتمادها كأساس للقياس المحاسبي.

### الفرع الأول: حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي قبل وبعد تحيين قيم عناصر الميزانية

**إعداد الميزانيات المالية المختصرة لسنة 2013**

سنقوم بإعداد الميزانيات المالية المختصرة وهذا بقيم عناصر الميزانية قبل وبعد تحيينها:

**الجدول رقم 16: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013**

**(قبل تحيين عناصرها)**

**الوحدة: دج**

| الأصول | المبالغ | الخصوم | المبالغ |
|---|---|---|---|
| الأصول الثابتة | 2 132 569 349 | الأموال الدائمة | 5 337 285 853 |
| الأصول المتداولة | 6 064 182 274 | الأموال الخاصة | 4 455 265 140 |
| قيم الإستغلال | 4 188 560 802 | ديون طويلة الأجل | 882 020 713 |
| قيم غير جاهزة | 1 380 129 830 | ديون قصيرة الأجل | 2 859 465 769 |
| قيم جاهزة | 495 491 642 | | |
| المجموع | 8 196 751 623 | المجموع | 8 196 751 623 |

**المصدر**:إعداد الباحثة، بالإعتماد على الكشوف المالية.

**الشكل رقم15 : تمثيل أصول الميزانية المختصرة لسنة 2013**

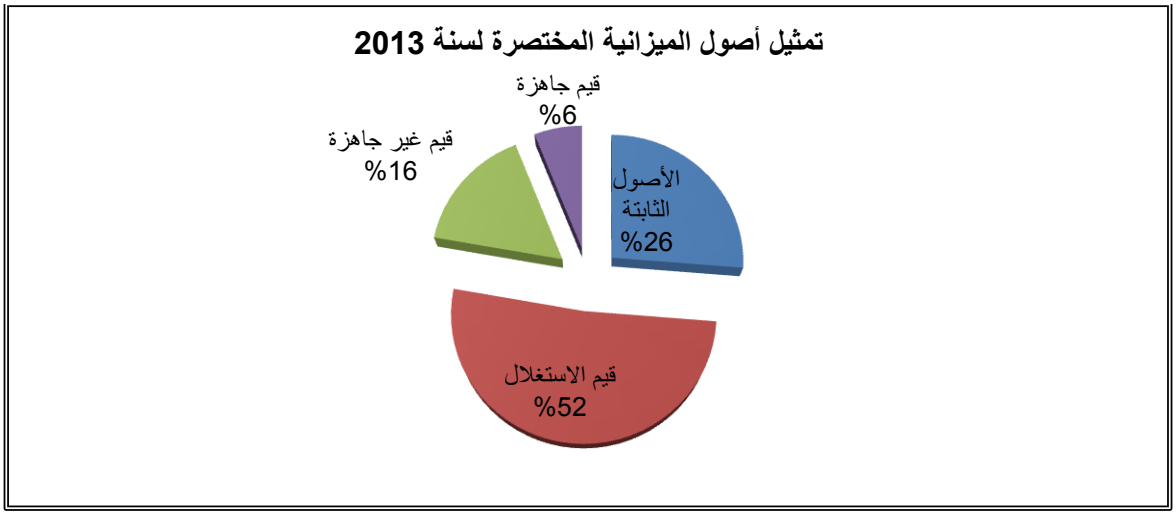


**المصدر**: اعداد الباحثة، بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة 2013.

من خلال الشكل رقم 15 نجد أن قيم الاستغلال تحتل القيمة الكبيرة 52% بالمقارنة مع عناصر الأصول الأخرى من الأصول الثابتة 26% ، وهذا راجع لكون المؤسسة تنشط ضمن الصناعة تحويلية مما يفسر هذا الارتفاع.

**الشكل رقم 16: تمثيل خصوم الميزانية المختصرة 2013**

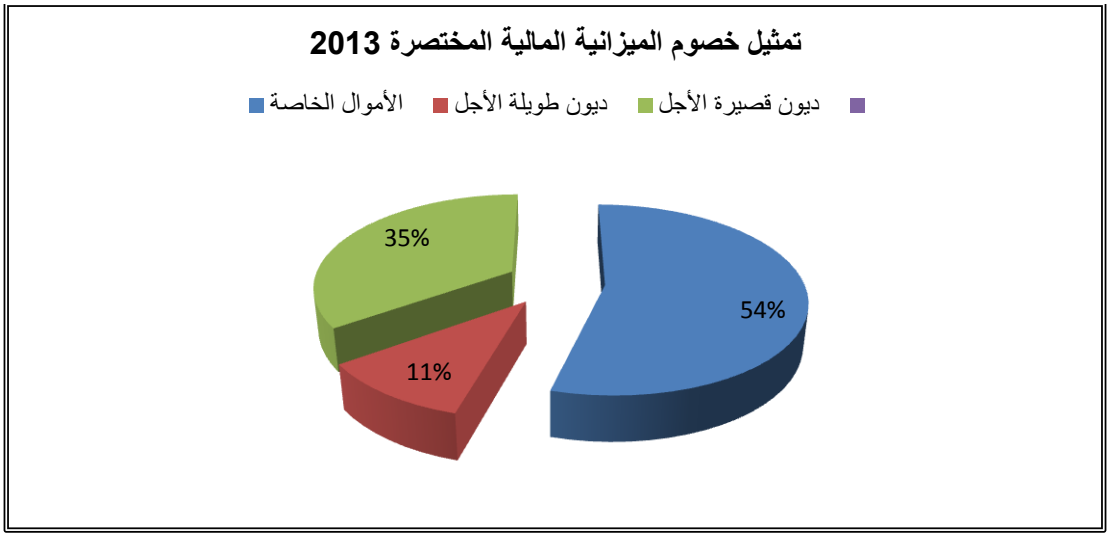


**المصدر**: اعداد الباحثة، بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة 2013

من خلال الشكل نجد أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير في تمويل استخداماتها بالديون قصيرة الأجل بنسبة 54%، أي أكثر من نصف مصادر أموال المؤسسة.

**الجدول رقم 17: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013**

**(بعد تحيين قيم عناصرها)**

**الوحدة: دج**

| الأصول | المبالغ | الخصوم | المبالغ |
|---|---|---|---|
| **الأصول الثابتة** | 15 342 007 889 | **الأموال الدائمة** | 17 664 703 681 |
| **الأصول المتداولة** | 6 064 182 274 | | |
| **قيم الإستغلال** | 4 188 560 802 | **ديون طويلة الأجل** | 882 020 713 |
| **قيم غير جاهزة** | 1 380 129 830 | **ديون قصيرة الأجل** | 2 859 465 769 |
| **قيم جاهزة** | 495 491 642 | | |
| **المجموع** | 21 406 190 163 | **المجموع** | 21 406 190 163 |

**المصدر**:إعداد الباحثة.

تم اعداد الميزانية المالية المختصرة بالاعتماد على المبالغ المالية التي تحصلنا عليها من خلال عملية اعادة تقييم بالقيمة العادلة لبعض عناصر الميزانية.

**الشكل رقم 17: تمثيل أصول الميزانية المالية المختصرة**

**(بعد تحيين قيم عناصرها)**

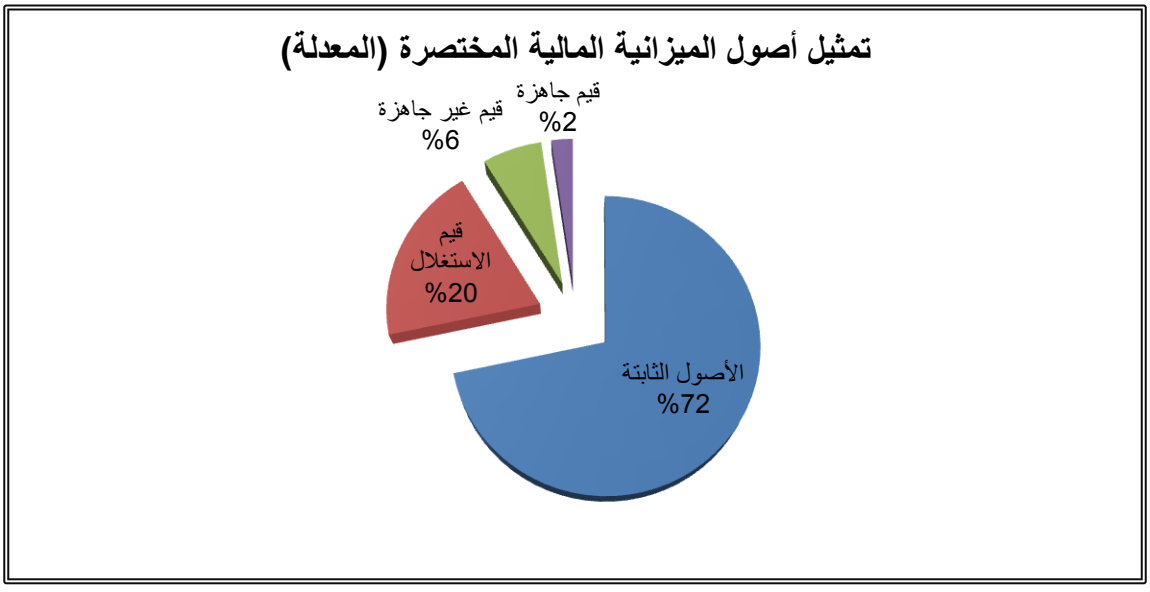


**المصدر**: اعداد الباحثة، بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة المعدلة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه بعد عملية إعادة التقييم ارتفاع في الأصول الثابتة 72% على عكس قبل عملية إعادة التقييم فكان الارتفاع الكبير في قيم الاستغلال وهذا لكون المؤسسة لا تعتمد على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة المدرجة في الميزانية على غرار قيم الاستغلال التي تدرج بالقيمة السوقية عند شراءها.

**الشكل رقم 18: تمثيل خصوم الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013**

**(بعد تحيين قيم عناصرها)**

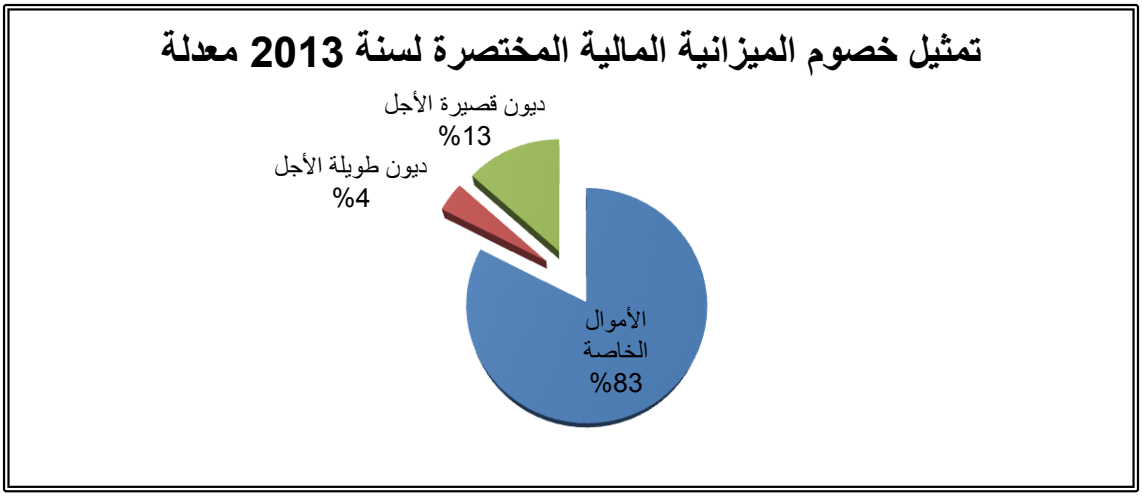


**المصدر**: اعداد الباحثة، بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة المعدلة.

**من خلال التمثيل البياني لمختلف عناصر الميزانيتين 2013 و2013 المعدلة** نورد مايلي:

- بالنسبة لجانب الأصول هناك ارتفاع كبير في قيمة الأصول الثابتة وهذا بعد اعادة تقييم عناصر الأصول الثابتة: مباني، أراضي وكذا قيمة حساب التثبيتات الأخرى، وهذا ما أثر ايجابا على اجمالي الأصول وأدى إلى ارتفاعه، مما أعطى الصورة الصادقة للنشاط الصناعي للمؤسسة وهذا مايحقق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية وفق القيمة العادلة.
- أما بالنسبة لجانب الخصوم فلاحظنا أيضا ارتفاع كبير في قيمة الأموال الخاصة وهذا بعد إضافة قيمة فارق إعادة التقييم (حـ/105) إلى قيمة الأموال الخاصة، والذي نتج بعد إعادة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة بالقيمة العادلة.

**التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:**

لتحليل محتوى الميزانية المالية وتشخيصه سيتم الاعتماد ع لى أكثر أدوات التحليل المالي شيوعا وهي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وسنعتمد فقط على المؤشرات التي تم اعادة تقييم عناصرها:

**الجدول رقم18: حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الكوابل–بسكرة**

**الوحدة: دج**

| المقياس | العلاقة | 2013 | 2013/معدلة |
|---|---|---|---|
| رأس المال العامل | الأموال الدائمة–الأصول الثابتة | 3 944 173 582 | 2 322 695 792 |
| رأس المال العامل الخاص | الأموال الخاصة–الأصول الثابتة | 2 322 695 792 | 2 182 162 582 |
| رأس المال العامل الإجمالي | مجموع الأصول المتداولة | 6 064 182 274 | 6 064 182 274 |
| رأس المال الأجنبي | مجموع الديون | 3 741 486 482 | 3 741 486 482 |
| احتياج رأس المال العامل | ق.الإستغلال+ق غ ج+د ق أ–السلفات | 8 176 021 850 | 8 176 021 850 |

**المصدر**:اعداد الباحثة، بناءا على الميزانية المالية المختصرة.

وللتوضيح أكثر سيتم التمثيل البياني لجميع هذه المؤشرات خلال السنتين محل الدراسة في الشكل الموالي:

**شكل رقم 19: التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي**

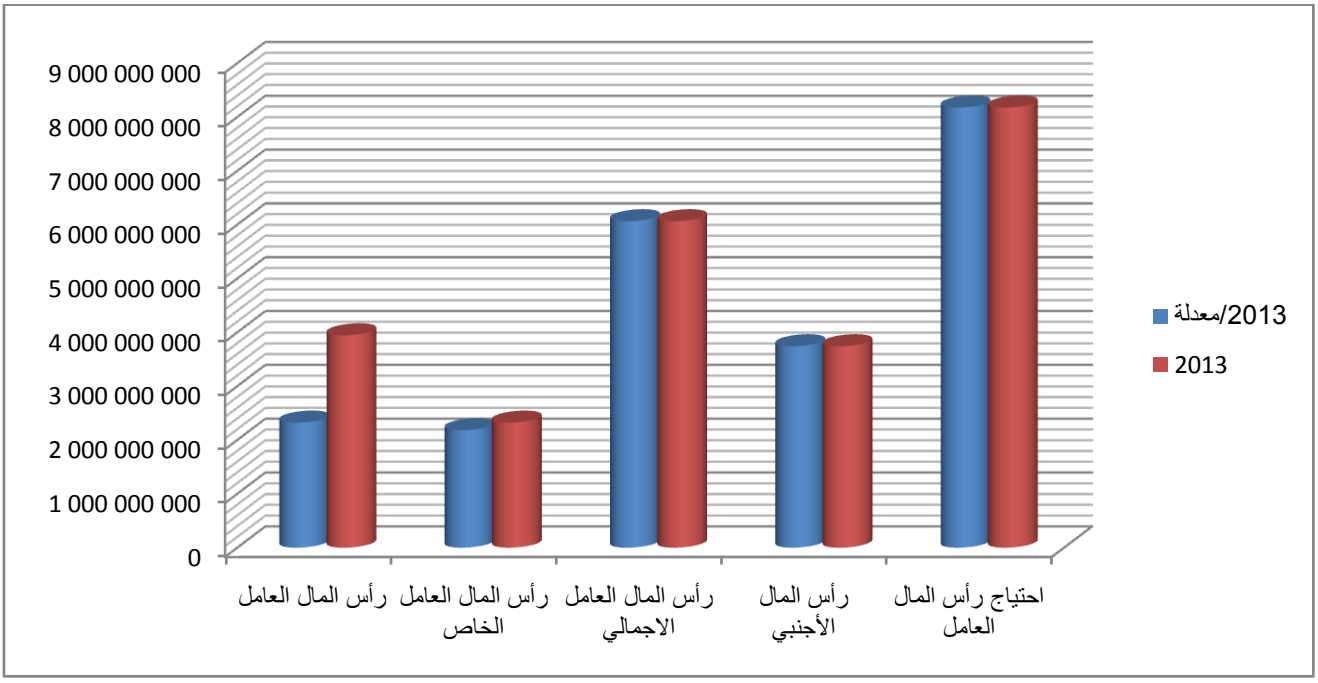


**المصدر**: اعداد الباحثة، بناءا على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال مؤشرات التوازن المالي وبالاستناد إلى الجدول والشكل السابقين يستنتج أن هناك تغير بنسب معتبرة على مؤشرات تقييم الأداء المالي وبالضبط مؤشرات التوازن المالي وهذا بعد استخدام محاسبة القيمة العادلة، وهذا ما يعكس التأثير الذي قد يحدث باعتماد القيمة العادلة على المؤشرات المالية للمؤسسة، ونورد الملاحظات التالية:

- نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجبا في كلا الحالتين (قيم الميزانية لسنة 2013 قبل وبعد التعديل)، وأن قيمته جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان ، وما يدل أيضا على أن

المؤسسة تمول أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة، وبالتالي تحقق هامش أمان موجب يدعى رأس المال العامل الصافي، كما نلاحظ انخفاض بسيط في رأس المال العامل وهذا بعد تعديل قيم بعض عناصر ميزانية المؤسسة بالقيمة العادلة، وهذا راجع إلى الارتفاع الذي حصل لقيمتي الأراضي والمباني بعد تحيينهما وحساب القيمة العادلة لهما فقيمة الأصول الثابتة ارتفعت وبالتالي فالفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة انخفض.

- رأس المال الخاص موجبا في سنة 2013 قبل وبعد تحيين قيم عناصرها، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها من المصادر الداخلية وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية، ويلاحظ أن هناك انخفاض بسيط جدا لرأس المال الخاص بعد اعادة تقييم عناصر الميزانية بالقيمة العادلة وهذا بسبب حساب 105 فرق اعادة التقدير الذي ظهر بعد عملية اعادة التقييم، وكذلك بسبب ارتفاع قيمة الأصول الثابتة.
- بالنسبة لرأس المال العامل الاجمالي والأجنبي واحتياج رأس المال العامل فلا تغيير حصل في قيمهم، وهذا لأن إعادة التقييم لم تطرأ على العناصر المكونة لهم.
- من خلال مقارنة ر أس المال العامل الإجمالي بر أس المال العامل الأجنبي خلال فترة الدراسة نلاحظ انه في سنة 2013 كان رأس المال العامل الإجمالي أكبر بكثير من رأس المال العامل الأجنبي تقريبا بمرتين، وهذا يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة من أموالها الخاصة تمكنها من تمويل استثماراتها، المؤسسة و كما يبدو مستقلة ماليا نظرا لعدم ا عتمادها على الديون مما يسهل عليها الحصول على ديون اضافية ان هي أرادت هذا.
- كذلك نلاحظ أن احتيا ج رأس المال العامل موجب وهذا ما يدل على وجود احتياج لدورة الاستغلال حيث يقدر هذا الاحتياج ب8 741 486 482 دج.

وعلى العموم فان مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة تعبر عن وضعية مالية حسنة.

## التحليل المالي لمؤشرات اليسر المالي لمؤسسة الكوابل–بسكرة

### جدول رقم20: حساب مؤشرات اليسر المالي

الوحدة:دج

| المقياس | العلاقة | 2013 | 2013/معدلة |
|---|---|---|---|
| نسبة المديونية | مجموع الديون/مجموع الأصول | 0.26 | 0.30 |
| نسبة هيكلة الديون طويلة الأجل | الديون ط.أ/مجموع الأصول | 0.06 | 0.11 |

**المصدر**: اعداد الباحثة، بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

ونوضح الجدول السابق بالشكل التالي:

**الشكل رقم 20: تطور مؤشرات اليسر المالي**

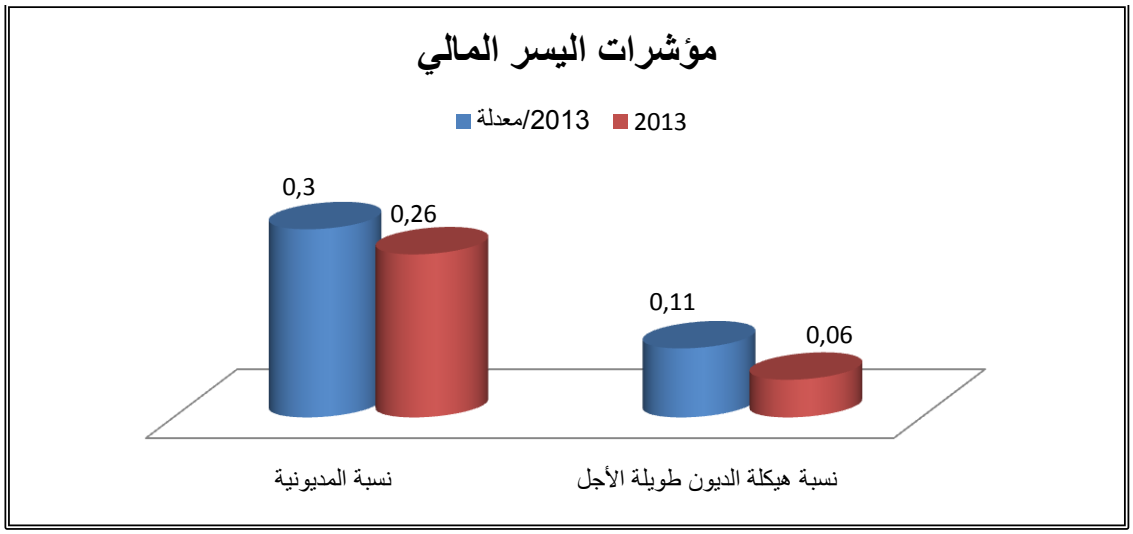


**المصدر**: اعداد الباحثة، بالاعتماد على الجدول رقم 20.

من خلال الجدول والشكل يستنتج ما يلي:

- يلاحظ من نسبة المديونية أن المؤسسة وخلال فترة الدراسة اعتمدت في تمويل أصولها في سنة 2013 على 26% من الديون، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل بعد إعادة التقييم بالقيمة العادلة الى 30%، وعليه فمن المتوقع أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها، وهذا الارتفاع يرجع الى الارتفاع الحاصل في قيمة الأصول الثابتة بعد اعادة التقييم.
- أما عن نسبة هيكلة الديون طويلة الأجل فقد كانت سنة 2013 تقدر بـ 6% لترتفع بعد إعادة تقييم قيم عناصر الأصول لتصل الى 11%، وهذا الارتفاع يرجع الى الارتفاع الحاصل في قيمة الأصول الثابتة بعد اعادة التقييم.

إذن ومن خلال مؤشرات اليسر المالي التي قمنا بحسابها يتضح جليا أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل في السيولة وقادرة على الوفاء بديونها طويلة الأجل في الآجال المحددة، كما وأن استخدام القيمة العادلة كمنهج للقياس المحاسبي يؤثر إيجابا على مؤشرات اليسر المالي.

**ملخص الفصل الرابع:**

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تطرقنا إليه في الفصول النظرية على أرض الميدان، حيث قمنا بدراسة مؤسسة الكوابل –بسكرة ، وقبل البدء في إدراج النتائج المتحصل عليها من الدراسة التطبيقية لابد وأن نشير إلى الصعوبات التي واجهت الباحثة في هذه الدراسة والمتمثلة في كيفية الحصول على المعلومات التي نحتاجها للدراسة، وكذا إلى عدم وجود خبراء متخصصين في مجال إعادة التقييم في ولاية بسكرة وهذا ما صعب كثيرا الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع، وفيما يلي سندرج أهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة التطبيقية في النقاط التالية:

- مؤسسة الكوابل –بسكرة تعتمد على أسلوب التقييم بالتكلفة التاريخية، مبررة ذلك بعدم وجود سوق نشط في الجزائر وأيضا عدم إلزامية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية.
- إن المؤسسة لا تقوم بقياس وتقييم الأداء المالي فهي تعتمد على النتائج السنوية لمصلحة المالية والمحاسبة في الحكم على الأداء المالي لها.
- عدم وجود عنصر الشفافية في المعلومات المالية والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي SCF في مؤسسة الكوابل –بسكرة، وهذا ما صعب علينا كثيرا الدراسة التطبيقية.
- غياب السوق المالي والتشريعات المالية ليست السبب الوحيد في عدم استخدام محاسبة القيمة العادلة في المؤسسة، وإنما هناك العديد من العوامل الأخرى ومنها نقص الإطارات في مجال المحاسبة، وكذا التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية.
- تحترم المؤسسة قاعدة التوازن المالي الأدنى، ولكن بالمقابل فهي تعاني من نقص في الوفاء بالاحتياجات الدورية.
- هناك تأثير واضح لاستخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على مختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي، وهذا ما يظهر في التغير في بعض نسب مؤشرات التوازن المالي وكذا مؤشرات اليسر المالي بعد احتسابها بالقيمة العادلة.
- تعذر علينا حساب مؤشرات أخرى لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وهذا بسبب صعوبة إعادة تقييم العناصر المكونة لهذه المؤشرات بالقيمة العادلة.

# الخـــــاتمة

# الخاتمـــــة

باشرت الجزائر وكغيرها من دول العالم في إصلاحات اقتصادية لتتماشى مع المتغيرات العالمية، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية سعت الجزائر كذلك للأخذ بهذه المعايير بهدف التوافق في المجال المحاسبي، ورغم أنها لم تتبنى معايير المحاسبة الدولية صراحة إلا أنها استجابت لهذه المستجدات الدولية بإصدار القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن "النظام المحاسبي المالي"، يتوافق بدرجة كبيرة مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا الى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية في إعداده، ورغم الايجابيات المنتظرة من تطبيق هذا النظام في مجال تحسين العمل المحاسبي ورد الاعتبار لمهنة المحاسبة، الا أن هناك عقبات في الوقت القريب ستصعب من تحقيق هذا الهدف وخاصة الوضعية الاقتصادية المتسمة بالكثير من الفوضى وعدم الشفافية.

إن المعايير المحاسبية الدولية والتي ستكون الدعامة الأساسية للعمل المحاسبي والتي ستوجه نوعية المنتوجات المحاسبية والمتمثلة أساسا في القوائم المالية، سيصعب تطبيقها في الواقع الجزائري بسبب ضعف الاقتصاد وتخلف الممارسات الاقتصادية والتجارية، كما يعتبر اللجوء الى استخدام القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية في التقييم نهاية كل سنة مالية أمرا صعب التحقيق، بسبب عدم تحكم المؤسسات في هذا العنصر من جهة، وعدم توفر أسواق ومصادر للحصول على هذه القيمة من جهة أخرى، بالرغم من ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي، فإعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة كما أنها تعزز الشفافية وبالتالي تكون مطابقة للواقع وأكثر مصداقية.

وعلى ضوء ما سبق، ارتأت هذه الدراسة الربط بين محاسبة القيمة العادلة والمؤشرات المالية وتجسيده على أرض الواقع من خلال مؤسسة الكوابل –بسكرة، وقد استخلصت العديد من النتائج والتي يمكن توضيحها في:

**1. نتائج الدراسة النظرية:**

- التكلفة التاريخية وكذا القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي وكل منهما تمتاز بخصائص وتعاني نقائص من شأنها التأثير على عملية القياس المحاسبي.
- التكلفة التاريخية في تاريخ الحيازة هي أصلا قيمة عادلة.
- الميزانية غير المعاد تقييمها لا تظهر الأصول بقيمتها الحالية بتاريخ إعداد هذه الميزانية، بل تظهر قيمة هذه الأصول بتاريخ شرائها والتي قد لا تتطابق مع قيمة هذه الأصول بتاريخ إعداد الميزانية.
- إعادة تقييم التثبيتات ضرورية للحد من الآثار السلبية للتضخم سواء على مصادر التمويل للمؤسسة أو على الدور الإعلامي للمحاسبة.
- إن الأولوية لا تكمن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تكمن في التحكم في التحكم في تسيير وتنظيم الاقتصاد، وتعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري، وبعده يأتي النظام المحاسبي كنتيجة حتمية وكلبنة أخيرة في بناء اقتصاد عصري تلعب فيه المعلومة المالية دورا أساسيا كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة.

**2.نتائج الدراسة التطبيقية:**

- عملية القياس والإفصاح المحاسبي تعتمد بشكل أكبر على مبدأ التكلفة التاريخية نظرا لسهولة استخدامه وكذا لدرجة الموثوقية العالية التي تتميز بها .**(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)**
- ان الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد ادارة المؤسسة، وهذا لتقدير مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة بمنظور اقتصادي مستقبلي، لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي. **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية)**
- لاستخدام نموذج القيمة العادلة تأثير ايجابي؛ وهذا من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملائمة وذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرارات، كما وتزود مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم في تقييم الأداء المالي.**(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)**
- ان البيئة الاقتصادية المالية في الجزائر لا تسمح بتطبيق القيمة العادلة كما يجب، وهذا بالنظر لغياب سوق مالي نشط بالدرجة الأولى.**(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة)**
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية؛ فتحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول

الثابتة المادية في الجزائر مثل: سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية.

- تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي؛ فيفترض من الناحية العملية اصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، الا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر، وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها.
- لا تتوفر في الجزائر المقاييس الموضوعية لتطبيق القيمة العادلة، لأن معايير القيمة العادلة مبنية على أصول المعرفة العلمية للتعبير عن الحقائق الاقتصادية من ناحية، ولأن المقاييس الموضوعية مصطلح مرادف للعلمية من ناحية أخرى.
- نظرا لحداثة مفهوم القيمة العادلة وعدم وجود خبراء مقيمين ملمين بمتطلبات قياس القيمة العادلة كل هذا زاد من صعوبة تطبيق القيمة العادلة.
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني؛ فتطبيق التقييم بالقيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، الا أن الواقع العملي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا.

**الاقتراحات:**

بناء على النتائج السابقة، وخاصة ما جاء في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة يمكننا تقديم توصيات تطبيقية أكثر من كونها نظرية وهي كما يلي:

- يجب الحذر في استخدام القيمة العادلة وتقييمها وأهمية اللجوء الى خبراء واستشاريين والاعتماد على نماذج موضوعية قدر الإمكان، فالمشكلة ليست في القيمة العادلة كنموذج للقياس ولكن تكمن المشكلة في تقييمها والاعتماد بصورة كبيرة على الحكم الشخصي (الذاتية).
- ضرورة العمل على توفير البيئة السليمة والملائمة التي تضمن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، وبالتالي تطبيق كل ما جاء فيه من عناصر مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية ومنها محاسبة القيمة القيمة.
- ضرورة تكييف القواعد الجبائية الحالية مع محتوى النظام المحاسبي المالي.

- أهمية تفعيل وتنشيط السوق المالي في الجزائر.
- اعتماد مكاتب خبرة متخصصة في مجال التقييم وفق معايير علمية.
- يستحسن أن تعمل المؤسسة على تطبيق القيمة العادلة لما لها من تأثير ايجابي على صحة ومصداقية المعلومات، أو على الأقل تبني أساس مزيج أو ثنائي يراعي كلا من اعتبارات القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في اعداد القوائم المالية.
- العمل أكثر على القيام بتدريبات وتكوينات للعمال من أجل تحسين مردوديتهم في المجال المحاسبي والمالي والمجال التسييري بصفة عامة.
- ضرورة الحرص على تحقيق الشفافية في المعلومات لدى المؤسسات الجزائرية.

**آفاق البحث:**

1. آليات احتساب القيمة العادلة في البيئة المؤسساتية الجزائرية.
2. الموازنة بين الملاءمة والموثوقية –بين الضرورة والإمكانية–
3. النظام الجبائي الجزائري واستخدام القيمة العادلة.

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**أولا- الكتب**


1 -أبو نصار محمد، حميدات جمعة، **معايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية،** دار المكتبة الوطنية، الأردن، 2008.

2 -أحمد نور، **المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي،** الدار الجامعية، مصر، 2004/2003.

3 -السيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية،** دار الراية للنشر، الأردن، 2009.

4 -الصبان محمد سمير، **دراسات في الأصول المالية: أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي،** الدار الجامعية، لبنان، 1996.

5 -أمين السيد احمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية،** الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.

6 -بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية،** ج01، دار هومة، الجزائر، 2010.

7 -ثناء على قباني، **مبادئ المحاسبة،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

8 -جعفر عبد الإله، المحاسبة المالية: **مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي،** دار حنين، الأردن، 2003.

9 -حسين قاضي، مأمون توفيق حمدان، **نظرية المحاسبة،** الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، 2004.

10 - حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية:أسس الإعداد والعرض و التحليل،** جامعة عين الشمس، مصر، 2000.

11 - حماد طارق عبد العال ،**المحاسبة عن القيمة العادلة،** الأردن، 2003.

12 - حيدر محمد علي بن عطاء، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة،** دار حامد، عمان،2007.

13 - رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية:الإطار الفكري -التطبيقات العملية،** دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005.

14 - شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،** مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر،2008.

15 - شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،** ج2، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر،1998.

16 - عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان ومحمد الفيومي، **أصول القياس والاتصال المحاسبي،** أصول القياس الاتصال المحاسبي، دار النهضة، بيروت، 1998.

17 - عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي:**ج1 الاطار التاريخي للمحاسبة، الأردن، 2002.

18 – غانم شطاط، **المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS** ، دار نوميديا، الجزائر، 2009.

19 – مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

20 – محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار ايتراك، القاهرة،2005.

21 – محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009.

22 – محمد غنيم، علي رمضان، **المحاسبة المتقدمة:دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة**، دار الحامد، الأردن، 1997.

23 – محمود أحمد ابراهيم، **المحاسبة المالية**، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998.

24 – مرعي عبد الحي، محمد عباس بدوي، **مقدمة في أصول المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003.

25 – مهدي عباس، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1999.

26 – مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2009.

27 – وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، **المحاسبة المالية المدخل النظري–قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.

28 – وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة: القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، الأردن، 1996.

29 – ياسين أحمد العيسي، **أصول المحاسبة الحديثة**، ج1، دار الشروق، الأردن، 2003.

**ثانيا– الأطروحات ورسائل الماجستير**

01 –أحمودة وفاء، **دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي–حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث،غير منشورة، تخصص مالية محاسبة التسويق في المؤسسة، عنابة، 2013–2014.

02 –حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2008/2007.

03 –رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا، 2008.

04 –فضل كمال سالم، **مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**،مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل،غير منشورة، الجامعة الإسلامية،غزة، 2008.

05 -محمد العربي قزون، **دور القيمة العادلة في تفعيل القياس المحاسبي بالتطبيق على حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2012.

06 -محمد قوادري، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2010.

07 -مسعود بوخالفي، **أثر الافصاح بالقيمة العادلة على الابلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، غير منشورة، جامعة الأغواط، 2012.

08 -يامن خليل الزعبي، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهمية الشركات المساهمة الصناعية الأردنية**، مذكرة ماجستر، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.

**ثالثا-المجلات والدوريات**

01 -إبراهيم خليل حيدر السعدي، **مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخيم وأثرها على استثمار الأصول**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد21، 2009.

02 -بالرقي تيجاني،**القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد08 لسنة2008.

03 -حياة محمود علي دحروج، **القيمة العادلة كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي**، مجلة الاقتصاد والمحاسبة،العدد632، مصر، أفريل2010.

04 -رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مصر، المجلد 46، العدد رقم 02، جامعة الإسكندرية، 2009.

05 -زهير خضر ياسين،**القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، مجلة المنصور، العدد 14، ج2، 2010.

06 -عمرو حسن ابراهيم، **نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية (دراسة نظرية)**، المجلة العلمية للدراسات التجارية، الجزء الثاني، العدد الثاني، 2011، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر ، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

07 -لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد، **دور الافصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007.

08 -محمد فخري مكي، **إطار تجريبي لنظرية عامة في القياس المحاسبي**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد04، 1982.

09 -مختار مسامح،**النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة. ديسمبر2008.

10 -وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة المالية**، ج1، من المنشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

**رابعا- الملتقيات العلمية**

01 أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة:دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى**، المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين،عمان 2006.

02 سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**المؤتمر العلمي الدولي الأول حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية ومخبر التمويل مالية المؤسسة مالية الاسواق، جامعة ورقلة، يومي 29و30نوفمبر 2011.

03 شنوف شعيب، زاوي أسماء، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009.

04 صديقي فؤاد، **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الافصاح في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

05 عقبة عبد اللاوي، حمدي فلة، **اعتماد القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي و تأثيره على جودة المعلومة المالية والمحاسبية-مع الاشارة إلى النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، نوفمبر 2012.

06 عمورة جمال، **الاهتلاكات و تدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد SCF**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقيه في ظل المعايير المحاسبية الدولية،2012.

07 فارس جميل الصوفي،أحمد محمد عابدين، **مدى تأثير التكلفة التاريخية على القوائم في ظروف التضخم**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23 و30نوفمبر2011.

08 قويدر الحاج قويدر وآخرون، **تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد**، الملتقى الدولي الرابع حول: التنافسية والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحرقات في الدول العربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الشلف،08و09 نوفمبر 2010.

09 مزياني نور الدين، فروم محمد الصالح، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئية الجزائرية: مقومات و متطلبات التطبيق**، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية:تجارب–تطبيقات–آفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بالواد،18/17 جانفي 2010.

10 هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر نوفمبر،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، نوفمبر 2009.

11 هيثم السعافين، **القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية: الايجابيات، السلبيات ،التحديات والأثر على مستخدمي القوائم المالية**، المؤتمر العلمي المهني السادس "المحاسبة في خدمة الاقتصاد" جمعية المحاسبين القانونين الأردنين،الأردن 2004.

12 وليد زكريا صيام، **أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها**، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع (القيمة العادلة والابلاغ المالي)،الجامعة الهاشمية،الأردن، 2010.

**رابعا: القوانين والمراسيم التنفيذية**

30 – قانون 07–11 ،25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27،28 ماي 2008.

31 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وغرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19،25 مارس 2009.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

01– Anis Milad, "**Analyzing the fair value market value of Assets and stake holders Investment decision**, (thesis of doctora,arizona,julay2008).

02– Arnaud Thauvron, **Evaluation des enterprises –technique de gestion–, Economica**, Paris, 2005.

03- Benjamin POULARD, **la réévaluation des actifs à leur juste valeur quel(s) enjeu(x) pour les sociétés française** ,Economica, paris,Juin, 2008.

04- Jean-François des Robert, François Méchain, Hervé Puteaux ,**Normes IFRS et PME**, Dunod, paris, 2004.

05- Jean-François, Bernard Colassa, **Juste valeur –Enjeux technique et politiques,** Economica, Paris, 2001.

06- Miroslay Skodapeter bilka, **Fair value in financial statements advantages and disadvantages studia**, university Economics series.vol22 year 2012.

07- Nadjib Ibn Abdeljalil, **Evaluation et financement des investissements de l'entreprise**, Edit consulting, casablanca, 2002.

08- Paul Jaijairam, **Fair Value Accounting Vs Historical Cost Accounting, Review of Business Information systems**, University of New York, year 2013.

09- Philippe Touron, **comptabilité en IFRS**, Edition d'organisation, paris, 2004.

10- Thierry Gorroz, **Juste valeur-valeur juste**, Académie des Sciences et Technique comptables et financiers, Lexposia, 18 novembre 2010.

11- Watchman.A, **IFRS 13:Evaluation de la juste valeur, Bulletin de nouvelles sur les IFRS**, Numéro spécial, Février 2012.

# فهارس

**فهرس الأشكال والجداول:**

**أولا: فهرس الأشكال**


| الرقم | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| 03 | أنواع الأحداث الاقتصادية المؤثرة على الوحدة المحاسبية. | 57 |
| 04 | عمليات القياس المحاسبي | 59 |
| 01 | العناصر التي يشملها IFRS 13 فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة | 09 |
| 02 | تكوين المعلومة المالية والمحاسبة | 26 |
| 05 | الأداء من منظور الكفاءة والفعالية | 106 |
| 06 | أنواع الأداء | 109 |
| 07 | العوامل المؤثرة في الأداء | 116 |
| 08 | مصفوفة الفعالية والكفاءة | 118 |
| 09 | هيكل قياس الأداء المالي | 120 |
| 10 | مراحل تقييم الأداء المالي | 128 |
| 11 | حالات الخزينة | 139 |
| 12 | الاطار العام للنسب المالية | 140 |
| 13 | شكل توضيحي لتأثير التكلفة التاريخية والقيمة العادلة على المؤشرات المالية | 147 |
| 14 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكوابل –بسكرة | 158 |
| 15 | تمثيل أصول الميزانية المختصرة لسنة 2013 | 180 |
| 16 | تمثيل خصوم الميزانية المختصرة لسنة 2013 | 180 |
| 17 | تمثيل أصول الميزانية المعاد تقييم عناصرها | 181 |
| 18 | تمثيل خصوم الميزانية المعاد تقييم عناصرها | 182 |
| 19 | التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي | 183 |
| 20 | تطور مؤشرات اليسر المالي | 185 |

**ثانيا: فهرس الجداول**


| الرقم | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| **05** | أسس قياس الأصول والالتزامات حسب لجنة IASC | **62** |
| **06** | طرق الافصاح العامة | **70** |
| **07** | مقارنة بين القوائم المعدة وفقا لـSCF، PCN، IAS/IFRS | **80** |
| **01** | المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة | **18** |
| **02** | مستويات قياس القيمة العادلة | **22** |
| **03** | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور واضعي المعايير المحاسبية | **29** |
| **04** | تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية | **32-31** |
| **08** | العناصر المؤثرة في رأس المال العامل | **137** |
| **09** | نسب التمويل | **141** |
| **10** | نسب النشاط | **143** |
| **11** | نسب الربحية | **144** |

# الفــهرس


| | |
|---|---|
| **مقدمة** | **أ-هـ** |
| **الفصل الأول: إطار محاسبة القيمة العادلة** | **01** |
| **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة | **03** |
| المطلب الأول: التحول من نموذج التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة | **03** |
| المطلب الثاني: مفهوم القيمة العادلة وأهدافها | **05** |
| المطلب الثالث: تقييم نموذج القيمة العادلة | **12** |
| **المبحث الثاني:** محاسبة القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي | **14** |
| المطلب الأول: المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة | **14** |
| المطلب الثاني: إجراءات تحديد القيمة العادلة | **18** |
| المطلب الثالث: بدائل عرض وتمثيل القيمة العادلة | **23** |
| **المبحث الثالث:** محاسبة القيمة العادلة والمعلومة المالي والمحاسبية | **25** |
| المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية | **25** |
| المطلب الثاني: تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والمحاسبية | **30** |
| المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية والمحاسبية | **35** |
| **المبحث الرابع: النظام المحاسبي المالي والقيمة العادلة** | **36** |
| المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي | **36** |
| المطلب الثاني: خصائص البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر | **39** |
| المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي ومفهوم القيمة العادلة | **41** |
| المطلب الرابع: الأصناف المقيمة بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي | **43** |
| **الفصل الثاني: استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي** | **52** |
| **المبحث الأول:** مفهوم القياس والافصاح المحاسبي | **53** |
| المطلب الأول: القياس في المحاسبة | **54** |
| المطلب الثاني: أهمية القياس المحاسبي وبيان أدواته | **56** |
| المطلب الثالث: ماهية الافصاح المحاسبي | **66** |
| المطلب الرابع: محددات الافصاح المحاسبي في الجزائر | **78** |
| **المبحث الثاني:** قياس عناصر القوائم المالية | **82** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: معايير القياس المحاسبي | **82** |
| المطلب الثاني: قياس الأصول والالتزامات | **85** |
| المطلب الثالث: قياس الايرادات والمصروفات | **88** |
| **المبحث الثالث:** القياس بالقيمة العادلة ومتطلبات الافصاح عنها | **91** |
| المطلب الأول: أسس القياس والافصاح بالقيمة العادلة | **91** |
| المطلب الثاني: قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي | **93** |
| المطلب الثالث: قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي | **94** |
| **الفصل الثالث: المؤشرات المالية ومحاسبة القيمة العادلة** | **98** |
| **المبحث الأول:** الأداء في المؤسسة الاقتصادية | **99** |
| المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية | **99** |
| المطلب الثاني: مفهوم الأداء والعوامل المؤثرة فيه | **103** |
| المطلب الثالث: أنواع الأداء | **106** |
| **المبحث الثاني:** الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية | **110** |
| المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي | **112** |
| المطلب الثاني: قياس الأداء المالي | **117** |
| المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي وأهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية | **121** |
| **المبحث الثالث:** المؤشرات المالية ومحاسبة القيمة العادلة | **126** |
| المطلب الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي | **126** |
| المطلب الثاني: المؤشرات المالية | **129** |
| المطلب الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي | **131** |
| المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة والمؤشرات المالية | **144** |
| **الفصل الرابع: تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في مؤسسة الكوابل–بسكرة** | **151** |
| **المبحث الأول:** التعريف بمؤسسة الكوابل –بسكرة | **152** |
| المطلب الأول: نشأة المؤسسة وهيكلها التنظيمي | **154** |
| المطلب الثاني: نشاط المؤسسة وأهدافها | **159** |
| **المبحث الثاني:** واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة والمؤشرات المالية في مؤسسة الكوابل | **162** |
| المطلب الأول: واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة في مؤسسة الكوابل –بسكرة | **162** |
| المطلب الثاني: المؤشرات المالية في مؤسسة الكوابل –بسكرة | **164** |
| **المبحث الثالث: استخدام محاسبة القيمة العادلة وتأثيرها على المؤشرات المالية في مؤسسة الكوابل –بسكرة** | **164** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: اعادة تقييم عناصر ميزانية مؤسسة الكوابل –بسكرة بالقيمة العادلة | **164** |
| المطلب الثاني: إعداد ميزانية المؤسسة المعدلة قيمها بالقيمة العادلة | **177** |
| المطلب الثالث: تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة | **179** |
| **الخاتمة** | **189** |
| **قائمة المراجع** | **194** |
| **فهرس الجداول** | **201** |
| **فهرس الأشكال** | **202** |
| **الفهرس** | **203** |
| **الملاحق** | **206** |

# الملاحق

**قائمة الملاحق:**


| الرقم | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | الملف العقاري لمؤسسة الكوابل –بسكرة | |
| **02** | جدول يحدد نوعية العقار ومعدل تقييمه | |
| **03** | تعليمة صادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية تتضمن كيفية تحديد قيمة العقارات المبنية | |